

العلويون والدولة السورية: دراسة تحليلية

الجزء الثالث (1963 – 1970)

الكاتب: حليم الصالح

أبحاث سياسية

مركز حرمون للدراسات المعاصرة:

مركز حرمون للدراسات المعاصرة، مؤسّسة بحثية مستقلة غير ربحية، تُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث السياسية والاجتماعية والفكرية المتعلقة بالشأن السوري والصراع الدائر في سورية وعليها، وسيناريوهات المستقبل، كما تهتم بالقضايا العربية والإقليمية.

حليم الصالح:

أكاديمي وباحث سوري، له العديد من الدراسات والمقالات في مراكز البحوث والمجلات السورية والعربية.



العلويون والدولة السورية: دراسة تحليلية

الجزء الثالث (1963 – 1970)

تموز / يوليو 2023

المحتويات



مقدمة

بدأت هذه المرحلة (1963 – 1970) بانقلاب بعثي – ناصري، بمساعدة بعض الضباط المستقلين، نسقته اللجنة العسكرية التي كانت قد تشكلت في أثناء فترة الوحدة مع مصر عامي 1959 – 1960، كتنظيم سري فريد اتخذ منذ البداية طابعًا أقلويًا بنفوذ طاغٍ للضباط العلويين، من دون أن يرتبط ذلك بالضرورة بمشاعر طائفية، في مرحلةٍ طغت عليها التوجهات السياسية العقائدية. وكان نجاح اللجنة العسكرية في تثبيت سلطتها تدريجيًا بهذا العدد القليل من الضباط وصغر رتبهم أشبهَ بمعجزة، وقد لعبت السرية والظروف والمصادفات والإجراءات التنظيمية والدراسات[1] دورًا لم يكن يحلم به حتى أعضاء اللجنة العسكرية أنفسهم.

تختلف مرحلة 1963 – 1970 عن سابقاتها بتصاعد حمى السباق للاستحواذ على السلطة، وزيادة عدد الضحايا، وتزايد شدة العنف المستخدم في أثناء الانقلابات، وشموله أعدادًا أكبر من الناس، فضلًا عن تزايد عمليات التعذيب[2] والإعدامات، بما يشبه فترة الوحدة وربما أكثر، وأصبح «تقرير بسيط على ورقة رفاقية، تبدأ بأمة عربية واحدة وتنتهي بالخلود لرسالتنا، يعني شهورًا في الزنزانة، وإنسانًا محطمًا طوال الحياة»[3]. وفي حين كانت مشاركة النخب العلوية متواضعة، سواء في مجريات الانقلابات العسكرية أو الحياة السياسية في أثنائها أو في الفترات التي تخللتها، فقد صار العلويون بعد انقلاب 8 آذار/ مارس 1963 في قلب الأحداث السياسية والعسكرية، بل صاروا محركها الرئيس في كثير من الأحيان. وإن هيمنة الضباط العلويين[4] وبروز دورهم بعد هذا الانقلاب، مقارنة بضباط باقي الأقليات الدينية، يعود إلى كونهم ينتسبون إلى الأقلية الأكبر (العلوية) من جهة، وإلى كثافة عملية الانتساب إلى الكلية العسكرية والتشجيع عليها من جهة ثانية، فضلًا عن التصفيات المتتالية التي طالت ضباط باقي المكونات.

في هذه الفترة، تقلصت الحياة السياسية شيئًا فشيئًا لصالح حزب واحد هو حزب البعث[5]، الذي سيتكرس دوره تدريجيًا كقائد للدولة والمجتمع. وبرزت في هذه الفترة مصطلحات عقائدية - سياسية

(1) مما يمكن ذكره في هذا الصدد أن صلاح جديد عمل دراسة عن الضباط حين كان مسرحًا في عهد الانفصال، وعندما تسلّم إدارة شؤون الضباط بعد الانقلاب، طلب من الضباط البعثيين العائدين إلى الجيش أن يلتحقوا بالقطعات الميدانية، وأن لا يختاروا وظائف مكتبية تحت طائلة فصلهم من الحزب، في حين كان الضباط الناصريون يتزاحمون على الوجاهة والامتيازات، فعندما تندلع الصراعات القطعات العسكرية الميدانية هي التي تحسم الأمر. انظر: صقر أبو فخر، سورية وحطام المراكب المبعثرة، ص 297 - 298.

(2) تحدث محمد معروف، الضابط العلوي السابق، عن مشاهداته حين تم الزج به في سجن الحلبوني من قبل عبد الكريم الجندي، رئيس الأمن القومي – المخابرات، خريف عام 1967 بعد عودته من المنفى بلبنان، وكيف كان يُجلد المساجين ويعذبون وينزفون. انظر: محمد معروف، أيام عشتها، ص 298.

(3) سامي الجندي، البعث، ص 132 - 133.

(4) يعتبر عبد الكريم النحلاوي قائد انقلاب الانفصال بأن 4 أشخاص أرادوا أن يتحكموا بالجيش من خلال إدخال العلويين فيه هم: أكرم الحوراني وأمين الحافظ وعبد الغني قنوت ومصطفى حمدون. يمثل رأي النحلاوي هنا نوعًا من الاتهام الضمني للبعثيين من خلال هذه الأسماء. انظر: عبد الكريم النحلاوي: 4 أشخاص دمروا سورية، حاوره عبد الله الغضوي ومحمد الحاج بكري، موقع العربي الجديد، 28 أيلول/ سبتمبر 2021، شوهد في 15 شباط/ فبراير 2023. http://surl.li/iuujk.

(5) من الطريف ما قاله سامي الجندي عن البعث، الحزب الخيالي، بأنه، وبعد سنوات على تأسيسه، لم تُجب قياداته أبدًا عن سؤال بسيط: ما هو البعث؟ انظر: سامي الجندي، البعث، ص 69.

- عسكرية جديدة، مثل الجيش العقائدي[6]، بعد عام 1966، ومجلس قيادة الثورة (المجلس الوطني لقيادة الثورة)، والقيادتين القومية والقطرية لحزب البعث، وحرب التحرير الشعبية وغيرها. ولم يعد لمؤسسات الدولة والتقاليد الديمقراطية دور يُذكر في ظلّ هيمنة هيئات حزب البعث وصراعاتها في المؤسستين المدنية والعسكرية، وتحوّلت رئاسة الدولة ومجلس الوزراء إلى مؤسسات شكلية خاضعة للمؤسسات الثورية وشرعيتها، فضلًا عن غياب الحياة البرلمانية.

بعد انقلاب الثامن من آذار/ مارس، تتابعت الصراعات السياسية بحدة أكبر، ليس داخل صفوف الضباط من الأقليات وبينهم وبين الآخرين وحسب، بل بين الضباط العلويين أنفسهم، إلى أن تمكّن حافظ الأسد، الذي كان يغلف حس السلطة لديه بالسلوك المتحفظ وبدماثة السلوك المهذب[7]، من إنشاء نظامه الأمني الشمولي على نحو منهجي متدرج، النظام الذي طوى مراحل الديمقراطية الهشة والانقلابات العسكرية[8]، فدخلت سورية مرحلة طويلة من الاستقرار الخادع.

وفي هذه الفترة، يمكن عزل عنصرين سياسيين - عسكريين كانا الأكثر تأثيرًا، أو أنهما احتويا مجمل الصراعات على السلطة، وهما حزب البعث بقيادتيه القومية والقطرية، واللجنة العسكرية بضباطها الفاعلين من الأقليات المذهبية بصورة أساسية.

حزب البعث

برزت الحركة القومية العربية كردة فعل على إحياء القومية التركية عن طريق جمعية «تركيا الفتاة»، أواخر القرن التاسع عشر، كبديل للرابطة الإسلامية التي تبنتها السلطنة العثمانية. وقد استندت القومية التركية الحديثة إلى نزعة طورانية هدفت إلى تتريك القوميات الأخرى، ومنها العربية، فتحركت المشاعر القومية العربية، وبدأت بالتَّمأسس السياسي كجمعيات ومنتديات وأحزاب، قُبيل الحرب العالمية الأولى وفي أثنائها وبعدها. وكان ذلك إلى النضال ضدّ الأتراك لتحرير البلاد العربية من الاحتلال العثماني بقيادة الشريف حسين بن علي وبمساعدة حاسمة من الإنكليز، الذين ما لبثوا أن تقاسموا مع حلفائهم الفرنسيين منطقة المشرق العربي. من بين ردات الفعل على ما آلت إليه الأوضاع، كان ظهور حزب البعث في الأربعينيات، كتعبير عن نضوج المشاعر العروبية النهضوية[9].

كانت البداية حين أصدر نشطاء بيانًا باسم حركة الإحياء العربي احتجاجًا على إنهاء الكتلة الوطنية (شكري القوتلي)، لإضراب استمر شهرًا ضد السياسات الفرنسية المتعلقة بالشأن الاقتصادي والمعيشي[10]. ويشير جلال السيد إلى لقائه الأول مع ميشيل عفلق في عام 1942، وتعرفه عن طريق عفلق إلى صلاح البيطار، وظهور الرغبة في تشكيل تكتل يأخذ على عاتقه عبء القضية القومية بصورة أفضل، وجرى الاتفاق أن يسمى هذا التكتل البعث

(6) صار يُطلق على منتسبي الجيش غير العقائديين رفاق السلاح، وقد تم تهميشهم ولم يبق منهم أحد بحلول الثمانينيات. انظر: عزمي بشارة، الجيش والسياسة، إشكاليات نظرية ونماذج عربية، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، 2017)، ص 117 - 118.

(7) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 134.

(8) إن الفضيلة الوحيدة للانقلاب/ الحكم العسكري هي سرعة الإنجازات، ولكن هذه الإنجازات تنفرغ بسرعة، وهي تبدأ بثوار وتنتهي بسياسيين، وتمهد لانقلاب عسكري آخر. يمكن أن يفسر ذلك بسبب طموح نخب الدول المتخلفة الخارجة من تحت السيطرة الاستعمارية لردم الهوة الحضارية، مع عدم توافر الإمكانات اللازمة للحكم، أي حكم. انظر: منيف الرزاز، التجربة المرة، (مؤسسة منيف الرزاز للدراسات القومية، الطبعة الأولى، 1986)، ص 40.

(9) شبلي العيسمي، حزب البعث العربي الاشتراكي، الجزء الأول 1940 – 1949، (دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1986)، ص 11 - 13.

(10) شبلي العيسمي، حزب البعث العربي الاشتراكي، الجزء الأول 1940 – 1949، (دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، 1986)، ص 27.



العربي[11]. ويعتبر السيد أن ظهور البعث كان بصورة ما ردًّا على فشل ثورة رشيد عالي الكيلاني القومية في العراق ضد الحكم الإنكليزي (1941)، وفي سبيل إعادة النظر في هذه المحاولة وتأسيسها على المستوى القومي[12].

انبثقت أفكار قومية مشابهة من أنشطة عصبة العمل القومي التي نمت بسرعة في سنوات الثلاثينيات، كمنظمة نخبوية أرستقراطية تقتصر على الوجهاء والمثقفين[13]، وعقدت مؤتمرها الأول في بلدة قرنايل بلبنان عام 1933. ولعب حزب البعث دورًا مهمًا في الأربعينيات، ثم عاش صراعات حادة بين أجنحته المختلفة في الخمسينيات والستينيات، وبخاصة بين التنظيمين العسكري والمدني.

تعود جذور الانقسام إلى طبيعة تشكيل حزب البعث (البعث العربي[14]، البعث[15]، حركة الإحياء العربي[16]) من ثلاثة أجنحة عام 1947: جناح عفلق - البيطار[17]، وجناح جلال السيد[18]، وجناح وهيب الغانم[19]، ثم انضم إليها جناح رابع مهمّ تمثل بالحزب العربي الاشتراكي[20] (جناح الحوراني) في عام 1952. تختلف هذه الأجنحة من حيث طبيعة ميولها القومية أو الاشتراكية أو نظرتها إلى دور الدين والتحالفات الداخلية والخارجية، لذا فقد حمل هذا الائتلاف الحزبي منذ البداية بذور انقساماته اللاحقة والصراعات داخل أجنحته[21].

لكن اللافت في نشأة حزب البعث هو قوة العاطفة القومية العربية، واعتبار حركة البعث «قوة دافعة للحياة»، و«صبوة إلى الانقلاب وانطلاقة نحو الثورة وإدراكًا لمصير أمة»، و «تجسيدًا للفكرة التي يزأر بها الوجود العربي»[22]. إن مثل هذه التعابير غير العقلانية، التي لا يمكن القبض عليها بالعقل والمنطق، كفيلة بأن تحكم على أية حركة بالضياع، فضلًا عن إمكانية استخدام الزخم العاطفي واستغلاله للوصول إلى السلطة من قبل زعماء طموحين آخر همّهم هذه الأفكار الرومانسية، وهذا ما حدث في مرحلة الستينيات.

وباستثناء أكرم الحوراني لم يتوافر للبعث زعيم

(11) جلال السيد، حزب البعث العربي، (دار النهار للنشر، بيروت، 1973)، ص 16 - 17.

(12) جلال السيد، حزب البعث العربي، (دار النهار للنشر، بيروت، 1973)، ص 39.

(13) جلال السيد، حزب البعث العربي، (دار النهار للنشر، بيروت، 1973)، ص 25.

(14) ويشير سامي الجندي إلى أن البعث العربي قد تشكل باقتراح من زكي الأرسوزي، في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1940، على أن يضم قسمين سياسي وثقافي. حدث ذلك في اجتماع ضم 6 أشخاص، من بينهم سامي الجندي، في غرفة يقطنها عبد الحليم قدور بدمشق. انظر: سامي الجندي، البعث، (دار النهار للنشر، بيروت، لبنان، 1969)، ص 26.

(15) أسس ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار حزب البعث أو حركة الإحياء العربي عام 1942، وبتقاطعات كبيرة مع حزب البعث العربي للأرسوزي. وعندما انفرط عقد جماعة الأرسوزي، انضم الباقون منهم إلى التنظيم الذي يقوده البيطار وعفلق، والذي ثبت اسمه: حزب البعث العربي، وصار المعبّر الوحيد عن القومية العربية. انظر: سامي الجندي، البعث، (دار النهار للنشر، بيروت، لبنان، 1969)، ص 31 - 32.

(16) حسب نبيل شويري، فإن اختيار اسم حركة بدل حزب جاء بسبب أن كلمة حزب مكروهة في التاريخ الإسلامي، إلا حزب الله ف «هم الغالبون». انظر: صقر أبو فخر، سورية وحطام المراكب المبعثرة، ص 107.

(17) عبد الله عبد الدايم وشاكر مصطفى وبديع الكسم وأليس قندلفت وأسعد الأسطواني ومنصور الأطرش.

(18) عبد الكريم الفرحان وعبد الخالق النقشبندي وشامل السامرائي ومحمود وكاع ودهام الدندل وسليمان الأسعد.

(19) فايز إسماعيل وصدقي إسماعيل ووهيب الغانم وسامي الجندي.

(20) استفاد حزب البعث كثيرًا من شعبية أكرم الحوراني وحزبه بين الفلاحين بصورة خاصة، وقد أضاف الحزب العربي الاشتراكي دماءً جديدة إلى حزب البعث النخبوي القومي الرومانسي، في حين لم يضف إليه حزب البعث الشيء الكثير، وربما، على العكس، فقد أفقده مزيدًا من الزخم الذي تمتع به دومًا. كما عمل حزب الحوراني (العربي الاشتراكي)، الذي يعبر عن صوت الفلاحين بصورة أفضل، على التخفيف من نزعة البعث القومية، وبالتالي الحد من دور القيادة القومية نفسها لصالح القيادة القطرية، وبخاصة بعد انقلاب 1963 – الباحث.

(21) للمزيد من المعلومات، انظر: صقر أبو فخر، سورية وحطام المراكب المبعثرة، حوار مع نبيل شويري، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2005)، ص 106 – 120 و 109 - 112.

(22) مروان حبش، البعث وثورة آذار، (الطبعة الأولى 2011، دمشق)، ص 9.

شعبي حقيقي، ولم يكن ميشيل عفلق، المثقف القومي النخبوي، والأفندي بتعبير الحوراني، يطمح إلى ذلك، فهو غير عملي، وغير صالح لأن يكون زعيمًا، فضلًا عن كونه مضطرب الشخصية وانتهازيًا[23]. أما جريمة عفلق الكبرى بحق حزب البعث، حسب تعبير نبيل شويري، فهي فصل أكرم الحوراني من الحزب، في المؤتمر القومي الخامس، أيار/ مايو 1962، وخسارة الحزب لكثير من الأعضاء الفاعلين بنتيجة ذلك. ومن «مآثر» عفلق، أيضًا، تمكين صدام حسين من السيطرة على الحزب في العراق، حيث تحوّل إلى خادم للحكم، واقتصر دوره على إلقاء الخطب في المناسبات السنوية، وقد قال في إحداها: «صدام حسين وعبقرية صدام حسين هي هدية البعث إلى العراق، وهدية العراق إلى الأمة العربية»[24].

وبالفعل، كان حزب البعث مدينًا للحزب العربي الاشتراكي في صعوده إلى الواجهة السياسية وفي شعبيته[25]، وتمثل الفرق بين الحزبين، قبل الاتحاد، بأن العربي الاشتراكي كان يقبل العسكريين في صفوفه، بخلاف حزب البعث[26]، واستمر ذلك بعد الاتحاد، وهذا ما سمح للضباط بالانتساب إلى الحزب بكثرة في الخمسينيات. انتهى دور حزب البعث عمليًا حين تم حله في عام 1958 قربانًا للوحدة، وفقد دوره الفاعل والمستقل بعد انقلاب 23 شباط/ فبراير 1966. أما حزب البعث الذي استمر بعد ذلك الحين، فقد استمد زخمه من بقايا البعثيين الذين احتفظوا بهيكليتهم التنظيمية، في بعض الأرياف السورية (القطريين)، واعتمدت عليهم اللجنة العسكرية، ثم عاد كثير من أعضاء البعث القدماء إلى التنظيم القطري بعد انقلاب 16 تشرين الثاني/ نوفمبر[27] 1970.

كان جناح وهيب الغانم - زكي الأرسوزي، القومي العلماني، منتشرًا في الساحل السوري ومعظم أعضائه من العلويين، وهو التيار الذي يعتبر الدين الإسلامي منتجًا للقومية العربية، وأن العصر الجاهلي هو عصرها الذهبي[28]. تأثر مؤسسا هذا الجناح بسلخ لواء الإسكندرون الذي ينتميان إليه بالولادة، وهو أقرب إلى جناح عفلق - البيطار العلماني، وبدرجة أقل إلى جناح جلال السيد الأكثر تصالحًا، من الناحيتين الدينية والطبقية [29].

(23) صقر أبو فخر، سورية وحطام المراكب المبعثرة، حوار مع نبيل شويري، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2005)، ص 96، 100، 101.

(24) صقر أبو فخر، سورية وحطام المراكب المبعثرة، حوار مع نبيل شويري، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2005)، ص 104 – 105.

(25) بالإضافة إلى حماة والمنطقة الوسطى من سورية، حيث ساد نفوذ الحوراني، جاءت شعبية البعث أيضًا من أوساط فلاحية من مناطق سورية أخرى، وبخاصة الساحل السوري، بسبب الدور الذي لعبه الطبيب البعثي وهيب الغانم. وكانت الغالبية الساحقة من أعضائه في المؤتمر التأسيسي عام 1947 من البرجوازية الصغيرة (معلمون وموظفون وطلاب.. الخ)، ولم يكن بينهم سوى عامل واحد ومزارع واحد. انظر: حنا بطاطو، فلاحو سورية، أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ترجمة عبد الله فاضل ورائد النقشبدي (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، تشرين الأول/ أكتوبر، 2014)، ص 267 - 268.

(26) جلال السيد، حزب البعث العربي، (دار النهار للنشر، بيروت، 1973)، ص 98.

(27) حنا بطاطو، فلاحو سورية، أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ص 261 - 262.

(28) جلال السيد، حزب البعث العربي، (دار النهار للنشر، بيروت، 1973)، ص 36.

(29) استقال جلال السيد من حزب البعث في 21 آب/ اغسطس عام 1955 بسبب عدم اعجابه بالحرب الطبقية لأكرم الحوراني والضغط من أجل الوحدة مع مصر، ربما بسبب ميوله باتجاه العراق كابن دير الزور. انظر: باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 123، هامش 18. كما يذكر حنا بطاطو معلومة ذات دلالة مهمة، وهي أن تاجر حبوب من حي الميدان الدمشقي، موسى رحمون، هو من جمع جلال السيد وميشيل عفلق، وكانت مصلحة تجار الحبوب في ذلك هي توثيق العلاقة بين مركز إنتاج الحبوب وجمعها في منطقة دير الزور وبين مكان تجارتها في حي الميدان الدمشقي. حتى إن بطاطو يربط بين فكرة الوحدة العربية للبعث وبين نشأته في حي الميدان كمركز لتجارة الحبوب، وما يمثله ذلك من مصلحة للتجار في فتح أسواق جديدة عربية لتجارتهم، وما يرتبط بذلك من دعم عشائري. انظر: حنا بطاطو، فلاحو سورية، أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ص 264 - 266.

وكان جلال السيد أقرب إلى برلماني ديمقراطي وإلى حزب الشعب ووجد نفسه يبتعد تدريجيًا عن البعث وقادته الآخرين، كعفلق والحوراني،



لم تكن سياسة حزب البعث ومواقفه واضحة خاصة في ما يتعلق بالصراع بين المدنيين والعسكر، وأيد البعث الانقلابات العسكرية بين عامي 1949 و1954، على أنه اختلف مع قادتها ببعض التفاصيل. وأدى تردد الحزب في الموقف من الوحدة السورية - المصرية 1958، ومن حل الحزب «إكرامًا» لها، إلى استقالة وزرائه الجماعية من حكومة الوحدة، كما نتج عن الموقف من الوحدة عدة انشقاقات[30]، كان أخطرها انشقاق أكرم الحوراني وحزبه، إذ تحوّل الحزب إلى حركة الاشتراكيين العرب 1963، بعد فصل الحوراني ومجموعته، 22 حزيران/ يونيو 1962، في المؤتمر القومي الخامس لحزب البعث، بسبب نقده الشديد للوحدة وعبد الناصر وتوقيعه على وثيقة الانفصال.

كان أكرم الحوراني الزعيم الوحيد في تاريخ سورية الحديث، الذي جعل للاتجاه التقدمي زخمًا شعبيًا أفصح عن نفسه في صناديق الاقتراع، في خمس دورات انتخابية متتالية وبطريقة تصاعدية من العام 1943 حتى عام 1961، وذلك في وجه أعتى القوى الرجعية والمحافظة من كبار الملاكين والإقطاعيين والتجار المحتكرين والرأسماليين الجشعين، إلى حلفائهم من رجال الدين والمتاجرين به، وكان لعزل الحوراني سياسيًا، على يد اليساريين الثورجيين، نتائج كارثية[31]، وقد أصبح أعضاء حزب البعث من القلة، بحيث لم يتمكنوا من الوقوف في وجه نفوذ العسكريين بعد عام 1963[32].

وعن علاقة البعث بالشيوعيين، يقول جلال السيد بأن حزب البعث هو من تصدى للشيوعيين وقاومهم، وأنه بنى جزءًا من شعبيته في البدايات على هذه المقاومة، وأن العديد من الفئات المحافظة قد دخلت إلى الحزب، بسبب مقارعته للشيوعيين ومخاصمتهم في مختلف المجالات[33].

وبدأ تخبط الحزب منذ أن اتُخذ قرار حلّه قبيل الوحدة، ما أحدث صدمة في أوساطه رغم اعتباره الوحدة أهم من الحزب، لكن ذلك لم يلبث أن قاد إلى الندم، بعد خيبة الأمل من تصرفات عبد الناصر والناصريين، التي قادت إلى الانفصال، من دون أن يتنازل الحزب عن هدف الوحدة. لقد وصل الحزب إلى وضع متناقض ومحرج في ما يتعلق بالوحدة: مع الوحدة، ولكن، ومع الانفصال، ولكن!

على العموم، «تميز حكم البعث في سورية والعراق بالتسرّع، فكانت سياسته العامة ردات فعل كيفية خالية من الحكمة، يضاف إليها اعتداد بالنفس مغرور، فآل ذلك إلى بطش وطغيان واستهانة بالإنسان، واعتبر البعثيون أنفسهم أوصياء على الشعب قيّمين على أخلاقه، ومن ليس معهم فهو خائن»[34]. كما «أصبح البعثيون -برأي البعثي سامي الجندي- بلا بعث، والبعث بلا بعثيين: أيديهم مصبوغة بالدم والعار، يتسابقون إلى القتل والظلم

كما حدثت خلافات في فرع حزب البعث في دير الزور ذات خلفيات عشائرية ربما عجلت باستقالة السيد. انظر: صقر أبو فخر، سورية وحطام المراكب المبعثرة، ص 225 – 228.

(30) مثل عبد الله الريماوي في الأردن وفؤاد الركابي في العراق وحركة الوحدويين الاشتراكيين (بعثيون وحدويون انحازوا إلى الناصريين) والاتحاد الاشتراكي في سورية، واستمرت الانقسامات حتى بعد انقلاب 8 آذار/ مارس 1963، ونشأ تيار القطريين بقيادة رياض المالكي في أثناء مفاوضات الوحدة في شهر نيسان/ أبريل من العام ذاته، بسبب نزعتهم القطرية وموقفهم من عبد الناصر. (بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، ص 352).

(31) انظر مقدمة نبيل شويري لكتاب: صقر أبو فخر، سورية وحطام المراكب المبعثرة، حوار مع نبيل شويري، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2005)، ص 31.

(32) أكرم الحوراني، مذكرات، 3338.

(33) جلال السيد، حزب البعث العربي، (دار النهار للنشر، بيروت، 1973)، ص 43.

(34) سامي الجندي، البعث، ص 161.

والركوع أمام مهماز الجزمة»[35].

اللجنة العسكرية

تشكلت اللجنة العسكرية بصيغة أولية في عام 1959، ثم أخذت صيغتها الخماسية في عام 1960. وحسب رواية باتريك سيل[36]، عما نقله عن حافظ الأسد، فإن اللجنة ضمت في صيغتها الأولى كلًّا من المقدم محمد عمران (علوي)، والمقدم مزيد هنيدي (درزي)، والمقدم بشير صادق (سني)، والرائد عبد الغني عياش (سني)، وكانت برئاسة مزيد هنيدي. وفي عام 1960، فُصل الضباط الثلاثة الأخيرون من الجيش، وأحيلوا إلى مهام دبلوماسية، فقام محمد عمران بتشكيل اللجنة ثانية وترأسها في هذا العام، لتضم كلًّا من: المقدم محمد عمران (علوي)، والرائد صلاح جديد (علوي)، والرائد أحمد المير (إسماعيلي)، والنقيب عبد الكريم الجندي[37] (إسماعيلي)، والنقيب حافظ الأسد (علوي)، وهذا ينفي أن ثمة قصدًا مسبقًا من تشكيلها من أبناء أقليات وحسب. ولم يكن أعضاء اللجنة هؤلاء من منطقة واحدة، ولا من دورة واحدة، ولا من رتبة واحدة، ولا من سلاح واحد، ولا من جيل واحد، وربما تعرفوا إلى بعضهم صدفةً في مصر. ولم يتم تكليفهم من قبل الحزب أو قياداته، وعملوا من وراء ظهر القيادة ومن دون علمها ولا موافقتها، ولم تخترهم أي مؤسسة حزبية أو مؤتمر، وليسوا من أعلى الرتب. لذا يتساءل محمد حيدر البعثي عن كيفية اختيارهم لأنفسهم وعلى أي أساس، أو هل ثمة من اختارهم؟ ومن هي هذه الجهة؟ ولا جواب يقيني عن هذه الأسئلة[38].

انتقلت رئاسة اللجنة في شهر آب/ أغسطس عام 1962 إلى صلاح جديد، وعاد عمران إلى رئاستها بعد نجاح انقلاب 8 آذار/ مارس 1963، وخلفه أمين الحافظ في تموز/ يوليو 1963[39]. وتوسعت اللجنة في عام 1963 بعد أن ضمّت: عثمان كنعان (علوي)، وسليم حاطوم[40] (درزي)، وحمد عبيد (درزي)، وموسى الزعبي (سني)، ومصطفى الحاج علي (سني)، وأحمد سويداني (سني)، وأمين الحافظ (سني)، وحسين ملحم (سني)، ومحمد رباح الطويل (سني)، وسليمان حداد (علوي)[41]. هذا يعني أن اللجنة لم تأخذ صيغتها الأقلاوية، مع أكثرية نسبية علوية، إلا في المرحلة الثانية من تشكلها، ثم عادت مختلطة في مرحلتها الثالثة، ولكن النواة الأساسية الصلبة للجنة بقيت أقلاوية وسرّية[42]. وهكذا، فقد «شرعنت» اللجنة العسكرية نفسها أكثر في صيغة 1963، ليصبح عدد الضباط السنة فيها 6 من 15، وعدد العلويين 5، والإسماعيليين 2، والدروز 2[43].

(35) سامي الجندي، البعث، ص 162.

(36) من الضروري الإشارة إلى أن رواية باتريك سيل للأحداث تعكس بصورة ما رؤية حافظ الأسد وحلفائه، فكتابه هو سيرة الأسد في نهاية المطاف، وهذا لا يقلل من أهمية الكتاب وكثير من الاستنتاجات التي وردت فيه، فضلًا عن غناه بالمعلومات – الباحث.

(37) أفضل ضابط مدفعية في الجيش السوري، قريب من المعركة، مُنع من قيادة لواء المدفعية الصاروخية بحجة أنه مغامر. انظر: سامي الجندي، البعث، ص 155. وبتوصيف مروان حبش، كان الجندي حاد الذكاء وجريئًا وصريحًا وواسع الاطلاع والثقافة، مخلص في عمله ومستعد دومًا للعطاء والتضحية. انظر: مروان حبش، البعث وثورة آذار، ص 314.

(38) محمد حيدر، البعث والبينونة الكبرى، (الطبعة الأولى، 1998)، ص 127.

(39) عزمي بشارة، الجيش والسياسة، إشكاليات نظرية ونماذج عربية، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، 2017)، ص 129.

(40) مهذب وكريم، كُلف بمهام فوق طاقته، تنطلي عليه الحيل، يقبل النصيحة ويعود إلى رشده. انظر: سامي الجندي، البعث، ص 155.

(41) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، ص 368.

(42) حنا بطاطو، فلاحو سورية، أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ترجمة عبد الله فاضل ورائد النقشبدي (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، تشرين الأول/ أكتوبر، 2014)، ص 282.

(43) من الملاحظ أن الضباط من الأقليات المذهبية كانوا قد حلوا مكان الضباط من الأقليات الأثنية بعد انقلاب 1963، كالأكراد والشركس، الذين كانت نسبتهم أكبر في المجالس العسكرية للموجة الأولى من الانقلابات العسكرية (1949 – 1954). ينطبق ذلك على انخفاض نسبة



وبحسب محمد عمران، فقد كان الهدف من تشكيل اللجنة تجاوز أمراض الحزب القديمة وتجاوز تسلّط القيادة والتحرر من خلافاتها الشخصية، وإعطاء حياة جديدة للحزب بناءً على صياغة موضوعية لعلاقات أفراده وأجهزته، تمهيدًا لظهور قادة جدد أكثر تعبيرًا عن إرادة الحزب(44). بهذا التوصيف لمحمد عمران، فقد مثّلت اللجنة العسكرية انقلابًا داخليًا في الحزب، قبل أن تساهم بفعالية في انقلاب 8 آذار/ مارس 1963.

كما مثّلت اللجنة العسكرية تمردًا من قبل بعض الضباط البعثيين على قيادة البعث التي حلت الحزب في اليوم التالي لإعلان الوحدة مع مصر (22 شباط/ فبراير 1958)، ثم عادت فتمردت على الوحدة نفسها، وما رافقها من نقل وتسريح للضباط البعثيين، وعلى رأسهم مصطفى حمدون، المسؤول عن التنظيم العسكري للبعث قبل الوحدة، ومحمد عمران(45). لقد حاول الضباط البعثيون الرد على الناصرية بأسلوبها ذاته، ولكن باتجاه معاكس، وبالتالي فقد كانوا «ناصريين سوريين»، من دون عبد الناصر(46).

الضباط المسيحيين أيضًا – الباحث.

(44) محمد عمران، تجربتي في الثورة، ص 18 – 19.

(45) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، ص 367. نقلًا عن:

Pipes, D. (1989) 'the Alawi Capture of Power in Syria', Middle Eastern Studies, vol 25, (1989) pp. 429-450.

(46) منيف الرزاز، التجربة المرة، (مؤسسة منيف الرزاز للدراسات القومية، الطبعة الأولى، 1986)، ص 56.

انقلاب 8 آذار/ مارس 1963

على الرغم مما يُقال عن «شهوة» العسكر للسلطة، فإن المشكلة الأساس منذ الاستقلال هي عدم قدرة مؤسسات الحكم المدني التي أورثها الانتداب للكتلة الوطنية على الاستمرار في حكم سورية بعد الاستقلال، يشهد على ذلك قِصر عمر الحكومات، الذي لم يتجاوز أشهرًا معدودة. وكان الحكم الانفصالي قد أضعفته التقلبات العنيفة منذ الاستقلال: كحرب فلسطين والانقلابات العسكرية التي تلتها وصعود الأحزاب الراديكالية والهزة التي أحدثها الوحدة بين مصروسورية[47]، وباتت الأوضاع جاهزة لانقلاب جديد. فقد كان العسكر يستغلون كل حالة من هذا القبيل، ليستولوا على السلطة، حاملين إليها مجالسهم العسكرية التي لا تلبث أن تتقلص بعد عدة أشهر/ سنوات إلى عدة أشخاص أو مطلق دكتاتور، ثم يتجمع زملاء الدكتاتور السابقين ثانية للإطاحة به، وهلمّ جرًا. أفضى ذلك إلى استنزاف المؤسستين المدنية والعسكرية وكثرة التدخلات الخارجية.

لم يخرج انقلاب 8 آذار/ مارس 1963 عن هذا السياق، إلا بالدور المهم التي لعبته الأقليات الدينية بعده[48]، وبأنه انتهى إلى تغيير نوعي في عام 1970 تمثَّل بقطع سلسلة الانقلابات العسكرية إلى غير رجعة. وعلى الرغم من تمجيد الانقلابيين للوحدة وتذرعهم بالرد على الانفصاليين، فإنهم عملوا في الواقع على تثبيت حالة الانفصال، بعد أن قام الانفصاليون في 28 أيلول/ سبتمبر 1961 بفصم عرى الوحدة[49].

تجدر الإشارة إلى أن ثمة أوجه تشابه ملحوظة، بين طبيعة محاولة انقلاب 1956 الفاشلة، وبين الجهة المدبرة لانقلاب 8 آذار/ مارس، أي اللجنة العسكرية؛ من حيث محورية دور الأقليات (الدور العلوي) فيها، والمدعومة من قبل قوى داخلية أخرى[50]. لكن محاولة انقلاب 1956 كانت ذات بعد إقليمي - دولي أكثر وضوحًا، من حيث ميلها إلى التحالف مع العراق والحلف الغربي في مواجهة التيار اليساري بأركانه الثلاثة: الشيوعي والبعثي ومجموعة خالد العظم.

قبل الانقلاب بسنة، كان مؤتمر حزب البعث في حمص ربيع 1962 قد كرّس زعامة ميشيل عفلق للحزب، وأقصى مجموعة الحوراني. حضر المؤتمر عضو اللجنة العسكرية محمد عمران، كمراقب، وفي أعقاب المؤتمر، حصلت اللجنة العسكرية على وعد من عفلق بدعمها للقيام بانقلاب، من دون أن يطلعه أعضاء اللجنة على خططهم[51].

لم يكن أعضاء اللجنة العسكرية يحبّون عفلق،

(47) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 125.

(48) على الرغم من قلة عدد سكان الأقليات المذهبية (العلويون والدروز والإسماعيليون)، والذي لا يتجاوز 15% من سكان سورية، إلا أنها أقليات متراصة عقائديًا نوعًا ما ومنتشرة في أحياز جغرافية محددة - الباحث.

(49) أسعد الكوراني، ذكريات وخواطر مما رأيت وسمعت وفعلت، (رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2000)، ص 391.

(50) يمكن الاطلاع على معلومات أكثر تفصيلًا حول أوجه المقارنة بين انقلاب 8 آذار ومحاولة انقلاب 1965 في كتاب: بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، ص 382 – 385. ويبدو أن مؤلف كتاب «الجيش والسياسة في سورية»، وهو مرجع مهم، يميل إلى اعتبار الموضوع الأقلوي والطائفي هو الحاسم في مجريات أحداث تلك الفترة، في حين أنني أميل لاعتماد المدخل متعدد الأسباب في تفسير مثل هذه الأحداث التاريخية المعقدة، ومنها الانقلابات العسكرية، والتي تختلف أهمية العوامل المؤثرة فيها في مراحل مختلفة من تطورها، ويكون الوصول إلى السلطة هو العامل الحاسم بغض النظر عن الأدوات والقوى المستخدمة في سبيل الوصول إلى هذه الغاية – الباحث.

(51) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 127.



ولم يكن بدوره يثق بهم، لكن كانت ثمة حاجة للجنة إلى اسم عفلق الذي يرمز إلى الحزب، في العالم الخارجي، أما عفلق، فكان يعلم أنه بدون دعم الجيش ليس له أي حظ في العودة إلى المسرح السياسي[52]. في هذه الأثناء، لم يعد عفلق يمثل سوى حزب البعث العربي، قبل الاتحاد مع حزب الحوراني (الحزب العربي الاشتراكي)، الذي أُقصيَ عمليًا وعاد بصيغة جديدة هي حركة الاشتراكيين العرب.

من بين مجموعات الضباط التي كانت موجودة قبل الانقلاب، كان الضباط الدمشقيون الانفصاليون بمثابة أعداء للجنة العسكرية، وكان الضباط الحوارنة منافسين محتملين، أما الضباط من مجموعة الحوراني فقد خسروا بعض مواقعهم، بعد توقيع الحوراني على وثيقة الانفصال، ولم يبقَ للجنة العسكرية الضعيفة، التي يعتبر أعضاؤها الخمسة شبانًا شبه مجهولين وينتمون إلى أقلية/ أقليات قليلة الشأن ومسرحين من الجيش، إلا العمل على تجنيد ضباط برتب عالية من البعثيين والناصريين والمستقلين.

من أبرز الضباط الناصريين الذين استقطبتهم اللجنة كان العقيد راشد قطيني رئيس المخابرات العسكرية، والعقيد محمد الصوفي آمر لواء حمص، وكان العقيد زياد الحريري (صهر أكرم الحوراني) آمر لواء الجبهة مع إسرائيل من أبرز الضباط المستقلين الذي تعاونوا مع اللجنة[53]. وكان أبرز المتعاونين مع زياد الحريري هم من الضباط الذين كان قد أشرف على تدريبهم في الكلية الحربية بالدورة السادسة (1951 – 1953)[54].

وهكذا شاركت ثلاث قوى عسكرية في انقلاب 8 آذار، هي: 1. القوى الملتفة حول زياد الحريري (مستقل ومتردد) و2. قوى اللجنة الحزبية العسكرية بقيادة محمد عمران[55] و3. الضباط الناصريون بقيادة راشد القطيني وزياد الصوفي[56]. استغل الانقلابيون قيام حكومة الانفصال بنقل 120 ضابطًا، ليقوموا بحركة انقلابية خاطفة، بعد حصولهم على دعم معنوي من انقلاب 8 شباط/ فبراير البعثي في العراق[57].

وكان هذا التنسيق اضطرب في السادس من آذار/ مارس، حين أبلغ راشد قطيني زياد الحريري بوقف التنسيق معه، ونصحه بالعدول عن الانقلاب[58]. تلا ذلك اجتماع في منزل الرائد محمود الحاج محمود، في جادة الخطيب بدمشق، وضم إلى جانب الحريري بعض أعضاء اللجنة العسكرية والبعثيين، ومنهم صلاح جديد. لكن مداهمة المنزل من قبل عناصر المخابرات أدت إلى اعتقال صاحب المنزل وهروب الضباط باتجاه القنيطرة، فتم التنسيق للانقلاب بعد تأخير 24 ساعة، واقتنع بعض الضباط الناصريين بالانضمام إليه[59].

في ليلة 7 – 8 آذار/ مارس، تحركت دبابات لواء

(52) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 127 – 128.

(53) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 125 – 126.

(54) ومنهم: محمود الحاج محمود وعبد الله رزوق وعارف الجاجة وجميل الجندي وخالد عيد. انظر: مصطفى طلاس، مرآة حياتي، (طلاس للدراسات والترجمة والنشر، العقد الثاني 1958 - 1968، الطبعة السابعة، دمشق، 2006)، ص 378 - 380.

(55) من أكفأ ضباط المدرعات، ماهر المناورة، بارد الأعصاب، لا يهزه الحدث، كثير الحسابات. انظر: سامي الجندي، البعث، ص 155.

(56) محمد حيدر، البعث والبينونة الكبرى، (الطبعة الأولى، 1998)، ص 146.

(57) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، ص 389.

(58) لكن، وحسب سامي الجندي، فإن كلام قطيني كان يخفي تخطيط الناصريين لانقلاب خاص بهم في 11 آذار/مارس. انظر: سامي الجندي، البعث، ص 112.

(59) مروان حبش، البعث وثورة آذار، ص 149 - 152. كما يروي باتريك سيل بأن الانقلاب كان مقررًا قبل يوم واحد، إلا أن المخابرات العسكرية داهمت الشقة التي كان المخططون يجتمعون فيها، فاعتقل البعض وهرب البعض الآخر، وبذل الأسد جهودًا، بوسائل اتصال هزيلة، لإبلاغ قادة الوحدات بإرجاء الانقلاب يومًا واحدًا. باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 129.

زياد الحريري من الجبهة باتجاه دمشق، وسيطر البعثيون على لواء آخر في السويداء، واتجهوا به إلى دمشق، فصار اللواء السبعون القوي في الكسوة، بقيادة المقدم عبد الكريم عبيد، بين فكي كماشة، واستولى عليه محمد عمران. ثم احتلت وحدة سليم حاطوم الإذاعة والأركان بدون قتال، واعتقلت القائد العام للجيش عبد الكريم زهر الدين. كما اعتقل الرئيس ناظم القدسي وأكرم الحوراني وشخصيات أخرى، ولجأ خالد العظم إلى السفارة التركية بجوار منزله، ووصل صلاح جديد[60] في الصباح إلى الأركان على دراجة هوائية، ليستلم مكتب شؤون الضباط، وبعد محاولات قصف أبراج الإذاعة في سراقب والصبورة من قبل الطيران، قاد حافظ الأسد رتل مدرعات، واستولى على قاعدة الضمير الجوية[61].

في الساعة السادسة والنصف صباحًا، انعقد مجلس قيادة الثورة[62] (المجلس الوطني لقيادة الثورة) بحضور 17 عضوًا، وأذاع البيان رقم (1) للشعب[63]. ويشير باتريك سيل إلى أن المجلس ضمّ 18 عضوًا، منهم 12 بعثيًا، و8 من الناصريين والمستقلين، ثم جرى توسيعه بعد بضعة أيام، ليشمل ميشيل عفلق وصلاح البيطار ومنصور الأطرش وثلاث مجموعات ناصرية منشقة، ولكن القوة الضاربة للمجلس كانت للعسكر الذين يأخذون قرارتهم منفردين، لدرجة أن منصور الأطرش طالب بتعيين ضابط ارتباط ليوصل آراء العسكريين إلى المدنيين[64]!

ومع ذلك، يقول محمد عمران بأن انقلاب آذار/مارس عمل على عدم تدخل العسكريين في السياسة، ودعا السياسيين (الحزبيين) إلى تشكيل مجلس وطني لإدارة البلاد، ولكن عجز الحزبيين وخلافاتهم دفعتهم للاستعانة بالعسكريين، إلى أن ازداد نفوذ هؤلاء وانقلب الأمر إلى أن العسكريين صاروا يؤلفون شللًا من المدنيين لدعمهم في صراعاتهم البينية[65].

ثم أعلن المجلس الوطني لقيادة الثورة تشكيل حكومةٍ برئاسة صلاح الدين البيطار، تضم عشرين وزيرًا من البعثيين والناصريين والوحدويين المستقلين، أي من القوى التي شاركت في الانقلاب، حصل فيها الفريق (بعد الترفيع) محمد الصوفي على وزارة الدفاع، وعُيِّن العميد أمين الحافظ[66]،

(60) عن شخصية صلاح جديد، يقول سامي الجندي: استغل جديد جميع الخلافات وسخّرها لمصلحته، لا يحب أبدًا، يكره دائمًا، مناور عنيد، يبدي الطاعة والاستكانة وهو يعد الشرك، لا يقبل أي مخالفة لأوامره، يكره الوساطات، ولكنك تجد أثره في كل قضية فردية، يكره عبد الناصر حتى الموت، ويعتبره مسؤولًا عن قتل أخيه (غسان جديد)، لا يحب السوفييت، ليس طائفيًا ولكنه مسؤول عن الطائفية وجعلها حزبًا وراء الحزب، وعندما سأل جديد الجندي عن كيفية معالجة مسألة الطائفية، نصحه الأخير بنشر الكتب الدينية العلوية، فأجابه جديد بأن المشايخ سيسحقوننا. انظر: سامي الجندي، البعث، ص 142 – 145.

أما تقييم صلاح جديد من قبل محمد حيدر (حليف حافظ الأسد)، فكان: مظهره بسيط في حياته اليومية، قاس على أقربائه الذين كانوا يريدون التمتع بمزايا ليست لغيرهم من المواطنين، استراتيجي في تفكيره وبعيد عن التأثر بالنزاعات الطائفية والإقليمية والعائلية، حزبي ملتزم، متزمت أخلاقيًا، يبتعد عن الظهور في الأماكن العامة. انظر: محمد حيدر، البعث والبينونة الكبرى، ص 150.

لكن محمد معروف يقول عنه بأنه «لا عاش ولا ترك حدا يعيش»، وينقل عن سعيد تقي الدين قوله بأن جديد «معقد كقضيب الزعرور»، وأهمها عقدتان: 1. رغبته في إقناع مريديه ومحبيه ورفاقه ببعده عن الطائفية، وأن في خوفه منها والبعد عنها تكمن جذورها؛ و2. محاولته البعد عن سيرة أخيه غسان بكل تفاصيلها. انظر: محمد معروف، أيام عشتها، ص 301.

(61) مصطفى طلاس، مرآة حياتي، (طلاس للدراسات والترجمة والنشر، العقد الثاني 1958-1968، الطبعة السابعة، دمشق، 2006)، ص 392 – 393.

(62) وحسب محمد حيدر فقد تشكل مجلس قيادة الثورة بعد نجاح الانقلاب من 16 عضوًا، كأن أبرز أعضائه العسكريين محمد عمران وزياد الحريري ولؤي الأتاسي وراشد قطيني، وأبرز المدنيين ميشيل عفلق وصلاح البيطار وشبلي العيسمي. انظر: محمد حيدر، البعث والبينونة الكبرى، ص 146.

(63) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، ص 389.

(64) منصور الأطرش، الجيل المدان، ص 345.

(65) محمد عمران، تجربتي في الثورة، ص 22.

(66) ضابط شجاع حتى التهور على الرغم من أخطائه، لا يسلم شبرًا إلا على جثته. انظر: سامي الجندي، البعث، ص 155.



المقرب من اللجنة العسكرية، وزيرًا للداخلية، بعد استدعائه من الأرجنتين وترفيعه إلى رتبة فريق، وتم الإفراج عن الضابط لؤي الأتاسي وترفيعه إلى رتبة فريق، وعُين قائدًا للجيش ورئيسًا لمجلس قيادة الثورة وهو في السادسة والثلاثين من عمره، وتم تعيين اللواء (بعد الترفيع) زياد الحريري رئيسًا للأركان، وراشد قطيني نائبًا له. وتسلّم أحمد سويداني المخابرات العسكرية، ومزيد هنيدي الشرطة العسكرية، وقاد محمد عمران اللواء الخامس في حمص، ثم عاد لقيادة اللواء السبعين في الكسوة بعد أن كان قد سيطر عليه في أثناء الانقلاب لفترة وجيزة. وصدرت قرارات بإعادة الضباط البعثيين المسرحين إلى مراكز عملهم. والأهم من ذلك كله السيطرة على الكلية العسكرية في حمص وقبول مئات من طلاب الضباط في العام ذاته، من خلفيات متواضعة اجتماعيًا، لتأهيلهم من أجل الحرب الطبقية على الأعداء، كما يقول باتريك سيل، ومنهم رفعت الأسد[67]. وكان هؤلاء الضباط من الأرياف التي للحزب مراكز فيها تاريخيًا، فتحسس منهم ضباط المدن، وأخافوا البرجوازية السورية، كونهم أبناء فلاحين، وعانى المواطنون من قلة خبرة هؤلاء القادمون الجدد وثوريتهم، وما يعني ذلك من تجاوز للقانون وافتئاتًا على السلطات والمرجعيات[68].

وبعد يومين، وصل وفد بعثي عراقي، برئاسة علي صالح السعدي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، للتهنئة وتقديم الدعم إن لزم[69]. وللحاق بقطار المباحثات العراقية - المصرية حول إقامة الوحدة، سارع مجلس قيادة الثورة إلى إرسال وفدٍ إلى القاهرة للمشاركة في المباحثات (14 آذار/ مارس 1963)، التي صدر عنها ميثاق 17 نيسان/ أبريل. كانت المباحثات شكلية، وتخفي الخلافات العميقة بين البعث وعبد الناصر[70]، وبينما كانت هذه المحادثات جارية حول الوحدة، كان البعثيون والناصريون يتقاتلون في شوارع دمشق وبغداد[71]. ولكن البعث لا يمكن أن يتجاهل المظاهرات الشعبية التي دعمها الناصريون[72]، وأن النضال من أجل الوحدة هو شماعة الجميع[73].

وكما كان يحدث في سورية، فقد نشب الخلاف مجددًا بين العسكريين والسياسيين، حين صرح عضو الوفد راشد قطيني، نائب رئيس الأركان، من القاهرة، بأن العسكريين هم الذين قاموا بالانقلاب، فرد عليه ميشيل عفلق[74] بأن حزب البعث هو المدبر الرئيس لانقلابي شباط/ فبراير في العراق وآذار/ مارس في سورية، وكان ذلك بداية الصراع بين الناصريين والبعثيين[75]. ومن جهة ثانية، شكّل نشر محاضر جلسات مباحثات الوحدة، من قبل عبد الناصر في شهر آب/ أغسطس 1963، بعد فشل انقلاب جاسم علوان الناصري، وهي التي صدرت بكتاب خاص عن

(67) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، ص 390. وباتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 133 - 134.

(68) محمد حيدر، البعث والبينونة الكبرى، ص 146.

(69) مصطفى طلاس، مرآة حياتي، العقد الثاني، ص 401.

(70) تمسك عبد الناصر بشرطين ثابتين في المحادثات: أن تعود الأمور إلى ما كانت عليه قبل 28 أيلول/ سبتمبر 1961، وعدم القبول بوحدة يؤسس لها حزب البعث. وهذا يعني الحكم على المحادثات بالفشل. انظر: مروان حبش، البعث وثورة آذار، ص 157.

(71) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 136.

(72) تعليقًا على مظاهرات الناصريين ومواجهتها من قبل البعثيين، يقول مروان حبش بأن تفوق البعثيين، على الرغم من الكثرة العددية للناصريين، كان بسبب أنهم منظمون ومؤمنون بما يعتقدون به بعمق. انظر: مروان حبش، البعث وثورة آذار، ص 165.

(73) يقول سامي الجندي عن هذه المباحثات إن «روح المسؤولية الوطنية كانت مفقودة عن كرسي السلطة العربية، وأن التفاهة والجهل يخططان لمصيرنا، والأنانية مغلفة بالبطولة والتضحية والكلمات الكبيرة التي لا معنى لها». انظر: سامي الجندي، البعث، ص 122. وعن الركون للمزاج والمظاهرات الشعبية، يقول الجندي: «إن تحقيق وحدة 40 مليونًا من العرب ليس سهلًا، ولا يمكن أن تحققه مظاهرات بلا استراتيجية ولا تكتيك». ص 124.

(74) تصريح لصحيفة اللوموند الفرنسية في 21 آذار/ مارس.

(75) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، ص 391.

دار الأهرام، فضيحةً للوفد السوري[76].

وعلى الصعيد الحزبي الداخلي، ركزت اللجنة العسكرية جهودها بعد انقلاب 8 آذار/ مارس على التعامل مع 4 تيارات هي: 1. تيار القيادة القومية التاريخية للحزب (ميشيل عفلق وصلاح البيطار)، و2. تيار البعثيين المتعاطفين مع الناصريين والذين انحازوا إلى عبد الناصر في الخلاف الذي وقع بينه وبين البعثيين عام 1959، أي الوحدويين الاشتراكيين (عبد الكريم زهور وسامي الدروبي وجمال الأتاسي)، و3. تيار البعثيين المتمركسين (حمود الشوفي ومحمود نوفل ومحمد بصل وأحمد أبو صالح)، و4. تيار القطريين (نور الدين الأتاسي ويوسف زعين[77] وإبراهيم ماخوس ومصلح سالم وفوزي رضا وسليمان الخش ومنير عبد الله). ويرجح محمد حيدر أنه تم تكليف محمد عمران بالتعامل مع التيارين الأول والثاني، في حين كُلّف حافظ الأسد بالتعامل مع التيار الثالث، ربما بسبب مناعته ضد الماركسية، وتخصص صلاح جديد وأحمد المير بالتعامل مع القطريين، وبقي عبد الكريم الجندي كالجوكر، بالنسبة لكل هذه التشكيلات[78].

(76) يمكن الإشارة بصورة خاصة إلى أقوال لؤي الأتاسي وفهد الشاعر، العضوين في المباحثات، والحديث عن التصفيات التي أجراها الانقلابيون في الجيش وأفكارهما الإقصائية بهذا الصدد، كما وردت في صحيفة وكتاب الأهرام وصحيفة الحياة. لمزيد من المعلومات، انظر: أكرم الحوراني، مذكرات، ص 3281 – 3288.

(77) يعرِّف وليد حمدون بالدكتور يوسف زعين بأنه طيب وشريف ونظيف، حاول أن يكون رجل دولة عند استلامه لرئاسة الوزراء، ينتمي إلى كتلة البعثيين الديريين التي ناصرت صلاح جديد. انظر: وليد حمدون، ذكريات وآراء، ص 80.

(78) محمد حيدر، البعث والبينونة الكبرى، ص 155 - 156.



التخلص من الحلفاء

لم تلبث اللجنة العسكرية أن شعرت بخطورة تزايد قوة الناصريين الشعبية في سورية، من خلال عدة تنظيمات مدنية كانت حركة القوميين العرب أهمّها، فقاموا بين 28 نيسان/ أبريل و2 أيار/ مايو بتسريح أكثر من 50 ضابطًا موالين لمصر، ردًا على محاولة انقلاب ناصرية في حلب أواخر نيسان/ أبريل، بحجة التأخير في الالتحاق بالوحدة(79)، ما أدى إلى استقالة ضباط ناصريين بارزين من مجلس قيادة الثورة، مثل وزير الدفاع محمد الصوفي ونائب رئيس الأركان راشد قطيني.

رد الناصريون بتنظيم إضرابات واسعة النطاق، في 8 و9 أيار/ مايو، فأُمروزير الداخلية أمين الحافظ بقمعها، فقُتل نحو 50 شخصًا. وبدأت ملاحقة حركة القوميين العرب، وزُج بعض أعضائها في السجن(80). لم يستفد الناصريون من الانقلاب، بالرغم من أنهم قاموا به أساسًا مع زياد الحريري، وسيطرت اللجنة العسكرية على الوضع بسبب العمل المنظم والسرية، مستفيدة من الأجواء المعادية للناصرية داخل الجيش(81).

أما رد الناصريين(82) الأكثر تنظيمًا، فقد جاء في 18 تموز/ يوليو، بقيادة جاسم علوان، وبدعم من حركة القوميين العرب والمخابرات المصرية(83)، فهاجموا إذاعة دمشق ومبنى الأركان العامة، وخرج أمين الحافظ ورشاشه في يده ليقود عملية الدفاع، فقُتل وجرح المئات، إلى أن تمكنت قوات البعثيين(84) وعناصر الحرس القومي(85) من حسم المعركة. انتسب الحافظ إلى صفوف البعثيين، مرغمًا، في اليوم التالي(86). ويرى أكرم الحوراني أن فشل الانقلاب يعود إلى سببين: عدم مشاركة زياد الحريري (تمت تصفية كتلته قبيل الانقلاب)،

(79) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 245.

(80) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 138.

(81) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 239.

(82) حول مشاريع الضباط للاستيلاء على السلطة، يقول منصور الأطرش: «إن الناصريين لو استولوا على السلطة لما اختلفوا عن البعثيين، لأنهم، في الواقع، مثل البعثيين، لا يمتلكون من الأمر شيئًا، فهم أتباع لمجموعة من الضباط لا تختلف طينتهم وتربيتهم وقناعاتهم عن رفاقهم البعثيين». ولم يسلم الشيوعيون من البعثيين أيضًا، فقد ذكر الأطرش بأنه حين استلم وزارة العمل في حكومة صلاح الدين البيطار الأولى 1963 تغيب الموظفون الشيوعيين خوفًا من البعثيين فأعادهم إلى العمل. انظر: منصور الأطرش، الجيل المدان، ص 348، 350.

(83) حمّل أمين الحافظ مسؤولية فشل الانقلاب إلى الرئيس جمال عبد الناصر، وقد شجع جاسم علوان عليه بالرغم من أن علوان أخبره بأن نسبة نجاح الانقلاب هي 30% فقط. انظر: برنامج شاهد على العصر، قناة الجزيرة، الحلقة 8، https://youtu.be/hxpjZT5oet0

(84) ساهمت القوات التالية في وأد الانقلاب: كتيبة دبابات قادها صلاح جديد من القابون إلى البرامكة، فرع الشرطة العسكرية بقيادة أحمد سويداني، سرية دبابات الأركان بقيادة النقيب محمود حمرا، سرية المراقبة بقيادة النقيب سليمان حداد، كتيبة المغاوير بقيادة النقيب سليم حاطوم، كتيبة مدرعات من اللواء 70 بقيادة الرائد علي مصطفى، وكتيبة المغاوير 22 بقيادة النقيب سليمان العلي، علاوة على الحرس القومي. انظر: مروان حبش، البعث وثورة آذار، ص 167 – 168. ومن الملاحظ بأن معظم المشاركين في إفشال الانقلاب كانوا من العلويين بقيادة أمين الحافظ، وهذا يعكس كون معظم الناصريين هم من السنة، بخلاف العلويين الذين يتركزون في حزب البعث – الباحث.

(85) تحول الحرس القومي لاحقًا إلى الجيش الشعبي بقيادة محمد إبراهيم العلي، وصار منفى للضباط المبعدين من الجيش العامل. انظر: منصور الأطرش، الجيل المدان، ص 348.

(86) مصطفى طلاس، مرآة حياتي، العقد الثاني 1958 - 1968، الطبعة السابعة، ص 577.

ووجود الضابط محمد نبهان (علوي) كعميل[87] ضمن صفوف الانقلابيين[88]. لكن مصطفى طلاس، في «مرآة حياتي»، يورد قصة أخرى لكيفية نجاة محمد نبهان من الإعدام والصفقة التي أُبرمت معه بعد فشل الانقلاب لإطلاق سراحه، وكان قد اعتقل في بداية الانقلاب، مقابل تقديم معلومات مفصلة عن المؤامرة[89].

بالنتيجة، أفلت جاسم علوان، وأُعدم 27 ضابطًا خلال ساعات، وقتل وجرح نحو 800 شخص، كأكبر حصيلة من ضحايا الانقلابات[90]. تلا ذلك في 22 تموز/ يوليو هجوم عنيف من قبل عبد الناصر[91]، الذي اتهم البعثيين بأنهم فاسقون وقتلة، وأعلن انسحابه من اتفاقية 17 نيسان/ أبريل لإقامة الوحدة الثلاثية مع العراق وسورية[92].

في هذه الأثناء، بدا أن خيار اللجنة العسكرية بالحفاظ على السلطة أهم بكثير من هدفها المعلن بالحفاظ على الوحدة، فقررت التخلص من المستقلين أيضًا، بعد ترتيبات كان يعدّها الحريري لانقلاب، بالاستعانة باللواء 70، ولكن بعض الضباط البعثيين في اللواء المذكور كشفوا عن معلومات تدين الحريري[93]. استُغلت زيارة الحريري إلى الجزائر للتخلص من 25 ضابطًا منهم، واقتُرحت على زياد الحريري، الذي كان قد أصبح وزيرًا للدفاع ورئيسًا للأركان، وظيفة ملحق عسكري في واشنطن، لكنه قرر اعتزال السياسة واختيار باريس كمنفى، وذهب منصباه إلى أمين الحافظ[94].

هذه المناورات الوحشية، حسب باتريك سيل، دفعت برئيس مجلس قيادة الثورة والقائد العام للقوات المسلحة لؤي الأتاسي إلى تقديم استقالته، فذهب منصبه أيضًا إلى أمين الحافظ[95]، الذي تم إغراقه بالمهام والمناصب[96]. وكان البعثيون قد طلبوا من لؤي الأتاسي الانتساب إلى الحزب، «لأن الثورة ماضية في طريقها، ولا تقبل أنصاف الحلول»، ولكنه فضّل أن يبقى صديقًا، وأنه لا يحب الانتماء إلى

(87) برأي نيقولاس فان دام، فإن وجود محمد نبهان بين صفوف الانقلابيين كان له شأن ضئيل، أو لم يكن له علاقة بالطائفية، وتم استغلاله على هذا النحو من قبل معارضي حزب البعث السياسيين، الذين بغضوا أعضاء الأقليات الكثيرين بين الحكام الجدد، وحاولوا إضفاء الانطباع بأن عمليات التصفية المتكررة للضباط السنيين كانت تقوم أساسًا على دوافع طائفية. انظر: نيقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سورية، ص 61.

(88) أكرم الحوراني، مذكرات، ص 3296.

(89) وحسب هذه الرواية، فقد ذهبت الرفيقة سعاد العبد الله مع أختها دعد (زوجة نبهان) إلى زكي الأرسوزي، لإنقاذ المتهم المعتقل مقابل تعهد خطي منه بتقديم كل المعلومات حول المؤامرة. انظر: مصطفى طلاس، مرآة حياتي، العقد الثاني 1958 - 1968، ص 434.

(90) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 246.

(91) عن طبيعة علاقة البعثيين بعبد الناصر في الخمسينيات والستينيات، يقول باتريك سيل إنهم، وبعد أن رفعوا راية عبد الناصر عاليًا، عادوا فداسوها بأقدامهم. باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 140.

(92) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 139.

(93) للمزيد من التفاصيل حول تحركات الحريري، انظر: مروان حبش، البعث وثورة آذار، ص 161 – 162.

(94) سامي الجندي، البعث، ص 130.

(95) كانت المناصب التي تولاها أمين الحافظ مثار سخرية الشارع السوري، حيث أسندت إليه أكثر من عشرة مناصب في آن واحد، منها تعيينه: رئيس مجلس قيادة الثورة، وقائد الجيش، ورئيس الجمهورية، ونائب رئيس الوزراء، ووزير الدفاع، ووزير الداخلية، ونائب الحاكم العسكري. كما أصبح في الثاني عشر من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1963 رئيسًا للوزراء مع الاحتفاظ بمناصبه السابقة. وذلك بالإضافة إلى عضويته في كل من القيادتين القطرية والقومية. انظر: بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، ص 395.

ومع ذلك، حاز الحافظ (أبو عبدو) على ثقة الشارع السوري، بسبب أفكاره التصالحية وأمانته وإخلاصه، وقد حمى الحزب من الانشقاقات في الأعوام الأولى، وكان أن انضم إليه بسبب إعجابه بشخصية أكرم الحوراني وليس ميشيل عفلق. انظر: كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 248.

(96) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 141.

أي تنظيم[97]، فطلبوا منه تقديم استقالته. ولطالما تعامل البعثيون لاحقًا مع كثير من المستقلين بتلك الطريقة. وفي 29 تموز/ يوليو، تم تكليف صلاح الدين البيطار بإعادة تشكيل الوزارة التي دخلها وزراء جدد، كالعميد عبد الله زيادة وزيرًا للدفاع، ونور الدين الأتاسي وزيرًا للداخلية، وغيرهم[98].

كانت اللجنة العسكرية تدير البلاد من وراء الستارة، ويتكفل مجلس قيادة الثورة بتنفيذ قراراتها، وفي سبيل تدعيم سلطتها لم تتوان عن التخلص من أي حليف أو واجهة. وقد أنشأت اللجنة في 30 آذار/ مارس 1963 الحرس القومي، كتنظيم شبه عسكري، بقيادة حمد عبيد عضو اللجنة العسكرية، وذلك كتقليد لما حدث في العراق بعد انقلاب 8 شباط/ فبراير من العام ذاته[99].

وعزز النظام الجديد أجواء عدم الطمأنينة، من خلال إجراءات تعسفية تمثلت بعزل بعض الأساتذة الجامعيين وغيرهم، وقادت عمليات التطهير إلى هجرة كثير من الخبرات التقنية ورجال الأعمال. وجدد مجلس قيادة الثورة العمل بقانون الطوارئ، وألغى الحياة السياسية، ومنع التجمع لأكثر من 5 أشخاص وضيَّق على الصحافة، فضلًا عن الاعتقالات وفرض الإقامة الجبرية[100]. لكن اللافت هو استثناء الإخوان المسلمين من قوائم العزل السياسي، إلى جانب الناصريين لعلاقتهم بهم، واستمرار السماح لصحيفتهم، المنار، بالصدور من بين صحف قليلة. وقد لعب عصام العطار دورًا مزدوجًا في عهدي الوحدة والانفصال[101].

(97) مصطفى طلاس، مرآة حياتي، العقد الثاني 1958 - 1968، الطبعة السابعة، ص 439 – 440.

(98) مصطفى طلاس، مرآة حياتي، العقد الثاني 1958 - 1968، الطبعة السابعة، ص 440.

(99) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 141.

(100) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 244.

(101) أكرم الحوراني، مذكرات، ص 3057.

البحث عن نظرية في الحكم

حسب رايمون هينبوش، ولضمان الاستمرارية، يجب على السلطة المركَّزة أن تتحول إلى نظام قيادة شرعية، يتم فيه اتخاذ القرار من داخل النخبة حتى لا يتعرّض نظام الحكم للشلل والانقسام، فغالبًا ما تكون المحاولة الأولى في أنظمة الحكم الشعبوية الاستبدادية مزيجًا بين الكاريزما والأيديولوجيا، قبل أن تتم مأسسة اتخاذ القرار في إجراءات[102]. ولأن اللجنة العسكرية لم يكن من بين أعضائها تلك الشخصية الكاريزمية المؤثرة، في البداية على الأقل، فقد سارعت للاستعانة بالأيديولوجيا كدعامة أساسية للحكم.

ونظرًا لرفضها منهج عفلق والبيطار الإصلاحي البرجوازي، استعانت اللجنة العسكرية بمجموعة بعثية ماركسية، بزعامة حمود الشوفي، المتأثر بياسين الحافظ، لرفدها بفكر عقائدي ثوري، وتم انتخاب الشوفي أمينًا قطريًا في مؤتمر القيادة القطرية في أيلول/ سبتمبر 1963[103]. وفي المؤتمر القومي السادس (15 – 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1963)، تم تبني كراس «بعض المنطلقات النظرية» التي صاغها ياسين الحافظ كفكر جديد للبعث اليساري يقطع مع بعث عفلق، وبذلك «أحلَّ المنطلقات النظرية محل دستور البعث، وعرَّب الماركسية»[104].

وبعد ما حدث في هذا المؤتمر، وفي المؤتمر القطري الذي انعقد قبله بشهر، من فوز لليساريين والقطريين[105]، لم يبق لصلاح البيطار سوى تقديم استقالته كرئيس للوزراء، ليحل محله أمين الحافظ، لكن مع وضع محمد عمران نائبًا له «كي يراقبه»، حسب باتريك سيل. فصار عمران يراقب الحكومة، وجديد يدير الجيش، وحافظ الأسد يعمل لتوسيع شبكة مؤيدي الحزب وأنصاره في القوات المسلحة، وتحويلها إلى جيش عقائدي يتبع سياسة الحزب.

لتحقيق هدفه، استعان الأسد بزكي الأرسوزي[106] الذي حل مكان عفلق في الحزب، وكان المدني الوحيد الذي بوسعه زيارة القطعات العسكرية وتقديم محاضراته فيها، لأنه لم يمثل خطرًا على دعامة الحكم الوحيدة، الجيش[107]. بكلام آخر، صار ثمة حزب بعثي جديد، يستند إلى أحد أجنحة البعث القديم (جناح الأرسوزي) ومُطعَّم بالماركسية، لكنه يخضع للجنة العسكرية، وليس فاعلًا بحد ذاته، ووظيفته تشكيل غطاء أيديولوجي وحسب.

لكن، وقبل أن يتم اختبار هذا التشكيل على أرض الواقع، نهت ممارسات البعثي علي صالح السعدي[108] وانتقامه الدموي من الشيوعيين

(102) رايموند هينبوش، تشكيل الدولة الشمولية في سورية البعث، ترجمة د. حازم نهار، مراجعة وتقديم د. رضوان زيادة، (رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2014)، ص 34.

(103) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 146.

(104) محمد حيدر، البعث والبينونة الكبرى، (الطبعة الأولى، 1998)، ص 139.

(105) وهم قواعد الحزب التي بقيت صامدة في الأرياف بعد حل الحزب زمن الوحدة، بخاصة في أرياف اللاذقية وحوران ودير الزور، واعتبرهم الأسد «الخلايا الحقيقية للحزب». وقد برهن هؤلاء أنهم حلفاء مخلصون للجنة العسكرية في صراعها مع الزعماء القدامى. انظر: باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 162 – 165.

(106) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 148.

(107) سامي الجندي، البعث، (دار النهار للنشر، بيروت، لبنان، 1969)، ص 19.

(108) علق علي صالح السعدي على انقلاب 8 آذار/ مارس 1963 الذي لم يسفر عن سفك دماء بالقول: «ماكو دم! ما هذه الثورة!؟». انظر:

في العراق، ردًا على مجزرة الموصل [109]1959، اللجنةَ العسكرية إلى ضرورة التخلص من نظيره السوري حمود الشوفي، والتيار اليساري الماركسي في الحزب، فتم طرد السعدي والشوفي من الحزب، في المؤتمرين الاستثنائيين القطري والقومي عام 1964، فيما غادر منظر التيار البعثي الماركسي ياسين الحافظ إلى بيروت، حيث الأجواء أكثر حرية[110].

بحلول عام 1964، كانت هيكلية الحكم في سورية قد تغيّرت جذريًّا، وأصبحت تتألف، إذا استثنينا الدور الحاسم للجنة العسكرية، من السلسلة التالية: 1. المجلس الوطني لقيادة الثورة، الذي أعطاه دستور 1964 صلاحيات واسعة. 2. ينتخب مجلس قيادة الثورة مجلسًا رئاسيًا من 5 أشخاص. 3. يعين المجلس الرئاسي رئيسًا لمجلس الوزراء. 4. القيادة القطرية لحزب البعث. 5. القيادة القومية للحزب.

منصور الأطرش، الجيل المدان، ص 344.

(109) محكمة الثورة أو محكمة المهداوي: حوادث قتل وسحل ضد عناصر من الأحزاب القومية، ومنها حزب البعث، قام بها الشيوعيون العراقيون المتحالفون مع حكم عبد الكريم قاسم عام 1959، في أعقاب حركة العصيان المسلح التي قادها العقيد عبد الوهاب الشواف. ردًا على ذلك، شن البعثيون العراقيون، في حزيران عام 1963، حربًا ضد مناطق الأكراد حيث التجأ الشيوعيون، وبمساعدة لواء سوري (قوات اليرموك). لمعرفة التفاصيل المتعلقة باللواء السوري المتدخل في شمال العراق، انظر: وليد حمدون، ذكريات وآراء، (الطبعة الأولى، دمشق، 2007)، ص 74 – 77. وكانت الوحدة العسكرية مع العراق قد أُعلنت في 8 أيلول/ سبتمبر 1963 بمباركة المؤتمر القومي السادس.

(110) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 152 – 154.

حوادث حماة 1964

تأتي أهمية حوادث نيسان/ أبريل 1964 في حماة، من كونها «بروفة» لما حدث في المدينة نفسها في عام 1982، وللانفجار الكبير الذي مزّق سورية في عام 2011. فالقصة هي نفسها، نظام تمسّك بالسلطة وحزب ديني (الإخوان المسلمون) متحالف مع قوى تقليدية يحاول أن يزيحه منها، في بلدٍ متعدد الثقافات والطوائف والإثنيات. وقد انبثقت عن الإخوان نسخة مقاتلة بطائفية معلنة عُرفت لاحقًا بـ «الطليعة المقاتلة».

في الوقت ذاته، كان ثمة تواطؤ غير معلن بين الطرفين، فكل منهما بحاجة إلى الآخر للاستمرار، حتى إن نظام ما بعد 1963 لم يشمل الإخوان بإجراءاته الإلغائية، كما أُشير أعلاه، واستثنى صحيفتهم، المنار، من الحظر. وما زال البعض في الداخل والخارج يغضّون النظر عن مثالب النظام، ما كانت معارضته الفاعلة من هذا النوع، في حين يؤيد البعض الآخر، أيضًا في الداخل والخارج، المتطرفين الإسلاميين، من منطلق مذهبي «سني» ما داموا يواجهون النظام «العلوي». أما من دفع الثمن طوال محطات هذه المحنة، فهو الشعب السوري كله، بما في ذلك المعارضة الوطنية من المكونات السورية كافة.

في ربيع 1964، كان الحكم السوري في مواجهة الخطب الدينية المعادية التي تنعته بالكفر والاشتراكية، على خلفية سخط أصحاب الأموال من الإجراءات الاشتراكية التي اعتمدها الحكم الجديد، فضلًا عن تذمّر وعدم الرضى وجهاء المدن والقرى من ارتفاع شأن حديثي النعمة من الأقليات وحلفائهم من السنيين ذوي الخلفيات الريفية المتواضعة. كما ضاق الناس العاديون أيضًا بما كان يدبّره الحكام الجدد وراء الأبواب المغلقة[111].

بدأ التمرد في مدينتي حلب وحمص، في بداية شهر نيسان/ أبريل 1964، مع إضرابات محدودة في مدينة دمشق، وكانت قد سبقتها اشتباكات بين السنّة والعلويين في مدينة بانياس (8 شباط/ فبراير 1964)، استدعت تدخل الجيش[112]. لكن التمرد الأساس تركّز في مدينة حماة معقل الإخوان المسلمين والقوى المحافظة من ملاك الأراضي، وقد آلمتهم إصلاحات الحوراني والبعث[113].

انطلقت الاحتجاجات بسبب سجن طالب[114]، كان قد محا شعار حزب البعث عن سبورة أحد الصفوف[115]، على خلفية تحريض الإعلام المصري على «البعث الكافر»، وبأن قادته «ليسوا مسلمين

(111) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 155.

(112) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 258. ولمزيد من التفاصيل، انظر: أكرم الحوراني، مذكرات، ص 3325 – 3326.

(113) من أجل فهم موجز لواقع مدينة حماة ومحيطها ودور عائلاتها الإقطاعية الأساسية (البرازي والعظم والكيلاني) والانقسام الطبقي الحاد كخلفية لتشكيل الحزب العربي الاشتراكي بزعامة أكرم الحوراني، الجريء والنائب الحر و«مدمر القيادات الاقطاعية»، انظر: حنا بطاطو، فلاحو سورية، أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ترجمة عبد الله فاضل ورائد النقشبندي (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، تشرين الأول/ أكتوبر، 2014)، ص 245 – 248، 256، 257.

(114) عثمان حوراني.

(115) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، ص 396. وبحسب الحوراني، فقد كتب طالب على السبورة عبارة «لا حكم إلا لحزب البعث»، ورد عليه طالب آخر بكتابة «لا حكم إلا لله». انظر: أكرم الحوراني، مذكرات، الجزء الرابع، ص 3332.



ولا عربًا»، بالإشارة إلى أنهم علويون ومسيحيون ودروز، وغيرها من عبارات عنصرية وطائفية[116]. وحمّل أمين الحافظ عبد الناصروعبد السلام عارف المسؤولية عن أحداث حماة، كطرفين خارجيين[117]. وبغض النظر عن التحريض الخارجي، فقد اتسعت الاحتجاجات ورُفعت شعارات مشروعة تتعلق بعودة الحياة الديمقراطية وإيقاف العمل بقانون الطوارئ، وشارك أنصار الحوراني بفعالية في الاحتجاجات، ما دامت لا تلجأ للسلاح، مع تحرّجهم من أن يكونوا جنبًا إلى جنب مع الإخوان المسلمين، فقلّصوا من تعاونهم[118].

ولم تلبث أن اندلعت الاشتباكات المسلحة في 7 نيسان/ أبريل 1964، كضرب من حرب دينية، ألهبتها خطب الشيخ محمود الحامد من على منبر جامع السلطان. وبدعم وتمويل العائلات الإقطاعية[119] والتجاراحتل شباب الإخوان المدينة، وقتلوا شابًا من الحرس القومي وقطعوه[120]، فاستنجد قائد الحرس القومي حمد عبيد[121] بالجيش، واستمرت المعارك يومين إلى أن تم حصار المتمردين في جامع السلطان، فأمر أمين الحافظ[122] بتدمير مئذنة الجامع، من حيث كانوا يطلقون النار. نفذ عزت جديد الأمر، وأطلق ثلاث قذائف دبابات على المسجد فاستسلم المقاومون، بعد استسلام مخادع قبله، قُتل فيه بضعة جنود[123] وتم التمثيل بجثثهم[124].

قُتل نحو سبعين من المتمردين (40 حسب رواية أمين الحافظ في برنامج شهادة على العصر)، وأُسر وهرب آخرون، وكان من بين الأسرى الشيخ المتشدد مروان حديد، الذي كان يعتبر البعثيين كفرة ويجب إبادتهم. أُطلق سراح مروان حديد بعد عدة أشهر، ليتابع عمله السري للتحضير لجولة جديدة من الصراع[125].

أعقبت حوادث حماة إضرابات في دمشق (30 نيسان/ أبريل 1964)، واعتصم أفراد جماعة دينية تطلق على نفسها اسم «كتائب محمد» في الجامع الأموي. تم قمع الإضرابات، وفتح أقفال المحلات بالقوة، واقتحم سليم حاطوم قائد قوات المغاوير المسجد الأموي بدمشق، حيث اعتصمت «كتائب محمد»[126]. في النهاية، تشكلت محكمة عسكرية برئاسة مصطفى طلاس، وأصدرت أحكامًا صارمة

(116) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 258. نقلًا عن:
A.R. Kelidar, Religion and state in Syria, Asian Affaire, vol. 6, N 1, 1974, pp. 16 – 22.

(117) برنامج شاهد على العصر، قناة الجزيرة، https://youtu.pe/eVyF-MIK0L0

(118) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 259.

(119) كان انحياز الإخوان المسلمين للإقطاع، كحزب ديني، هو من أبعدهم عن الأوساط الشعبية والريفية في تلك الفترة التي شهدت نهوضًا تحرريًا بفضل الأحزاب، وعلى رأسها في حماة النواة الشعبية الأهم لحزب البعث، أي الحزب العربي الاشتراكي بزعامة أكرم الحوراني. ويبدو أن ممارسات الإقطاع في حماة كانت أكثر صلفًا في التعامل مع الفلاحين. انظر: وليد حمدون، ذكريات وآراء، (الطبعة الأولى، 2007، دمشق)، ص 22.

(120) منذر الشمالي. لم يُشر أكرم الحوراني إلى مقتل هذا الشاب، كسبب من أسباب تصاعد الأزمة في سرديته المطولة عن حوادث المدينة (أكرم الحوراني، مذكرات، ص 3330 – 3340).

(121) ثمة أكثر من مصدر يعتقد بأن ما قام به حمد عبيد في حماة كان ردًا على الهجوم على السويداء من قبل ضباط حمويين موالين للشيشكلي عام 1954. انظر: فؤاد الأطرش، الدروز، مؤامرات وتاريخ وحقائق (بيروت، 1975)، ص 374.

(122) يقول أمين الحافظ بأنه لم يأمر بضرب الجامع، ولكنه تحمل مسؤولية ذلك أو غطى على الفاعل. انظر: برنامج شاهد على العصر، قناة الجزيرة، https://youtu.pe/eVyF-MIK0L0.

(123) مصطفى طلاس، مرآة حياتي، العقد الثاني 1958 - 1968، الطبعة السابعة، ص 474. أحد التفاصيل التي ذكرها طلاس بأن مروان حديد مد يده من بين الأنقاض لعزت جديد لإنقاذه، وحين استجاب جديد قام مروان حديد بعض يده، ومع ذلك عمل جديد على انتشاله من بين الأنقاض بمساعدة بعض الجنود.

(124) برنامج شاهد على العصر، قناة الجزيرة، https://youtu.pe/eVyF-MIK0L0

(125) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 156 – 175.

(126) بشيرزين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، ص 377. ووليد حمدون، ذكريات وآراء، ص 81.

بحق المتهمين[127]. من جهته، تفاجأ النظام بضعف شعبيته، وشكل وزارة جديدة برئاسة صلاح البيطار الذي تعهّد بحماية الحريات الشخصية والعامة، وكان ذلك لمجرد كسب الوقت، ولم يلبث أن عاد الحافظ إلى رئاسة الوزراء في خريف العام نفسه[128]. وحصل خلاف بين محمد عمران وأمين الحافظ، حول أحداث حماة، حين اتهم عمران أكرم الحوراني[129] بالوقوف وراء الأحداث الطائفية في حماة، وهذا ما أزعج الحافظ الذي يجل الحوراني ويعتبره شخصًا «فوق الشبهات»[130].

(127) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، ص 396.

(128) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 175.

(129) شكلت الأسر الإقطاعية الحموية تحالفًا سياسيًا واجتماعيًا وانتخابيًا في مواجهة الاشتراكيين العرب (أكرم الحوراني)، وانضم إليهم الإخوان المسلمون بما سمي تحالف/ لجنة إحياء المدينة. وعن المشاركة في هذا التحالف، يقول الحوراني إنه اشترط أن تقتصر المطالب على إلغاء الأحكام العرفية وعودة الحياة البرلمانية والديمقراطية إلى البلاد، وأن يبدأ الأمر بمذكرة يتم تقديمها إلى حكومة البعث بهذا الصدد. تم الاتفاق وقُدمت المذكرة إلى محافظ حماة عبد الحليم خدام، ولم تجد أذنًا صاغية، فاقترحت لجنة الإحياء على الاشتراكيين العرب القيام بثورة مسلحة لإسقاط حكم البعث، وهنا حدث الافتراق في المواقف. انظر: أكرم الحوراني، مذكرات، ص 3331 – 3332.

(130) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 260.



الصراع بين القيادتين القطرية والقومية

كانت القيادات القطرية منخرطة أكثر في القضايا الداخلية بالطبع، بينما كانت القيادات القومية، لوجود أعضاء من أقطار أخرى، معنية أكثر بالمشاريع الوحدوية، التي كانت غير جدية غالبًا ومجرد محاولات للهروب إلى الأمام، فقد كانت آثار الجراح العميقة للوحدة السورية - المصرية ما تزال حاضرة. وبرز الخلاف بين القيادتين القطرية والقومية حول التأميم، من حيث وتيرته وطريقة تحقيقه، وليس في المبدأ بحد ذاته[131].

ومع ذلك، لا تكفي الخلافات الأيديولوجية والخلافات حول التأميم لتفسير الصراع بين القيادتين القطرية والقومية، فقد كانت الانقسامات أكثر عمقًا وضراوة، إذ يعتقد منيف الرزاز بأن الصراعات تعود إلى التنافس الطائفي في جانب كبير منها، والتي دفعت المتنافسين إلى استدعاء الضباط وصف الضباط من عوائلهم وعشائرهم لتدعيم مواقعهم في الجيش، وظهر التمييز في تنسيب الضباط وصف الضباط إلى الحزب لملء الفراغ بعد تسريح آخرين، وتم تركيز الموالين في المواقع قرب دمشق، في حين أُبعد غيرهم إلى محافظات بعيدة[132].

وبلغة الأرقام، بلغت نسبة التنسيب إلى صفوف ضباط الجيش من الأقليات الطائفية 70%، في عام 1965، بينما تراوحت نسبة الضباط السنة بين 25 و30% [133]، ولم يخلُ الأمر من حالات المحسوبية والفساد، ولكنها كانت قابلة للمعالجة، بحسب مصطفى طلاس[134].

هكذا، بعد التصفيات التي طالت الناصريين في تموز/ يوليو 1963، إثر محاولة انقلاب جاسم علوان الفاشلة، تم تجنيد 700 ضابط علوي من منتسبي حزب البعث، ليشغلوا المواقع التي أُبعد عنها مثل هذا العدد من المسرحين. وعلى المستوى السياسي، حاز العسكريون البعثيون سبعة مقاعد من مجموعة المقاعد الخمسة عشرة في مؤتمر القيادة القطرية عام [135]1964.

لكن نقطة الاحتدام في الصراع بين القيادتين القطرية والقومية كانت قبيل انقلاب 23 شباط/ فبراير 1966، إذ أصدرت القيادة القومية في كانون

(131) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، ص 398. نقلًا عن:
Seymour M. (1970) 'The Dynamics of Power in Syria since the Break with Egypt', in Middle Eastern Studies, vol. 6, no. 1 (January 1970). p. 42.

(132) منيف الرزاز، التجربة المرة، (بيروت، 1977)، ص 159.

(133) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، ص 400. نقلًا عن:
Drysdale, A. (1979) 'Ethnicity in the Syrian Officer Corps: A Conceptualization', Civilisations, vol. 29, no. 3/4 (1979) pp. 359-373.

(134) يذكر طلاس أنه حين ترأس اللجنة الفاحصة في مدرسة المركبات التي كان مديرها عزت جديد واطلع على النتائج، وجد أن رفعت الأسد حصل على المرتبة الأولى، وحصل ابن أخيه عبد الله طلاس على المرتبة الثانية. شكك طلاس في النتائج وأعاد الفحص، فحصل رفعت على المرتبة الحادية والثلاثين، وابن أخيه على المرتبة الخامسة عشرة، وحصل توفيق جلول (حاز على وسام بطل الجمهورية في حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973) على المرتبة الأولى، وكان تعداد الخاضعين للدورة 37. انظر: مصطفى طلاس، مرآة حياتي، العقد الثاني 1958 - 1968، الطبعة السابعة، ص 535 – 536. وحسب طلاس لم ينس الرفاق القياديون ملذاتهم الشخصية حين ذهبوا إلى موسكو لحضور العرض العسكري في 9 أيار/ مايو ذكرى النصر على النازية. فعندما التقى طلاس برفاقه في المطعم السياحي (عمران وسويداني وشهوان؟) وجد مع كل منهم فتاة روسية، وحين شكا سوء حظه لمحمد عمران قال له الأخير: جرب حظك، الشارع ملآن بالفتيات، وكان أن حصل على مجرد قبلة من فتاة ألمانية في نهاية السهرة! انظر: مصطفى طلاس، مرآة حياتي، العقد الثاني 1958 - 1968، الطبعة السابعة، ص 539.

(135) سامي الجندي، البعث، ص 154. وبشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، ص 400 – 401. نقلًا عن:
Pipes, D. (1989) 'the Alawi Capture of Power in Syria', Middle Eastern Studies, vol 25, (1989) pp. 442-443.



الأول/ ديسمبر 1965 قرارًا بمنع القيادة القطرية من إجراء أي تنقلات للضباط أو تسريحهم من دون موافقتها، فتمرد صلاح جديد على القرار، وأمر العقيد مصطفى طلاس بالقبض على آمر حامية حمص ونائبه، الموالين للقيادة القومية(136).

وكانت ردة فعل عفلق أن طلب من منيف الرزاز (الأمين العام للقيادة القومية) في 19 كانون الأول/ ديسمبر حل القيادة القطرية المتمردة(137)، وتعيين قيادة بديلة، فأعادوا صلاح البيطار إلى رئاسة الوزراء في 2 كانون الثاني/ يناير 1966، واستدعوا محمد عمران من مدريد ليستلم وزارة الدفاع(138)، باعتباره غير منحاز إلى مجموعتي جديد والحافظ(139)، وأعلنوا عن مجلس رئاسي برئاسة أمين الحافظ ومكتب عسكري كبديل للجنة العسكرية(140)، وتم تعيين منصور الأطرش رئيسًا لمجلس وطني موسع (14 شباط/ فبراير 1966) للقيادة، استبعدوا منه أعضاء اللجنة العسكرية وأعضاء القيادة القطرية السابقة.

ضم المجلس ثلاثة عسكريين فقط هم: الفريق أمين الحافظ رئيس مجلس الرئاسة، واللواء محمد عمران وزير الدفاع، واللواء حافظ الأسد قائد سلاح الطيران. وبنتيجة هذه الإجراءات، أصبحت الحرب مفتوحة سينتصر فيها من يمتلك القوة الأكبر(141)، وكان انقلاب 23 شباط/ فبراير 1966، الذي انتهى بهزيمة القيادة القومية وأمين الحافظ.

(136) منصور الأطرش، الجيل المدان، ص 366.

(137) كانت القيادة القطرية منتخبة في المؤتمر القطري الثاني الاستثنائي الذي عقد في شهر آب/ أغسطس 1965، وانتخب من العسكريين: أمين الحافظ (أمينًا قطريًا) وصلاح جديد وعبد الكريم الجندي وحمد عبيد ومصطفى طلاس وسليم حاطوم، ومن المدنيين: مصطفى رستم ونور الدين الأتاسي وفايز الجاسم ومحمد الزعبي ويوسف زعين ومحمد عيد عشاوي وحزام حيزي ومروان حبش وجميل شيا. انظر: محمد حيدر، البعث والبينونة الكبرى، 162.

(138) كان على محمد عمران أن يُنفذ مهمتين سريعتين: إعادة الانضباط إلى الجيش، واستبعاد الضباط المتسلطين الذي يعتبرون وحداتهم ملكًا خاصًا، والمقصود هنا عزت جديد وسليم حاطوم. انظر: منيف الرزاز، التجربة المرة، ص 187.

(139) بشير زين الدين، الجيش والسياسة في سورية، ص 403، 305.

(140) سامي الجندي، البعث، ص 153.

(141) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 166. وأكرم الحوراني، مذكرات، ص 3475.



الصراع داخل اللجنة العسكرية

ظهر الصراع على السلطة بين قادة اللجنة العسكرية البعثية، عقب الانقلاب الناصري الفاشل في 18 تموز/ يوليو 1963، حيث لجأ هؤلاء القادة، بغية تقوية مراكزهم، إلى تجميع رجال عسكريين حولهم ممن تربطهم بهم روابط طائفية أو عشائرية أو إقليمية، ما أثَّر على بنية القيادة والانضباط داخل القوات المسلحة والتنظيم الحزبي العسكري بشكل كبير. وهنا يستشهد نيقولاس فان دام بتقرير حزبي يرجع تاريخه إلى 19 تشرين الأول/ أكتوبر 1965، أشار فيه أمين المكتب التنظيمي البعثي العسكري إلى وقوع «أخطاء في أسلوب وطريقة التنظيم، فكانت صفة العضوية تعطى هبةً للعشرات بل للمئات من الأشخاص، لأن الأسس التي قام عليها التنظيم لم يكن هدفها الإيمان بالحزب، بل، مع الأسف، حماية قادة التنظيم على مختلف المستويات، من قائد فرقة حتى القيادات العليا، وتجميع الأتباع والمحاسيب بالجملة، وخاصة بعد 18 تموز/ يوليو 1963»[142].

منذئذ، فقد الحزب دوره المستقل ليتبع مراكز القوى التي تمحورت حول الشخصيات الصاعدة للنظام الجديد من أعضاء اللجنة العسكرية، ولم تكن أعداد البعثيين (عدة مئات من أتباع القيادة القومية والقطريين) كافية لإسباغ الشرعية على النظام، فكان إدخال البعثيين بالجملة من دون اتباع معايير التنسيب هو الطريق الأقصر لدعم مراكز القوى المتمحورة حول الشخصيات المتنافسة، والتي تعمل على اجتذاب العناصر الحزبية من الأقارب والمقربين، عشائريًا وطائفيًا ومناطقيًا.

وظهر افتراق محمد عمران عن باقي أعضاء اللجنة العسكرية، لكونه أقل حدة في التعامل مع الأزمات ولرغبته في المصالحة مع الناصريين ومعارضته لاستعمال الدبابات في حماة، «فقد كانت مسألة كيف يجب أن يُحكم الناس هي الموضوع المهم في اللجنة العسكرية»[143]. وفي هذا الصدد، كان صلاح جديد يؤيد أسلوب أمين الحافظ في اعتماد أسلوب البطش[144]، أما حافظ الأسد، فكان يترقب وينتظر صراعهما كرتبة أصغر، وكان موقفه يتوسط بين موقفي عمران وجديد إلى أن انحاز إلى جديد، وربما كان ذلك من أسباب تعيينه آمرًا لسلاح الطيران في كانون الأول/ ديسمبر 1964، بعد ترفيعه إلى رتبة لواء[145].

كما كان محمد عمران كان أكثر تأثرًا بما يحيط به من أشخاص أو أفكار وأكثر ميلًا للزعامة والتزامًا بالرأي الجماعي، فسارعت اللجنة العسكرية، التي

(142) نيقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سورية، ص 63.

(143) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 158.

(144) لكن محمد حيدر يقول في كتابه «البعث والبينونة الكبرى» بأنه كان ثمة افتراق بين موقفي صلاح جديد وأمين الحافظ، بخصوص أحداث حماة ربيع 1964. فبينما هدد أمين الحافظ بأنه في حال عدم تسليم من اعتدى على الجيش: «لن أُبقي حجرًا على حجر في هذه المدينة، وسيقول التاريخ أنه كانت مدينة اسمها حماة»، قال جديد للضباط المتحلقين حوله بعد انتهاء الجلسة بأن «أبو عبدو (أمين الحافظ) كان متحمسًا أكثر من اللازم، ونحن لا نريد أي قتل أو إضرار بالمدينة، وعليكم أن تنهوا العصيان بالحسنى أو بأقل الأضرار الممكنة». انظر: محمد حيدر، البعث والبينونة الكبرى، (الطبعة الأولى، 1998)، ص 149 – 150.

(145) لا يمكن معرفة السبب بصورة دقيقة، لكن سيل يورد أسبابًا محتملة، منها أن الأسد يشاطر جديد في أهمية استمرار دور أمين الحافظ، الذي اضطرته الظروف للقيام بإجراءات غير شعبية، وذلك كواجهة لحجب اللجنة عن أنظار الناس، أو أنه رأى في جديد شخصية أصلب من عمران، أو بسبب المنبت الساحلي المشترك لهما، أو أنه يؤيد إجراءات التأميم الواسعة لجديد (لكن الأسد اعتمد أسلوب عمران لاحقًا). انظر: باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 159.

تمثل رأي صلاح جديد بصورة أساسية، إلى إبراز أمين الحافظ ووضعه في الواجهة لتحقيق ثلاثة أهداف: 1. منافسة محمد عمران على الزعامة، و2. ليكون غطاء خارجيًا وداخليًا لتعديل واقع أن أغلبية السكان من السنة في حين أن أبرز المسؤولين في الحزب والجيش والأمن من الأقليات، و3. الإطلالة من خلاله على جماعة أكرم الحوراني وعلى أوساط سكان المدن من الحرفيين والتجاروالمتدينين[146].

دفع افتراق محمد عمران[147] عن زملائه في اللجنة العسكرية إلى التقرب من ميشيل عفلق والقيادة القومية، وحضر عفلق من ألمانيا للاجتماع به، فكشف له عمران عن أسرار اللجنة العسكرية وطريقة عملها في السيطرة على الحزب[148]، وردت اللجنة العسكرية بتجريده من صلاحياته ومسؤولياته[149]، ورافقه حافظ الأسد إلى باب الطائرة، كسفير لسورية في إسبانيا[150]. لكن نيقولاس فان دام يرى أن إبعاد محمد عمران كان بسبب اتهامه من قبل اللجنة العسكرية ببناء كتلة طائفية علوية داخل الجيش، ولكونه المسؤول الأول عن جو الارتياب الطائفي الذي ساد عقب انقلاب 1963[151]. وأشارت صحيفة الحياة اللبنانية إلى أن الخلاف بين محمد عمران وصلاح جديد يعود إلى أسباب عشائرية[152]. لكن عمران قدّم نفسه كمترفِّع عن الصراعات التي سادت في تلك الفترة، وقدّم استقالته إلى القيادة القومية في 18 شباط/ فبراير 1965، لكن القيادة القومية لم تُعلن الاستقالة في محاولة لحثه للعودة عنها[153].

وفي عام 1965، اندلع الصراع[154] بين صلاح جديد وأمين الحافظ الذي اتهم جديد بتشكيل تكتل علوي داخل الجيش. وانقسم الجيش إلى كتلتين:

مجموعة ضباط الأقليات الذين انحازوا إلى

(146) محمد حيدر، البعث والبينونة الكبرى، ص 156.

(147) الاتهامات التي وجهت إلى محمد عمران بعد خلافه مع اللجنة العسكرية، حول الحكم والتحالفات الداخلية ومشاريع الوحدة مع مصر والعراق، أنه «ناصري وعفلقي وطائفي»، وكان معروف عن محمد عمران بأنه «عاقل ومتزن وحزبي جيد". ويعتبر محمد حيدر بأن المرحلة بين 8 آذار/ مارس 1963 و23 شباط/ فبراير 1966 هي مرحلة محمد عمران. انظر: محمد حيدر، البعث والبينونة الكبرى، ص 130.

(148) كانت اللجنة العسكرية تجتمع قبل انعقاد جلسة المجلس الوطني لقيادة الثورة وتُلزم أعضاءها بقراراتها، ولو اتخذت بأغلبية صوت واحد، وكان عددها 13 ضابطًا، ويكفي أن يتخذ 7 منهم قرارًا حتى يتم فرضه على المدنيين في المجلس الوطني. انظر: منصور الأطرش، الجيل المدان، ص 357.

استمرت مثل هذه الطريقة في مؤسسات الدولة، ومنها مجالس الأقسام والكليات في الجامعات، حتى بداية الألفية الثالثة، حيث كان البعثيون يجتمعون قبيل أي اجتماع ليتخذوا القرارات التي يتم فرضها على المجتمعين لاحقًا، باعتبارهم الأغلبية في الاجتماع أو بسبب خوف الحياديين من معارضتهم كي لا يُفهم الأمر معارضةً للسلطة ذاتها، فيبدو الأمر وكأن الإجراء ديمقراطي! – الباحث.

(149) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 160. من المناصب التي تم تجريد عمران منها هي قيادته لقوة صغيرة لمكافحة الشغب (حماية الثورة)، وانتقلت قيادتها بعد ذلك إلى رفعت أسد، وكُلفت بحماية مطاري المزة والضمير، وشكلت نواة لسرايا الدفاع. انظر: كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 262.

(150) كما قال الأسد في خطابه أمام المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي، 1970. انظر: محمد حيدر، البعث والبينونة الكبرى، ص 200.

(151) نيقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سوريا، الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961 – 1995، (مكتبة مدبولي، القاهرة، نسخة الكترونية، 2006). ص 70.

(152) جريدة الحياة، 10 شباط/ فبراير 1965. ينتسب عمران إلى ائتلاف عشائر الخياطين، بينما ينتسب جديد إلى الحدادين. ولا أجد أن ذلك مهمًا في هذا المستوى المعقد من الصراع على السلطة، إذ لو كان ذلك صحيحًا لما انحاز حافظ الأسد لجديد، وهو من عشيرة منافسة تاريخيًا للحدادين في الساحل السوري، أي عشيرة الكلبية، بينما لا توجد مثل هذه المنافسات الحادة بين عشيرة الخياطين والحدادين. ولو أن العشائرية قد تُستخدم، كأي أداة أخرى، في الوصول إلى الهدف - السلطة.

(153) محمد عمران، تجربتي في الثورة، ص 27. يبدو محمد عمران في هذا الكتاب (وهو الجزء الأول أو مقدمة لكتابة مذكراته التي لم تتم بسبب اغتياله عام 1972 بعد نفيه إلى لبنان) منظرًا قوميًا يساريًا مهمًا من الطراز التقليدي الذي كان سائدًا في تلك الفترة - الباحث.

(154) يعتقد منيف الرزاز بأن المشكلة في الصراعات التي نشأت بين الضباط في اللجنة العسكرية أنها لم تكن تتعلق بالخلاف على المبادئ، إنما لأن الحكم لم يكن يحتمل أكثر من قائد واحد، وكان يتم تغطية هذه الحقيقة بأن الأمر يتعلق بمصلحة الحزب. انظر: منيف الرزاز، التجربة المرة، ص 138.



صلاح جديد، وعلى رأسهم حافظ الأسد وسليم حاطوم وحمد عبيد وأحمد المير وعبد الكريم الجندي. وانضم إلى هذه المجموعة بعض الضباط السنة، ومن ضمنهم أحمد سويداني ومصطفى طلاس.

الضباط السنة الذين التفوا حول أمين الحافظ وحاولوا تكوين مجموعة سنية متماسكة[155] ضد ضباط الأقليات من العلويين والدروز والإسماعيليين[156].

وبخلاف التصنيف السابق، الطائفي، لطبيعة الصراع بين الحافظ وجديد، فإن الصراع الأساسي يبقى على السلطة، وفي سبيل ذلك، استخدمت مختلف الأدوات، ومنها الطائفية، كاتهام الحافظ لجديد بتشكيل تكتل طائفي[157] أو اتهام جديد للحافظ بالدكتاتورية والتسلط والحكم الفردي[158]. ويرى منيف الرزاز أن عنف أمين الحافظ في إثارة الموضوع الطائفي، دون أن يكسب من ورائه شيئًا، دفع بالعلويين للوقوف في صف صلاح جديد دفاعًا عن أنفسهم، بينما نفر عدد من الضباط السنة من إثارة الموضوع الطائفي بهذه الطريقة، كحزبيين بعثيين. وتساءل الرزاز: «لست أدري أيهما أكبر جريمة، الذي يصنع الطائفية أم الذي يكتشفها؟!»[159]، وفي ذلك إشارة إلى تبرئة الحافظ على ما يبدو، لكن إيقاظ الطائفية يعني وجودها عند أصحاب الفعل وردات الفعل.

انعكس الخلاف بين صلاح جديد وأمين الحافظ على المستوى الحزبي، فانحازت القيادة القطرية إلى الأول، في حين والت القيادة القومية الثاني، وعارضت إجراءات التأميم الواسعة التي اعتمدها جديد، والتي أدت إلى إضعاف الطبقة الوسطى البرجوازية، الذكية والنشيطة على الصعيد الاقتصادي، واستبدالها بطبقة طفيلية همها استغلال السلطة في الحزب والجيش لجمع المال[160]. وامتد الخلاف بين صلاح والحافظ إلى ميدان العلاقات الخارجية، وبخلاف سياسة جديد الانعزالية دوليًا مع التقرب من الاتحاد السوفياتي، كان الحافظ يميل للانفتاح على العالم الغربي[161].

فبعد نفي عمران واسكات عفلق، جرى في بداية عام 1965 تأميم نحو مئة شركة، وصارت حصة الدولة 70% من الاستيراد والتصدير، كتأكيد على التوجه اليساري. وحين التجأ التجار إلى المتشددين الدينيين، كان الرد سريعًا هذه المرة من قبل شباب البعث من الحرس القومي والكتائب العمالية المشكلة حديثًا بقيادة خالد الجندي، فتم تكسير واجهات المحال التجارية والاستيلاء عليها، مع السيطرة على الأوقاف والاحتفاظ بحق تعيين وعزل أئمة المساجد[162].

يمكن إيجاز أهم الأحداث السياسية الداخلية، في الفترة بين 8 آذار/ مارس 1963 و23 شباط/ فبراير 1966، بـ: 1. عزل العديد من السياسيين والعسكريين

(155) حول انتشار التفكير الطائفي في الجيش ومحاولة عناصر سنية تشكيل تكتل مقابل تكتل الأقليات قبيل انقلاب 23 شباط/ فبراير 1966، انظر: نيقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سورية، ص 208 – 212. نقلًا عن: التقرير الوثائقي لأزمة الحزب والمقدم للمؤتمر الاستثنائي المنعقد بين 10 و27 آذار/ مارس 1966 (خاص بالأعضاء): حزب البعث العربي الاشتراكي، القطر السوري، القيادة القطرية، ص 88 - 93.

(156) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، ص 402. نقلًا عن: نيقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سورية، ص 75.

(157) حول الاتهامات الطائفية التي تم تبادلها في تلك الفترة يقول منصور الأطرش: «من كان يرى قبل ثورة الثامن من آذار/ مارس أن التباهي بالانتماء إلى طائفة عيب، لا بل إثم كبير، أصبح اليوم يرى فيه حماية لوجوده الأني وضمانة لحياته مستقبلًا». انظر: منصور الأطرش، الجيل المدان، ص 367.

(158) منيف الرزاز، التجربة المرة، ص 140.

(159) منيف الرزاز، التجربة المرة، ص 160.

(160) أكرم الحوراني، مذكرات، ص 3384.

(161) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، ص 402.

(162) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 161.

بحجة أنهم انفصاليون، و2. تصفية الضباط الناصريين من حلفاء الأمس ومحاكمة العديد منهم، و3. دعم اللجنة العسكرية للتيار اليساري في الحزب ضد القيادة القومية واتخاذ إجراءات «اشتراكية» تتعلق بالتأميم والإصلاح الزراعي للمزايدة على القيادة القومية وعبد الناصر، و4. انعقاد المؤتمر القومي السادس واعتماد المنطلقات النظرية بدلًا من دستور الحزب، و5. تفجُّر الصراع بين محمد عمران رئيس اللجنة العسكرية وباقي الأعضاء وانعكاسات ذلك على الحزبيين في القوات المسلحة(163).

أما على الصعيد الوطني العام، فقد أفضت الإجراءات الاقتصادية الثورية إلى تجريد الفئات المدينية من قوتها الاقتصادية والسياسية لأول مرة، فساهم ذلك في تغيير توجهاتها الليبرالية وزيادة اعتمادها على القوى التقليدية الدينية للوقوف في وجه القوى الجديدة التي أتى بها انقلاب 1963. مثلت أحداث حماة 1964 بداية ذلك الصراع الذي سيتفجر مرة ثانية وبصورة أعنف، أواخر سبعينيات وبداية ثمانينيات القرن الماضي، وبصورة مدمرة في 2011، بعد أن تقلصت القوى الريفية المساندة للنظام، بسبب إفقارها من خلال سياسات «ليبرالية» غير مدروسة.

(163) محمد حيدر، البعث والبينونة الكبرى، ص 147 – 148.

انقلاب 23 شباط/ فبراير 1966

ذكرنا سابقًا أن الصراع احتدم بين القيادتين القومية والقطرية قُبيل انقلاب 23 شباط/ فبراير، حين استخدمت القيادة القومية صلاحياتها للتحكم بقرارات القيادة القطرية، لكن صلاح جديد تمرد على قراراتها، فرد عفلق وطلب من منيف الرزاز حل القيادة القطرية المتمردة وتعيين قيادة بديلة شاملة لكل مؤسسات الثورة. ولم يكن ميزان القوى لصالح أمين الحافظ، فقد وجد نفسه في مواجهة صلاح جديد المسيطر على الجيش من خلال وزير الدفاع حمد عبيد، وعلى الحكومة من خلال صديقه يوسف زعين (رئيس الوزراء بدءًا من شهر آب/ أغسطس 1965)، وعلى الجهاز الحزبي في القوات المسلحة من خلال الأسد[164].

وفي حركة مفاجئة، حاول أمين الحافظ (عن طريق محمد عمران وزير الدفاع وقائد الجيش) اختبار قوة الخصم، بتسريح ثلاثة ضباط[165] من أنصار صلاح جديد، فهدد حافظ الأسد في اجتماع القيادة القومية بقصف أية قوة تحاول تنفيذ قرار أمين الحافظ[166].

ردت اللجنة العسكرية في 22 شباط/ فبراير، من خلال حركة تمويهية تتعلق بنشوب شجار بين ضباط في الجبهة، الأمر الذي اجتذب أمين الحافظ ومحمد عمران ورئيس الأركان لحل الخلاف، وعادوا منهكين في الثالثة صباحًا ليستيقظوا بعد ساعتين على صوت الرصاص[167].

استغلت اللجنة العسكرية التي تسيطر على القيادة القطرية هذه الحالة، وقامت بانقلاب عسكري دموي أطاح بالقيادة القومية والحزبيين (البعثيين) المتعاطفين مع الناصريين (الوحدويين الاشتراكيين) وأمين الحافظ وبقايا نفوذ محمد عمران دفعة واحدة، وأحكمت سيطرتها، بقيادة صلاح جديد وبالتحالف مع القطريين، على الحزب في سورية.

قُبيل فجر الانقلاب، قامت قوات سليم حاطوم ورفعت أسد ودبابات عزت جديد[168] بالهجوم على منزل أمين الحافظ، واستمرت المعركة مع حراسه حتى الظهر وإلى أن نفذت ذخيرتهم، فجرحوا أو قتلوا، واستسلم أمين الحافظ بعد مقتل نحو 50 شخصًا في المعركة. وتم التغلب على بعض المقاومة في بعض المحافظات[169].

تبنت الحركة الانقلابية شعارات البعثيين

(164) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 165 - 166.

(165) الضباط الثلاثة هم: أحمد سويداني رئيس المخابرات العسكرية سابقًا وكان يعمل في إدارة شؤون الضباط وقتها، والعقيد عزت جديد (من ريف الدريكيش ولا يمت بصلة القربى إلى صلاح جديد - الباحث) من سلاح الدبابات، والرائد سليم حاطوم الذي تحمي قواته - المغاوير القصر الجمهوري ومبنى الإذاعة ونقاط مهمة أخرى في العاصمة. انظر: باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 167. ويتطابق ذلك مع ما أورده منيف الرزاز بأن هذا القراركان السبب المباشر للانقلاب. انظر: منيف الرزاز، التجربة المرة، ص 193.

(166) منصور الأطرش، الجيل المدان، ص 366. وحسب مروان حبش، فإن الأسد لم يحسم أمره، مع آخرين، باعتماد الحل العسكري في البداية، في حين اشترط صلاح جديد وآخرون أن يتم الإجماع على ذلك. انظر: مروان حبش، البعث وثورة آذار، ص 214.

(167) ممكن الاطلاع على تفاصيل أكثر حول هذا الأمر ودور الضابط عبد الغني إبراهيم في كتاب: باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 168، وإن كنا نعتقد أن الحادثة التي رواها سيل أقرب إلى دراما متخيلة عن نظرية مؤامرة مشوقة – الباحث.

(168) ذكر منصور الأطرش بأن دبابات عزت جديد لم تصل إلى أرض المعركة، وأن ذلك كان مبيتًا لإضعاف قوات حاطوم التي كانت تهاجم حرس أمين الحافظ، ما دامت نتيجة الانقلاب شبه مضمونة، وأن ذخائر الحافظ ستنفد. انظر: منصور الأطرش، الجيل المدان، ص 372.

(169) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 167 – 168.

الماركسيين في الحزب، التي تم إقرارها في المؤتمر القومي الخامس 1962، لكنها أسندت هذه المهمة إلى القطريين المعادين للماركسية، وقد أغرقتهم في دوامة السلطة والمناصب لتغطية الخلل المذهبي[170]. وكانت الحركة - الانقلاب تعتز بيساريتها لتزاود على موضة اليسار الثوري في العالم آنذاك، وأنها إلى يسار الاتحاد السوفياتي وأقرب إلى الثورة الثقافية في الصين، وصار أمين فرع دمشق لحزب البعث، على سبيل المثال، يستدعي أي وزير ليعطيه توجيهاته[171]. وللإشارة إلى أجواء «اليسار الطفولي» التي كانت سائدة آنذاك، يورد فاروق الشرع في مذكراته، كمثال، مقالًا لمحمد الزعبي وزير الإعلام، بعنوان «أقسم باليسار»، يقترح فيه أنه لا يجوز الاستمرار في قسم اليمين، وأنه يجب ألّا يسير إلا على الجانب الأيسر للطريق[172]!

بعد نجاح الانقلاب، تم حل وزارة البيطار، وتشكلت وزارة جديدة برئاسة يوسف زعيّن. كما تم تعيين نور الدين الأتاسي رئيسًا للجمهورية، وإبراهيم ماخوس وزيرًا للخارجية، وحافظ الأسد وزيرًا للدفاع، وأحمد سويداني رئيسًا للأركان. وحصلت عمليات تطهير في الحزب والجيش والحكومة، وتم إقصاء 400 ضابط وموظف، واقتيد الحافظ وعمران والقادة من مؤيدوهم إلى سجن المزة، واعتُقل ثلاثون من القادة البعثيين القدامى وأعضاء عرب في القيادة القومية، وتُرك ميشيل عفلق ليذهب إلى لبنان فالبرازيل، ومن ثم ليعود إلى العراق لاجئًا، بعد أن استولى البعثيون على الحكم في عام 1968، ولم ير وطنه بعد ذلك قطّ[173]. وعلى الصعيد الحزبي، بادر الانقلابيون إلى تشكيل القيادتين القطرية والقومية بما يتناسب مع مصلحتهم[174].

وكان من نتائج انقلاب 1966 انفصال حزبي البعث في سورية والعراق، وترسخ حالة العداء بينهما[175]، إذ أصبح ثمة جناحان لحزب البعث بقيادة قطرية وقومية لكل منهما، وكان الثقل التاريخي للحزب بزعامة ميشيل عفلق من نصيب البعث العراقي، في حين تم بناء حزب البعث «الجديد» في سورية على أساس التخلص من جميع القيادات التاريخية المتمثلة بالثلاثي عفلق والبيطار والحوراني.

وعن موقف حافظ الأسد من الانقلاب، يقول باتريك سيل بأن الأسد الحذر ابتعد عن أجواء الصراع هذه ولم يردها أن تتطور بهذه الصورة، وتمنى لو أنها تمت من داخل الحزب، فأخذ إجازة وسافر إلى لندن في الصيف (صيف 1965) بحجة العلاج من إصابة سابقة في الظهر تتعلق بهبوط اضطراري، واعتبر سيل ذلك «مرضًا دبلوماسيًا». اصطحب الأسد معه ناجي جميل (أحد كبار ضباط

(170) محمد حيدر، البعث والبينونة الكبرى، ص 157.

(171) فاروق الشرع، الرواية المفقودة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، 2015)، ص 36.

(172) فاروق الشرع، الرواية المفقودة، ص 37.

(173) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 169.

(174) بعد نجاح الانقلاب، بادر الانقلابيون إلى تشكيل قيادة قطرية مؤقتة مما تبقى من اللجنة العسكرية ومن جناح القطريين الذين أصبحوا قادة الحزب الرئيسيين مع بقايا الجناح اليساري. تكونت تلك القيادة من 14 عضوًا: من القطريين الدكتور نور الدين الأتاسي (أمينًا قطريًا) ومحمد عيد عشاوي ومصطفى رستم ومحمد الزعبي والدكتور يوسف زعيّن ومروان حبش وفايز الجاسم، ومن المحسوبين على اليسار جميل شيا. ومن العسكريين صلاح جديد وسليم حاطوم ومحمد رباح الطويل وعبد الكريم الجندي ومصطفى طلاس وحمد عبيد. وبعد شهر من الحركة/ الانقلاب انعقد المؤتمر القطري الثاني وشكل قيادة قطرية جديدة أدخلت إليها ثلاثة قطريين جدد هم كامل حسين وحبيب حداد وإبراهيم ماخوس، وأضيف إلى العسكريين حافظ الأسد وأحمد سويداني، وصار صلاح جديد أمينًا قطريًا مساعدًا (الأمين القطري هو نور الدين الأتاسي). أعدت هذه القيادة للمؤتمر القومي التاسع الذي انتخب قيادة قومية كان فيها صلاح جديد أمينًا عامًا مساعدًا لشؤون القطر السوري، ما يعني السيطرة النهائية على القيادة القومية. انظر: محمد حيدر، البعث والبينونة الكبرى، (الطبعة الأولى، 1998)، ص 164 - 165.

(175) محمد حيدر، البعث والبينونة الكبرى، ص 162.



الجو)، وحسين ملحم (آمر الشرطة العسكرية)، والدكتور يوسف صايغ[176]. وأثناء الإجازة اجتمع مع وزير الدولة للشؤون الخارجية جورج طومسون[177].

وحسب سيل، فقد عاد الأسد من لندن في أثناء المعركة، وقضى وقته على الهاتف يُرهّب أو يُرغّب ضباط الوحدات في أنحاء البلاد، ليكسبهم إلى صف اللجنة العسكرية. ولم يستعمل سلاحه الجوي لأن لا حاجة له أو أنه لم يُرد أن يقحمه في نزاع حزبي داخلي[178]. ويشير أكرم الحوراني إلى أن نجاح الانقلاب بهذه السهولة يعود لعدم استخدام حافظ الأسد لسلاح الطيران لنجدة الحافظ، مع أن الحافظ كان يعتقد بأن الأسد إلى جانبه، وأنه سيعمد لاستخدام الطيران ضد الانقلابيين، ولذلك لم يخش قوات صلاح جديد وسليم حاطوم[179]. لكن كلام الحوراني يتناقض مع ما أشار إليه منصور الأطرش أعلاه، بأن حافظ الأسد هدد باستخدام سلاح الطيران ضد أية قوة تحاول تنفيذ قرار الحافظ بإبعاد الضباط الثلاثة[180].

كما أن مسألة إجازة الأسد يشوبها بعض الغموض، فكيف تكون لمدة ثلاثة أشهر في صيف 1965، ويعود الأسد في أثناء المعركة في 23 شباط/ فبراير 1966؟ هذا يعني أنه قضى في لندن أكثر من 6 أشهر! لكن الحقيقة موجودة في الوثائق البريطانية التي تشير إلى أن الزيارة تمت في النصف الأول من شهر أيار/ مايو، وكان الأسد قد قدّم طلبًا للزيارة في 28 نيسان/ أبريل 1965، وأن الخارجية البريطانية اهتمت بالزيارة، رغم أنها غير رسمية ولم تتم بتكليف من القيادة[181]. هذا ينسف رواية سيل عن الزيارة، وبأن الهدف منها كان الابتعاد عن أجواء الصراع السائدة بين صلاح جديد وأمين الحافظ، التي سبقت الانقلاب[182].

وكما أشير أعلاه، واستكمالًا لرواية سيل، فقد اقتصر دور حافظ الأسد في أثناء الانقلاب على تشجيع الضباط للانضمام إلى الحركة. كما قام بعد الانقلاب بزيارة بعض زملائه المسجونين من القيادة القومية وتحدث معهم عما حصل واستنكر الطريقة التي تم فيها الانقلاب، على الرغم من ارتياحه على حسم الصراع، وحمَّل الأسد قائد قوات

(176) د يوسف صايغ اختصاصي غدد صم وأستاذ في كلية الطب جامعة دمشق، حتى اغتياله عام 1979 على يد الطليعة المقاتلة للإخوان، وليس له علاقة بوجع الظهر. يذكر أكرم الحوراني في مذكراته أن الصايغ كان ضمن لجنة الأطباء التي فحصته لبيان إمكانية خروجه من السجن أواخر 1965، وأن الصايغ لم يكن يريد إجراء فحوص إضافية بما يعني عدم رغبته بخروج الحوراني من السجن، بخلاف باقي أعضاء اللجنة الخمسة. كما يذكر الحوراني أن الدكتور الصايغ كان طبيب السفارة الأميركية أيضًا. انظر: أكرم الحوراني، مذكرات، ص 3448.

(177) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 167.

(178) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 169.

(179) أكرم الحوراني، مذكرات، ص 3481.

(180) منصور الأطرش، الجيل المُدان، ص 366.

(181) تتحدث الوثائق عن رسائل متبادلة بين الخارجية البريطانية وسفارتها في دمشق بتاريخ 3 حزيران/ يونيو حول الزيارة، وتؤكد أن الزيارة انحصرت بين 28 نيسان/ أبريل و19 أيار/ مايو، حسب تاريخ رسالة السفارة البريطانية بدمشق (الرقم المتسلسل للرسالة EY 1224). استمرت الزيارة أيامًا أو أسبوعين على الأكثر. ويؤكد ذلك أيضًا ما أشارت إليه الرسالة حول قِصر وقت الأسد فيها. يبقى اللافت في الزيارة أن ما حصل فيها من لقاءات لم يكن بعلم القيادة، ومنها اجتماعه بالسيد تومسون وزير المستعمرات البريطاني، وأن البريطانيين لم يحسموا أمرهم بالتعاون مع الأسد وأنه، أي الأسد، «ليس مثاليًا لنا»، و«يتكلم بعبارات نمطية، ولم يقدّم دليلًا على رغبة خاصة في علاقات جيدة مع المملكة المتحدة». للاطلاع على صور الوثيقة ذات الصلة، انظر: خفايا زيارة اللواء حافظ الأسد إلى لندن تكشفها وثائق الأرشيف الوطني البريطاني، تقرير لسراج سعيد في موقع سبوتنيك العربي نشر في 13 شباط/ فبراير 1918، شوهد في 27 نيسان/ أبريل 2023. https://bit.ly/448TbBC.

(182) كان الأسد قد سافر مع مجموعة من الضباط إلى لندن في منتصف عام 1960، واختفى لمدة 48 إل 72 ساعة، وتم إعلام القيادة بذلك. انظر: 4 أشخاص دمروا سورية، حاوره عبد الله الغضوي ومحمد الحاج بكري، موقع العربي الجديد، 28 أيلول/ سبتمبر 2021، شوهد في 15 شباط/ فبراير 2023. http://surl.li/iuujk.

الصاعقة/ المغاوير سليم حاطوم المسؤولية عن دموية الانقلاب[183]. من جهة أخرى، وصف باتريك سيل حكومة ما بعد الانقلاب بأنها أكثر الحكومات السورية تطرفًا، فهي متهورة في الخارج ومتشددة في الداخل، وتقمع الشعب وتتخلص بوحشية من أعدائها[184].

تحوّل صلاح جديد[185] إلى رقم واحد في الحكم، من خلال منصب متواضع هو الأمين القطري المساعد لحزب البعث، فملأ القيادة القطرية بأتباعه وأصدقائه، وصارت القيادة القطرية هي مصدر السلطات التي سحبها من مجلس الرئاسة[186] وباقي مؤسسات الحكم. في هذه الأثناء، ركّز جديد على الحكومة المدنية وترك للأسد موضوع الإشراف على القوات المسلحة، وقد ظلا معًا في الفترة السابقة، فلم يكن الأسد يشكل خطرًا على جديد، وساعده في التخلص من محمد عمران[187].

كان جديد أكثر يسارية[188] من الأسد، واختار ثلاثة أطباء لحكم سورية (نور الدين الأتاسي ويوسف زعين وإبراهيم ماخوس)، جمع بينهم التطوع في الثورة الجزائرية كأطباء، وهم في أواسط الثلاثينيات من العمر، وكانوا متمردين على أسرهم الميسورة، وينتمون إلى جيل البعث الجديد ويرتدون ألبسة غير رسمية[189]. وقد علقت صحيفة (لوريان لو جور) اللبنانية على ذلك، بعنوان: «سورية يحكمها ثلاثة أطباء.. لا بد أنها مريضة»[190].

وبالإضافة لكونه قائد القوات الجوية، صار حافظ الأسد وزيرًا للدفاع بالوكالة في الحكومة الجديدة. وجاء جديد بأحمد سويداني (ريف درعا) وسلّمه رئاسة الأركان، ولم يُرضِ ذلك الأسد، باعتبار سويداني «صنيعة» جديد ورقيبًا على حافظ الأسد، حسب باتريك سيل. وكان الخلاف بينهما حول الحرية التي يجب أن تُعطى للمقاتلين الفلسطينيين، التي أرادها الأسد أقل مع الضبط وبحكمة، بينما كان سويداني مع العمل الثوري والمقاوم. وكان محمد رباح الطويل من حلفاء جديد (سنّي من اللاذقية)، وقد عينه جديد وزيرًا وقائدًا للمقاومة الشعبية.

أما عبد الكريم الجندي، فكان أكثر الضباط تشددًا (عضو اللجنة العسكرية، إسماعيلي). تسلم الجندي قوات الأمن القومي (المخابرات المدنية)، وأكسبه ذلك سمعة مخيفة في قسوته[191]. ويبدو

(183) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 170.

(184) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 173.

(185) يصف باتريك سيل صلاح جديد بأنه كتوم لا يحب الاتصال بالناس، يتمتع بأخلاق شخصية عالية ولا يهتم بالراحة والثروة، تقشفه وعزلته تخيف مواطنيه كشخص غامض، لا يرتاد المقاهي، يذهب إلى عمله في وقت مبكر ويعود متأخرًا، سرى بين الناس تهامسًا أنه يفضّل أبناء طائفته بدون وجه حق، وكان قد أعال أسرتي أخويه (غسان وفؤاد) بسبب نتائج انتسابهما إلى الحزب القومي السوري الاجتماعي. انظر: باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 175.

أما منيف الرزاز فقد عبر عن انطباعه الشخصي عن صلاح جديد: «شخصيته كانت تبهرني، وقدرته على اللعب بالقوى المطروحة أمامه في الميدان كانت تدهشني – وما زالت، يعرف متى يتقدم ومتى يتأخر، لا يتخذ خطوة قبل أن يحسب لها ألف حساب. إنه ثروة للحزب، ولكنها ثروة أخطأت طريقها». انظر: منيف الرزاز، التجربة المرة، ص 149.

(186) تألف مجلس الرئاسة من أمين الحافظ (رئيسًا) وعضوية كل من منصور الأطرش وصلاح الدين البيطار ومحمد عمران ونور الدين الأتاسي. انظر: منصور الأطرش، الجيل المدان، 355.

(187) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 174.

(188) حسب باتريك سيل، فقد بقيت هذه اليسارية وليدة الظروف المحلية لا المقتضيات السياسية العالمية. انظر: باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 180.

(189) لم يستقبل الرئيس ديغول رئيس الوزراء السوري يوسف زعين في أثناء زيارته لفرنسا إلا بعد أن استبدل قميصه الماوي الفضفاض بقميص آخر مع ربطة عنق. انظر: كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 272.

(190) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 175 – 176.

(191) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 177.



أن هذه التعيينات كانت بداية الخلاف بين الأسد وجديد، ومن الواضح أن صلاح جديد كان مسيطرًا على القيادة القطرية التي تقرُّ التعيينات، وأن الأسد التفت لدعم نفوذه في التنظيم العسكري لحزب البعث والسيطرة من خلاله على الجيش، الأمر الذي تحقق له وبنجاح كبير في بداية عام 1969. وبرز دور سليم حاطوم بعد انقلاب 23 شباط/ فبراير 1966، الذي قام بتعزيز قوات المغاوير التي يقودها عن طريق رفدها بالعديد من المتطوعين وإعطائها المزيد من الاستقلالية.

كان المشترك بين زعماء البعث الجدد هو انتماؤهم الريفي (الاستثناء هو نور الدين الأتاسي)، وصغر سنهم ورتبهم العسكرية التي يحصلون عليها بسرعة قياسية، وصعودهم سلم المناصب بالسرعة ذاتها. كانوا حالمين وثوريين، ويعتبرون أنفسهم مناضلين ضد الاستعمار والرجعية وحماة العروبة.

في هذه الأثناء، كانت سلة البعث تحفل بالعديد من المظلوميات، فبالإضافة إلى التقسيم الذي أنتجته اتفاقية سايكس – بيكو والاستيطان الصهيوني في فلسطين، حملوا راية فشل الوحدة والقيادة البعثية السابقة وخيبة الأمل من عبد الناصر ورهاب المؤامرات الخارجية[192]. لقد حمّل زعماءُ البعث الجدد أنفسهم فوق طاقتها، وأفضت صبيانيتهم وأوهامهم إلى تقهقرهم نحو المزيد من الصراعات الشخصية، واستخدامهم الانتماءات الأهلية في صراعهم المستميت على السلطة.

من جهة ثانية، على الرغم من قلة خبرة المسؤولين الجدد، فقد نجحوا في دحر النظام القديم، من خلال التأميم والإصلاح الزراعي، وأحلّوا مكانه نخبة جديدة تمثل تحالفًا بين أبناء الريف[193] المثقفين وأبناء الطبقة المتوسطة الدنيا في المدن المؤيدة لثورتهم. وكان النظام الجديد «حنبليًا»، متقشفًا وتطهيريًا ضد أبناء العائلات المتنفذة القديمة[194].

ولم يلبث أبناء الريف أن اجتاحوا كالطوفان المدن، بعد أن عرفوا بأن التغيير لصالحهم، مع البدء بتصنيف الناس إلى رجعيين وتقدميين (حسب الانتماء الطبقي)، وبدت الدولة دولة المحرومين والمعدمين والريفيين، وكأنها رد على دولة المدن، المسيطر عليها من قبل الإقطاع وتجارها، والذين استحوذوا لعقود على اقتصاد سورية الضعيف[195].

وهنا، كان لا بد للزعماء الجدد من الاستعانة بهؤلاء الريفيين والمحرومين لدعمهم، وانعكس انتماء الزعماء الطبقي والطائفي على طبيعة الريفيين الذين تمت الاستعانة بهم، فكان معظمهم من العلويين. ولدعم المكون العسكري للنظام الجديد، تم قبول كثير من العلويين في الكلية الحربية منذ عام 1963، واستمر ذلك حتى هذا الوقت. وإن اختلاف القيادات العلوية الثلاث، عمران وجديد والأسد، بهذا الشأن يتعلق بدرجة الاعتماد على الدعم الطائفي، فبينما كان عمران أكثر وضوحًا في هذا التوجه، غلب على جديد النظر إلى الأمر من الناحية الطبقية، ويبدو أن الأسد كان أقرب إلى عمران بهذا التوجه، كما تبين لاحقًا.

وبالرغم من هذا التمييز الطبقي، تعامل هؤلاء

(192) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 272.

(193) يعتقد الرزاز بأنه من الطبيعي أن تكون نسبة انتساب أبناء الأقليات الطائفية للحزب أكثر من نسبتها العددية من السكان، لأن تركيز هذه الأقليات هو في الريف، وأن الريف السوري هو الذي استجاب لنداء البعث أكثر من المدينة، بسبب الظلم الإقطاعي، وبسبب ضعف نمو الطبقة العاملة في المدينة. لكن استدعاء الضباط الاحتياط، ومعظمهم بعثيون ونسبة الأقليات بينهم عالية، علاوة على تنسيب أقارب الانقلابيين وأبناء عشائرهم، جعل الكفة تميل أكثر لصالح الأقليات في الجيش والحزب. انظر: منيف الرزاز، التجربة المرة، ص 158 - 159.

(194) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 178.

(195) Marcel Colombe, Remarque sur le Ba'th et les institutions politiques de la syrie d' aujourd' hui, Orient, Paris, Vol. 37, 1966, P. 57 – 62.

الريفيون بحذر مع الشيوعيين، واستمروا في اعتقالهم وحظر أنشطتهم، كما الحكومات السابقة. ولم تنعكس علاقاتهم الطيبة مع السوفيات كما يجب على العلاقة مع الشيوعيين، لكنهم استفادوا منهم في المدن، حيث حظي الشيوعيون بنفوذ أكبر مقارنة بالبعثيين(196). وفي أجواء الاستقطاب الدولية، حصل انزياح قومي نحو الماركسية التي انتشرت كتبها على الرفوف وفي المكتبات، في الوقت الذي تدفقت فيه الأسلحة السوفياتية إلى مصر وسورية(197).

وكان أهم تطور بالنسبة للعلاقات العربية هو عودة العلاقات مع مصر، على قاعدة التحالف بين الدول العربية التقدمية، ولم تكن مصر تعترف بسورية دولة مستقلة منذ الانفصال. أما في الشأن الداخلي، وضمن السياسات الاقتصادية الجديدة، فقد تم إنجاز العديد من مشاريع البنى التحتية، وأهمها سد الفرات بمساعدة سوفياتية(198).

(196) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 274.

(197) أكرم الحوراني، مذكرات، ص 3489.

(198) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 179.



محاولة انقلاب سليم حاطوم

في المؤتمر القطري الاستثنائي الذي انعقد في شهر آذار/ مارس 1966، لم يحصل الدروز، ممثلين بحمد عبيد وسليم حاطوم بصورة خاصة، على ما كانوا يأملونه بعد وقوفهم إلى جانب صلاح جديد في انقلاب 23 شباط/ فبراير، وكان اليساري الدرزي حمود الشوفي قد استُبعد من الحزب، وهو الذي كان أمينًا قطريًا بين عامي 1963 و1964. كما أمل حمد عبيد بالحصول على وزارة الدفاع التي ذهبت لحافظ الأسد، وكان قد تقلدها عبيد في حكومة يوسف زعين الأولى 1965.

وحين كلفت القيادة حمد عبيد بملاحقة بدر جمعة، مدير الكلية الحربية المؤيد لأمين الحافظ في حلب، ارتأى عبيد أن ينسق مع جمعة لإجراء انقلاب مضاد، بالتعاون مع مصطفى طلاس الذي أبلغ القيادة القطرية عن النشاط التآمري لحمد عبيد، وتقرر إرسال أحمد سويداني وكتيبة دبابات إلى حلب، فهرب بدر جمعة إلى تركيا، ومنها إلى لبنان، وعاد سويداني والضباط المتمردون إلى دمشق جوًا، في حين عاد حمد عبيد برًا، ووضع نفسه تحت تصرف القيادة القطرية لمحاكمته[199]. أما سليم حاطوم، الذي أمل بمكافأة على دوره الحاسم في الانقلاب، فقد دفعته خيبة أمله إلى إنشاء تنظيم سري[200] غالبيته من الضباط الدروز[201].

في هذه الأثناء، كان منيف الرزاز ما يزال متخفيًا في دمشق، ويبحث عن أنصار عسكريين لتشكيل مكتب عسكري خاص بالقيادة القومية كبديل للجنة العسكرية، وجنّد لهذه المهمة الضابط الدرزي فهد الشاعر[202] (آمر الجبهة السابق)، واتصل به أيضًا ضباط مقربون من حاطوم لمواجهة الأسد وجديد[203]. اشترط الشاعر ورفاقه على الرزاز ألّا يضمّ هذا المكتب ضباطًا علويين، ووافق الرزاز، مع أن ذلك يخالف بشكل صريح علمانية البعث، وسيدفع الرزاز مع هؤلاء الضباط ثمن هذا الموقف، وقد تلقى الرزاز دعمًا سياسيًا من عضوي القيادة

(199) مروان حبش، البعث وثورة آذار، ص 240 – 241.

(200) تألفت مجموعة سليم حاطوم من طلال أبو عسلي وفارس المحيثاوي وعبد الرحمن بطحيش وإبراهيم نور الدين وعلي المقداد ومصطفى الحاج علي وفواز أبو الفضل وجميل عفور وبدر جمعة والوليد طالب وخالد الحكيم ونذير النابلسي ومحمود نوفل ونايف عبيد وإبراهيم حمزة ومسلط أبو عاصي ومحمد الأطرش وصابر المعاز وفؤاد منذر ومجلي القائد وطالب الضماد. انظر: نيقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سورية، ص 349 – 350.

(201) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، ص 409. وباتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 181.

(202) من أكثر ضباط الجيش السوري حبًا بحرفته وإيمانًا بها، من طينة العلماء العسكريين. انظر: سامي الجندي، البعث، ص 155. ويصفه منيف الرزاز بأنه عسكري كفؤ، شهم ونبيل، ولكنه قليل الخبرة بألوان الصراع الدائرة رغم إيمانه الحزبي. انظر: منيف الرزاز، التجربة المرة، ص 181. وبرأي مصطفى طلاس فإن فهد الشاعر لا يعرف فن «تمسيح الجوخ». انظر: مصطفى طلاس، مرآة حياتي، العقد الثاني 1958 - 1968، الطبعة السابعة، ص 548.

(203) تمثل هذه المرحلة ذروة الصراع على السلطة، بين العلويين والدروز، ولو أن مثل هذا التعبير يجب أن يقال ببعض التحفظ وكعامل من عدة عوامل أو كخلفية للصراع على السلطة، وقد ساعد العلويين كثرتُهم العددية، بالنسبة للأقليات الإسلامية أو المحسوبة على الإسلام، في كسب معركة الصراع على السلطة، في حين أن حظ الإسماعيليين من خلال هذه الفرضية كان شبه معدوم. تجدر الإشارة إلى أن تمثيل الدروز في الجيش كان أهم من نسبتهم العددية دومًا، كإحدى الأقليات التي دعم الفرنسيون أبناءها في الانتساب إلى القوات الخاصة لجيش الشرق، ومن ثم لبروز دورهم الوطني منذ الثورة السورية الكبرى أيضًا – الباحث.



القومية؛ شبلي العيسمي[204] ومنصور الأطرش[205].

ومن الناحية المهنية والسلوكية، كان ثمة فرق مهم بين حاطوم والشاعر، برأي باتريك سيل، كالفرق بين مغامر متهور وجندي متزن[206]، لذلك كان توزيع المهام مريحًا للشاعر، عندما تم تكليف حاطوم بقتل رموز نظام صلاح جديد بعد الانقلاب[207]، الذي تم التخطيط له، وحدد موعده مرتين في 1 حزيران/ يونيو و3 أيلول/ سبتمبر 1966.

في هذه الأثناء، وبطريق الصدفة، كشفت التحقيقات التي أعقبت شجارًا بين بعض الضباط في الجبهة عن خطة الانقلاب المقررة، وقادت هذه التحقيقات إلى اعتقال نحو 200 ضابط معظمهم من الدروز[208]. اختفى اللواء فهد الشاعر، وفرّ منيف الرزاز وصلاح الدين البيطار إلى لبنان، بعد أن كشفت التحقيقات عن دور القيادة القومية في المؤامرة، ولم تصل التحقيقات إلى معرفة دور حاطوم الأساسي فيها، وهو المحسوب على جماعة صلاح جديد[209].

وصل الغضب الدرزي إلى أوجه[210]، ولامتصاصه، ذهب صلاح الجديد ونور الدين الأتاسي وجميل شيا، العضو الدرزي الوحيد في القيادة القطرية، لتهدئة السويداء الغاضبة. ونظرًا لأن دوره في المؤامرة لم يُكشف بعدُ، قرر حاطوم انتهاز الفرصة والقبض على صلاح جديد والإطاحة بالحكم. طلب حاطوم من طلال أبو عسلي السيطرة على الجبهة، ومن مصطفى الحاج علي، مدير المخابرات العسكرية، أن يستولي على كتيبة حاطوم نفسه، وأقنع قائد إحدى الكتائب، إبراهيم نور الدين، في حوران أن يقطع طريق السويداء - دمشق، بعد مرور موكب صلاح جديد[211].

دخل حاطوم على المجتمِعين في مبنى فرع السويداء للحزب (8 أيلول/ سبتمبر 1966)، وهدد

(204) من مواليد محافظة السويداء، ومن مؤسسي حزب البعث. تسلم وزارة الإصلاح الزراعي بعد انقلاب 8 آذار/ مارس 1963. يصفه نبيل شويري بأنه رجل نظيف وجدي وشجاع وعاقل وذكي. انظر: صقر أبو فخر، حطام المراكب المبعثرة، ص 180.

(205) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 277.

(206) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 182.

(207) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 277. كما حاول حاطوم اغتيال عناصر القيادة مرتين، في مناسبة عشاء في الأولى وغداء في الثانية. انظر: مروان حبش، البعث وثورة آذار، ص 246.

(208) جاء في التفاصيل التي أوردها باتريك سيل قبل محاولة الانقلاب أنه في شهر آب/ أغسطس، وفي سهرة تخللها تناول العرق والشجار السياسي الذي تم فيه شتم القيادة (جديد والأسد)، تم اعتقال نصف دزينة من الضباط من قبل رئيس الأركان أحمد سويداني، وأحيلوا للتحقيق. كان حاطوم من بين أعضاء لجنة التحقيق، فتظاهر بضرب الضباط أنصار الشاعر وهددهم بالقتل إن تكلموا، ولم يكتف بحماية الضباط، بل نقل أحد أنصار جديد من الجبهة. شم جديد رائحة طبخة كريهة فشكل لجنة جديدة برئاسة عبد الكريم الجندي رئيس جهاز الأمن القومي، وبسبب التعذيب الوحشي انهار أحد الضباط (الرائد أحمد نعيمي، شاب بدوي بسيط)، وأعطى أسماء 10 ضباط، وبمتابعة التحقيق وصل عدد المتهمين إلى 200. اختفى فهد الشاعر، وهرب البعثيون المدنيون، ووصل صلاح البيطار والرزاز إلى بيروت. انظر: باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 183 – 184.

(209) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 278.

(210) ذكر الضابط طلال أبو عسلي (طلال أبو عسلي، النهار، 15 أيلول/ سبتمبر 1966) أن التسلط العلوي شمل كل المستويات، لدرجة أنك ترى المرأة العلوية تتصرف وكأنها هي السلطة، وفي كل المنازل التي يسكنها العلويون يرى جيرانهم بوضوح تسلطهم باسم السلطة وباسم الحزب، وكل علوي سواء أكان كبيرًا أم صغيرًا يعرف ماذا سيحدث من تطورات ومن تنقلات ومن اعتقالات، قبل أن يعرف بعض كبار المسؤولين. انظر: نيقولاس فان دام، الصراع السياسي على سورية، ص 94. كما أطلق حاطوم تصريحات حادة وساخرة بهدف تحريض السوريين على الجيش، جاعلين حافظ الأسد وصلاح جديد والقادة العلويين الآخرين موضع اشتباه في نظر غير العلويين، بهدف تقويض مراكز سلطتهم. وقال حاطوم بأن ثمة خطة طائفية بغية إقامة نظام انتهازي يحمل شعار «دولة علوية ذات رسالة خالدة». الحياة، 29 أيلول/ سبتمبر 1966. يلاحظ هنا أن الضباط العلويين لم يتحدثوا بلغة طائفية، وحين فعل ذلك محمد عمران كان الأسد وجديد ضده، وكانت تلك نقطة قوة في الصراع من أجل السلطة، حتى لو كان ذلك من باب التقية – الباحث.

(211) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 185.



الحاضرين بمدفع رشاش، لكن رجال الدين الدروز تمكنوا من ضبطه كون الحاضرين بحمايتهم. وُضع جديد ونور الدين الأتاسي تحت الحراسة في منزل أحد الحزبيين، وسيطر حاطوم بمساعدة رئيس فرع المخابرات العسكرية في السويداء على الحامية العسكرية في القلعة، واعتقل الضباط العلويين وجردهم من رتبهم، ومنهم النقيب محمد إبراهيم العلي[212]، الذي اعتقله الملازم أول عبد الرحيم بطحيش الدرزي، رئيس فرع المخابرات العسكرية المحلي[213]. وعندما وصل الخبر إلى دمشق[214]، أمر حافظ الأسد الطيران بالتحليق فوق السويداء، واللواء المدرع 70 بالتوجه إليها ومحاصرتها، ونزل عناصر الحرس القومي والكتائب العمالية[215] إلى الشوارع[216]. وفي هذه الأثناء، كان راديو عمان يشنّ هجومًا على نظام صلاح جديد، ويطالب السوريين بالثورة عليه[217].

اشتكى حاطوم، الذي قال بأن هدفه كان المطالبة بإطلاق سراح مئة ضابط من ضباط الجبهة، من أن جديد لم يفِ بوعده بالإفراج عن المعتقلين بعد عودته إلى دمشق، وأنه تفاجأ بالطيران الحربي يحلق في سماء السويداء، فاقتنع بأن السويداء والطائفة ستتعرض للأذى، وهرب إلى الأردن كلاجئ سياسي مع عدد من رفاقه. لكن اللافت هنا ما أورده أكرم الحوراني بأن سليم حاطوم كان أقرب إلى حافظ الأسد، ولم يعتقد بأن الأخير سيستعمل سلاح الطيران[218].

بالنتيجة، تم تطهير التنظيم العسكري الذي بناه حافظ الأسد من 89 ضابطًا، واستمر التطهير إلى عام 1967، ووصل العدد إلى 400 ضابط، واحتج سلطان الأطرش بإرسال برقية إلى الأركان، وشُلَّ العمل الحزبي في السويداء لعدة أشهر[219]. ويعود اشتمال التصفيات على هذا العدد الكبير من الضباط الدروز إلى أن حاطوم وأبو عسلي كانا قد اعتمدا بصورة رئيسية على تأييد الدروز، وغالبًا ما كان يتم تسليم زمام القيادة في الوحدات العسكرية التي تم تصفية ضباطها الى ضباط علويين[220].

وفي آذار/ مارس 1967، تشكلت محكمة عسكرية برئاسة مصطفى طلاس، وحُكم على فهد الشاعر بالإعدام (لم ينفذ الحكم)، وعلى طلال أبو عسلي وسليم حاطوم غيابيًا. وحين نشبت الحرب (5 حزيران/ يونيو 1967)، أعلن حاطوم أنه عائد إلى سورية ليقاتل الإسرائيليين، وكان عناصر الأمن بانتظاره في السويداء لجلبه إلى دمشق، حيث مَثل أمام محكمة مصطفى طلاس (المحكمة العسكرية الاستثنائية)، بعد تعذيبه[221]، تم إطلاق النار عليه

(212) رافق الضابط محمد إبراهيم العلي سليم حاطوم في الطريق من دمشق إلى السويداء، بطلب من صلاح جديد، ويبدو أن جديد كان يتوقع من حاطوم مثل هذا التصرف. انظر: وليد حمدون، ذكريات وآراء، ص 93 – 94.

(213) نيقولاس فان دام، الصراع السياسي على سورية، ص 91.

(214) استطاع سائق صلاح جديد الفرار بسيارته إلى دمشق، وأبلغ عما حدث. انظر: مروان حبش، البعث وثورة آذار، ص 247.

(215) حاول قائد الكتائب العمالية خالد الجندي بعد ذلك فرض هيبته من خلال ممارسات غير منضبطة لعناصره بهدف تنظيف مؤسسات الدولة من «الرجعيين وعملاء الامبريالية»، ما أدى إلى حل الكتائب العمالية، ويبدو أن السلطة قد تعلمت الدرس من تجربتها مع حاطوم. انظر: كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 281.

(216) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 280.

(217) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 279.

(218) أكرم الحوراني، مذكرات، ص 3500. وكان الحوراني قد ذكر أيضًا أن أمين الحافظ قد توقع أن يستعمل الأسد الطيران لضرب الانقلابيين في أثناء انقلاب 23 شباط/ فبراير 1966، وساهم التهديد باستعمال الطيران في فشل محاولة انقلاب حاطوم. وفي الحالتين، واستنادًا لما جاء به الحوراني، كان موقف الأسد حاسمًا. لكن لم أجد، بحدود الاطلاع، مصدرًا آخر يدعم وجهة نظر الحوراني هذه – الباحث.

(219) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 186 – 187.

(220) نيقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سورية، ص 95 – 96.

(221) كسر عبد الكريم الجندي أضلاع حاطوم انتقامًا، وكانت ثمة اتصالات هاتفية بينهما تخللتها الشتائم من قبل حاطوم لعدم تنفيذ

في 24 حزيران/ يونيو 1967[222]. وحوكم باقي المتهمين أمام محكمة أمن الدولة العليا التي تشكلت بدلًا من المحكمة العسكرية الاستثنائية، برئاسة عضو القيادة محمد سعيد طالب، وعرفت هذه القضية بمؤامرة العاشر من حزيران/ يونيو 1967[223].

بعد القضاء على محاولة حاطوم الانقلابية، تشكلت وزارة جديدة برئاسة يوسف زعين أيضًا، 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1966، ولم يشارك فيها الناصريون بالرغم من تطبيع العلاقات مع مصر، وتسلّم مؤيدون للشيوعيين عدة مناصب وزارية[224].

الجندي لطلبه بإرسال زوجته إليه في الأردن. طلب حاطوم قبل إعدامه السماح لزوجته المعلمة بالاحتفاظ بوظيفتها حتى تربي أطفالها. يقول سيل بأن الأسد لم يوافق على هذه النهاية الوحشية، وبعد أن أصبح رئيسًا استقبل أرملة حاطوم ومنحها معاشًا. انظر: باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 188.

(222) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 188.

(223) مروان حبش، البعث وثورة آذار، ص 256.

(224) مثل الشيوعي سميح عطية، وعبد الحميد الحسن وعبد الرحمن الأكتع وزهير الخاني من مؤيدي الشيوعيين، بالإضافة لعدد من اليساريين، وممثل عن حركة الاشتراكيين العرب، وممثل عن الوحدويين الاشتراكيين. انظر: أكرم الحوراني، مذكرات، ص 3506.



استخدام مختلف الولاءات في الصراع على السلطة

لم يطل التحالف البعثي – الناصري، بعد انقلاب 8 آذار/ مارس 1963، إذ حدثت محاولة انقلاب جاسم علوان في 18 تموز/ يوليو. ومع أن معظم الضباط الذين أخمدوا الانقلاب كانوا من الأقليات، فإن ذلك لا يعني أن الأمر طائفي وحسب، فقد اخترق الصراع البعثي - الناصري في تلك الفترة، بعد فشل الوحدة، جميع بنى المجتمع ومكوناته، ولو بدرجات مختلفة، ولم تتوقف الصدامات بين البعثيين والناصريين حتى أواخر الستينيات(225).

وفي ما يتعلق بدور الانتماءات الطائفية، أشار منيف الرزاز، الأمين العام للقيادة القومية لحزب البعث في عامي 1965 و1966، إلى أن الحديث عن التكتلات الطائفية بدأ همسًا قبل أن يخرج إلى العلن، وأن العلويين والدروز والإسماعيليين والروم الأرثوذكس كانوا يحظون بتمييز إيجابي في المعاملة، في كثير من الحالات، الأمر الذي تسبب بنتائج سلبية على السنيّين بالذات(226). لكن منيف الرزاز نفسه قَبِل اقتراح فهد الشاعر ورفاقه بألا يحتوي المكتب العسكري، الذي شكّلته القيادة القومية كبديل للجنة العسكرية، على أي ضابط علوي، كما ورد أعلاه.

ومع ذلك، بحسب فان دام، لم يكن سلك الضباط ككل قد انقسم بعد عبر اتجاهات طائفية، ففي عام 1965، حظي رئيس أركان الجيش السوري، اللواء صلاح جديد، بتأييد ضباط علويين تربطه بهم علاقات شخصية قوية، وهذا لا يعني بالضرورة أن جميع الضباط العلويين قد أيدوا جديد، أو أن أنصاره كانوا من العلويين فقط. على سبيل المثال، كان رئيس المخابرات العسكرية المقدم أحمد سويداني، وهو سني من حوران، واحدًا ضمن كثيرين من أنصار جديد غير العلويين في ذلك الحين، حيث كان بدوره يعتمد على دعم ضباطه الحورانيين (ومعظمهم سنيون)، إلا أن هؤلاء لم يشكلوا كتلة واحدة متماسكة، وإنما كانوا منقسمين إلى عدة جماعات، يقودها ضباط مثل أحمد سويداني ومصطفى الحاج علي وموسى الزعبي، وجميعهم أعضاء في اللجنة العسكرية البعثية. وكثيرًا ما كانت التحالفات بين قادة جماعات الضباط تتخطى عواملَ مثل وحدة الديانة أو القبيلة أو بلد المنشأ أو الأيديولوجية، كما لعبت المصالح الشخصية في كثير من الأحيان دورًا مهمًا في تكوين أو قطع الروابط مع ضباط آخرين(227).

بالرغم من أن جماعات من الضباط كانت تتكون أساسًا من أفراد طائفة دينية واحدة، فقد كان من السهل أن تتبع معسكرات سياسية متعارضة. وقد بدى ذلك واضحًا في كانون الأول/ ديسمبر 1964، عندما تم إبعاد اللواء محمد عمران العلوي من سورية، من قِبل أعضاء آخرين في اللجنة العسكرية، بتهمة بناء كتلة طائفية علوية داخل الجيش، ولكونه المسؤول الأول عن جو الارتياب الطائفي آنذاك(228). ولم يقتصر اتهام عمران بنشر الطائفية على كبار

(225) من هذه الصدامات ما كان يحدث في المدارس الثانوية في المناطق العلوية، كما شهدها الباحث نفسه في تلك الفترة.

(226) منيف الرزاز، التجربة المرة، ص 159.

(227) نيقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سورية، ص 68.

(228) كان عمران قد صرّح بأن «الفاطمية يجب أن تأخذ دورها»، وذلك من أجل أن يلعب الضباط العلويون والدروز والإسماعيليون، باعتبارهم «فاطميين»، دورًا ضد أبرز منافسيه، الرئيس السني والقائد العام للقوات المسلحة أمين الحافظ. انظر: نيقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سورية، ص 70. نقلًا عن التقرير الحزبي المشار إليه أعلاه والصادر في 19 تشرين الأول/ أكتوبر لعام 1965.

الضباط السنيين فقط، مثل الرئيس أمين الحافظ وموسى الزعبي، بل شمل ضباطًا علويين بارزين مثل صلاح جديد وحافظ الأسد[229].

ومع أن حافظ الأسد وصلاح جديد قد اعتمدا أيضًا على أنصارهما من العسكريين العلويين، للاحتفاظ بمراكز سلطتهما، فإنهما تمتعا بقدر من الحكمة، بحيث لم يعلنا عن ذلك صراحة، كما فعل محمد عمران[230]. وعلى الرغم من اتهامات أمين الحافظ الموجهة ضد جديد بالطائفية، فإن أهم أنصار جديد من العسكريين السنيين، مثل مصطفى طلاس وأحمد سويداني، ظلوا ثابتين إلى جانبه[231].

وبحسب منيف الرزاز، فقد قوبل تعيين عمران كوزير للدفاع عام 1965 بنقد شديد، داخل القوات المسلحة، وبدا كأنه شخص غير مرغوب فيه بين جميع الضباط غير العلويين وبين الغالبية العظمى من الضباط العلويين، الذين انتقدوا بشدة ممارساته الطائفية التي يحيكها خلف الكواليس، وفضلوا رحيله على شغله مركزًا عسكريًا مهمًا كهذا[232].

من جهة ثانية، يعتقد فان دام أن تعيين ضباط سنيين في مراكز عسكرية عليا كان أحيانًا يقصد به في المقام الأول إرضاء رفاقهم السنيين بالجيش، وتقليل عدم ثقتهم في العسكريين المنتمين لأقليات دينية. وقد ساعدت تعيينات كهذه في إبطال الانطباع السائد بأن المراكز القيادية في القوات المسلحة كانت مشغولة أساسًا بأعضاء من طوائف دينية معينة، مع أن شغل وظيفة عسكرية عليا لم يكن يعني بالضرورة التمتع بسلطة مستقلة[233].

ومن التبسيط الاعتقاد بأن ما جرى من صراعٍ ضارٍ على السلطة بين عامي 1963 و1970 هو مجرد صراع من طبيعة واحدة، فقد تم استخدام كل الوسائل الممكنة للتنافس من أجل الوصول إلى السلطة – الهدف، ومن جملة ذلك الولاءات الأيديولوجية/ الحزبية والدينية والطائفية والعشائرية والإقليمية والعلاقات الشخصية. كما تداخلت هذه الصراعات لدرجة أن التركيز على أي منها يُفقد المشهد السياسي تعدد سماته.

لكن من الواضح أن بدايات هذه الفترة شهدت انقلابًا «تاريخيًا»، لصالح الأقليات الدينية، على حساب الأكثرية، مقابل تراجع دور حزب البعث بصيغته التوليفية التي نشأ عليها، وأن أحد هذه الأقليات (العلوية) تمكنت، بسبب غلبتها العددية وموقعها في قمة السلطة على الأقل، من «الفوز»، وأن شخصًا واحدًا من هذه الأقلية استطاع تحييد رفاقه من الطائفة ذاتها، بعد أن أُنهك الجميع، واستفرد بالسلطة وترتيبها لصالحه، ليضاف «خطأ» آخر إلى أخطاء عديدة ارتكبت في سورية، التي لم تعرف الاستقرار إلا لموعد مع مأساة جديدة.

وإن أكثر ما يبرر للطائفيين ممارساتهم، المعلنة أو السرية، هي وجهة النظر التي تفسر التاريخ وأحداثه من هذه الزاوية فقط. فقد فسّر بعض هؤلاء وجود الضابط العلوي الكبير محمد نبهان بين الانقلابيين، بأنه مجرد طعم لتوريط الناصريين «السنة» في الانقلاب للإجهاز عليهم. وبهذا الصدد، يقول نيقولاس فان دام إن «هذا الأمركان له شأن ضئيل، أو لم يكن له علاقة بالمرة، بالطائفية، وتم استغلاله على هذا النحو من قِبل معارضي حزب البعث السياسيين الذين بغضوا أعضاء الأقليات الكثيرين بين الحكام الجدد، وحاولوا إضفاء الانطباع بأن

(229) نيقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سورية، ص 69.

(230) نيقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سورية، ص 70.

(231) نيقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سورية، ص 75.

(232) نيقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سورية، ص 79. نقلًا عن مقابلة مع منيف الرزاز في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974.

(233) نيقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سورية، ص 67.

عمليات التصفية المتكررة للضباط السنيين كانت تقوم أساسًا على دوافع طائفية، محاولين بذلك التشكيك في حزب البعث وإضعاف مركزه في نظر الغالبية العظمى من السكان السنيين»[234].

(234) نيقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سورية، ص 61.

حرب حزيران/ يونيو 1967

قبيل الحرب، كان النظام منهكًا من جراء الصراع مع مختلف أعدائه في الداخل، وعلاقاته السيئة مع دول الجوار والقوى الغربية، وكان الجاسوس الإسرائيلي إيلي كوهين[235] قد سرّب كثيرًا من المعلومات لإسرائيل، كصور تحصينات الجبهة، ومراقبة الاتصالات، بما في ذلك المداولات السرية لقيادات البعث[236]، قبل القبض عليه وإعدامه، في شهر أيار/ مايو عام 1965. كما أثار مقال يسخر من الدين، نُشر في مجلة جيش الشعب في 25 نيسان/ أبريل 1967، واعتبر الدين «دمية محنّطة في متحف التاريخ»[237]، موجةً من التظاهرات في دمشق، قادها الشيخ حسن الحبنكي، وأفضى اعتقال الشيخ الحبنكي إلى إضرابات تم التعامل معها بمصادرة أملاك المضربين.

وحين اندلعت الحرب، كانت المفاوضات مع شركة نفط العراق وشركة التابلاين، من أجل زيادة عائدات مرور النفط، ما تزال مستمرة بإشراف رئيس الوزراء يوسف زعين[238]. وكان النظام السوري قد أزعج إسرائيل من خلال دعم المقاومة الفلسطينية (الفدائية) وتسهيل عملها، من ضمن سياسية حرب التحرير الشعبية المعتمدة من قبله، اقتداءً بحركات التحرر الوطنية الأخرى في العالم، كالجزائر وفيتنام وغيرها. أما الجيش[239]، فكان بدوره منهكًا أيضًا من جراء سلسلة التصفيات التي طالت قياداته وضباطه عبر مراحل مختلفة، وكانت التصفيات الثلاث الأخيرة أهمها:

تصفيات الجيش السوري في زمن الوحدة، حيث تحدث أمين النفوري، في مؤتمر جامعة الدول العربية في آب/ أغسطس 1962، بأن عدد الذين قام جمال عبد الناصر بتسريحهم يُقدّر بنحو 1100 ضابط عامل، و3000 ضابط احتياط.

(235) جاسوس إسرائيلي ولد عام 1924 في مصر، من أب مهاجر من حلب عام 1914. انتسب إلى الجيش المصري عام 1947 ثم سرح منه بسبب الشك في ولائه. اعتقل عام 1951 بسبب نشاط صهيوني في مصر، واعتقل مرة ثانية عام 1955 بتهمة مساعدة مجموعة صهيونية قامت بأعمال تخريب في القاهرة. غادر مصر إلى إسرائيل عام 1956 ليصبح عميلًا للموساد عام 1960 باسم كامل أمين ثابت. ذهب إلى الأرجنتين عام 1961 بقصة مغترب سوري مسلم ورجل أعمال متحمس لوطنه الأصلي سورية، فتوثقت علاقاته مع أمين الحافظ الملحق العسكري في بيونس آيرس ورئيس سورية لاحقًا. وصل دمشق عن طريق لبنان عام 1962، وانتسب إلى حزب البعث. بنى علاقات واسعة مع كبار ضباط السلطة ومسؤوليها وزار الجبهة عدة مرات، وصار يرسل تقاريره إلى الموساد. علمت السلطات السورية بوصول معلومات عسكرية واقتصادية إلى إسرائيل، وبمساعدة أجهزة تنصت سوفياتية استطاعت القبض على كوهين، وهو يرسل تقاريره من داخل شقته في شهر كانون الثاني/ يناير عام 1965. أعدم شنقًا في 18 أيار/ مايو عام 1965 بعد محاكمة سريعة من قبل القاضي صلاح الضلي أخفت أكثر مما أوضحت. تعتبر إسرائيل كوهين من أبطالها القوميين. انظر: وليد بدران، من هو الجاسوس الإسرائيلي إيلي كوهين؟ تقرير لـ ب ب سي 7 أيلول/ سبتمبر 2019، شوهد في 29 نيسان/ ابريل 2023. https://www.bbc.com/arabic/art-and-culture-49621255. بتصرف.

(236) نُقل عن منصور الأطرش قوله بأن المداولات السرية لقادة البعث كانت تُذاع من الإذاعة الإسرائيلية، وقد كانت شقة كوهين مقابل قصر الضيافة، مقر إقامة مجلس الرئاسة السوري. انظر: أكرم الحوراني، مذكرات، ص 3387.

(237) وجّه النظام اتهامات إلى السعودية والمخابرات الأميركية بأنها كانت وراء كاتب المقال، الذي حُكم عليه وعلى رئيس التحرير بالأشغال الشاقة المؤبدة وأطلق سراحهما فيما بعد. انظر: باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 190.

(238) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 189 – 191.

(239) قدر تعداد الجيش السوري عام 1963 بنحو 60 ألف مقاتل، وكان بينهم ثلاثة آلاف ضابط. وبلغ تعداد القوات الإسرائيلية قبل الحرب 50000 مقاتل، يمكن أن يصل عددهم إلى 264000 مع قوات الاحتياط، أما مجموع القوات العربية فكان يقدر بنحو 280000 ألفًا مقسمة على النحو التالي: مصر 150000، سورية 75000، الأردن 55000. انظر: بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، ص 414. نقلًا عن: Be'eri, E. **Army Officers in Arab Politics and Society**. London and New York, 1970, p. 335.



التصفيات التي أعقبت انقلاب 8 آذار/ مارس 1963، حيث تم تسريح نحو 700 ضابط من الدمشقيين والناصريين والوحدويين المستقلين[240]، وتم استبدالهم بكوادر حزب البعث الذين يحملون شهادات جامعية، ولكنهم لا يفقهون شيئًا في أمور القتال، إلا ما تعلموه سريعًا في الخدمة العسكرية.

التصفيات التي أعقبت انقلاب 23 شباط/ فبراير 1966، وشملت أكثر من 400 ضابط من أنصار أمين الحافظ وسليم حاطوم، وخاصة الضباط الدروز والحوارنة[241].

وزاد من الكارثة كثرة التبديلات في القيادات العليا للجيش، ففي الفترة بين 1963 و1967 شغل ثمانية ضباط منصب وزير الدفاع، وخمسة منصب رئيس الأركان. وكان معظم هؤلاء من ذوي الرتب الصغيرة عام 1963، ولا يمتلكون سوى خبرة محدودة في الحرب [242]. في المقابل كان الجيش الإسرائيلي في وضع أفضل، بما لا يقارن، من حيث التسليح والاستعداد والتنظيم والحركة.

ولم تتوقف المناوشات والمعارك على الجبهة، بسبب محاولات إسرائيل السيطرة على المناطق المتنازع عليها حول بحيرة طبريا، ومحاولات إسرائيل للسيطرة على أراض شرقها، بما يخالف اتفاقية الهدنة لعام 1949، فضلًا عن مساعيها المستمرة لتحويل مياه نهر الأردن باتجاه صحراء النقب[243]. وكانت حرية الملاحة في خليج العقبة والسيطرة على مياه نهر الأردن من الأركان الأساسية التي تقوم عليها برامج التنمية بالنسبة للدولة الإسرائيلية[244]. كما كانت إسرائيل أقوى في الأمم المتحدة وعلاقاتها الدولية، حيث نظر إليها العالم وكأنها دولة وليدة تدافع عن وجودها[245].

كانت معادلة القيادة السورية العاطفية تجاه إسرائيل هي أنهم لا يستطيعون التفكير بالاستسلام لها، وفي الوقت ذاته لا يستطيعون أن يكونوا أندادًا لها في المعارك التقليدية. فكان دعم الحركات الفدائية مخرجًا مؤقتًا ومغامرة غير مضمونة أو مجدية في نهاية المطاف، وهذا التصعيد من موقع ضعف كانت إسرائيل ترد عليه من موقع القوة[246].

وكانت مصر قد عقدت اتفاقية دفاع مع سورية، في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1966، تتعهد بموجبها بالدفاع عن سورية إن تعرضت للهجوم، وتم تبادل السفراء لأول مرة منذ عام 1961. وربما أملت مصر من ذلك استعادة بعض السيطرة على السياسة السورية أو كبح جماحها[247]. وحاول عبد الناصر من خلال التدخل في النزاع السوري – الإسرائيلي استعادة مجده القومي الذي كان قد بلغ أوجه بعد حرب 1956.

(240) يقول أمين الحافظ بأن لا علاقة له بهذه التسريحات التي سبقت تسلمه لمنصبه كوزير للداخلية بعد استدعائه من الأرجنتين. انظر: شاهد على العصر، قناة الجزيرة، الحلقة 8، https://youtu.be/hxpjZT5oet0

(241) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، ص 414.

(242) كان وزراء الدفاع على التوالي هم: محمد الصوفي وزياد الحريري وأمين الحافظ وعبد الله زيادة وممدوح جابر وحمد عبيد ومحمد عمران وحافظ الأسد، في حين تناوب على رئاسة الأركان: زياد الحريري وأمين الحافظ وصلاح جديد ومحمد شتيوي وأحمد سويداني. انظر: حنا بطاطو، فلاحو سورية، أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ترجمة عبد الله فاضل ورائد النقشبندي (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، تشرين الأول/ أكتوبر 2014)، ص 303.

(243) تمتلك 4 دول حقوقًا في نهر اليرموك، هي سورية وفلسطين/ إسرائيل والأردن ولبنان، وتنبع 77% من مياه النهر من سورية ولبنان (أنهار بانياس والحاصباني واليرموك)، مقابل نسبة 23% تأتي من فلسطين. انظر: كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 285.

(244) أكرم الحوراني، مذكرات، ص 3511.

(245) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 196.

(246) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 206.

(247) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 207.

أما الاتحاد السوفياتي، وقد ادعى وجود حشود عسكرية إسرائيلية على الجبهة السورية، فقد كان يريد إشعال فتيل الحرب في الشرق الأوسط، مع أنه يعرف بأن النصر سيكون لإسرائيل، ومن هذا المنطلق سوف تحتاج دول المواجهة إلى السلاح السوفييتي، وإلى موقفه في مجلس الأمن، وقد طلب من عبد الناصر ألا يكون البادئ بالهجوم في 27 أيار/ مايو 1967[248].

وفي أجواء من الحماس العاطفي، طلبت مصر انسحاب قوات الأمم المتحدة من سيناء، واحتلت شرم الشيخ، وأغلقت المضائق في وجه إسرائيل (22 أيار/ مايو 1967)، فصار الصراع الأساسي بين مصر وإسرائيل، وتحول السوريون إلى متفرجين[249]، لكنهم لم ينسوا طلاء زجاج النوافذ وأضواء الشوارع والسيارات باللون الأزرق!

في 30 أيار/ مايو، رحّب عبد الناصر بعدوه الملك حسين، ووقع معه اتفاقية دفاع مشترك، كتلك التي وقعها مع سورية، في محاولة من الملك حسين لمجاراة الرأي العام العربي المتحمس للحرب[250]. وكان ثلث الجيش المصري، أي 50 ألف، ما يزال في اليمن، قبل أيام فقط من نشوب الحرب.

من جهتهم، واصل المسؤولون السوريون إطلاق الشعارات والتصريحات الحماسية والمزايدات قبيل الحرب. ففي 7 نيسان/ أبريل 1967، صرّح د نور الدين الأتاسي بأنه سيجعل من الأسطول الأميركي السادس طعامًا للسمك، وأعلن رئيس الأركان أحمد سويداني أنه سيُلقي إسرائيل في البحر، ودعا راديو دمشق إلى حرب التحرير الشعبية، فـ «دمشق ليست أقل بطولة من هانوي»[251]، ولم ينسَ مذيع التلفزيون السوري أن يعبّر بدوره عن تحديه للعدو في اليوم الثاني للحرب، فكان يقرأ نشرة الأخبار، وبندقيته الكلاشينكوف معلقة على كتفه[252]! لكن، في هذا اليوم بالذات، كانت الطائرات الإسرائيلية قد حلقت فوق دمشق، وأسقطت عدة طائرات سورية، وأعادت الأردن إلى سورية ثلاثة طيارين كانوا قد هبطوا بالمظلات بعد إسقاط طيارتهم من قبل الطائرات الإسرائيلية[253].

في المقابل، بلغت التهديدات والتحرشات الإسرائيلية أوجها ضد سورية، وصرّح ناطق عسكري إسرائيلي في 12 أيار/ مايو بأن جيش الدفاع سيحتل دمشق، وفي اليوم التالي هدد ليفي أشكول (رئيس حكومة إسرائيل) بأن إسرائيل ستلقّن سورية درسًا قاسيًا، وفي اليوم الثالث حذر رئيس الأركان اسحاق رابين أنه طالما لم تتم إزاحة أولئك الثوروبين الهائجين في دمشق، فإن المنطقة لن تنعم بالسلام[254]. كانت التهديدات الإسرائيلية قابلة للتحقق، بخلاف التهديدات السورية، وهذا هو الفرق بين الواقعية والجعجعة.

نشبت الحرب في الخامس من شهر حزيران/ يونيو 1967، وتم تدمير معظم القوات المصرية والأردنية وتحييد القوى الجوية بصورة تامة، خلال الأيام الأربعة الأولى للحرب. وبسبب الشلل والذهول الذي اعترى القيادة المصرية، وغياب التنسيق بين الجهتين، وقبول مصر والأردن بوقف إطلاق النار الذي كان سيحل مساء 7 حزيران/ يونيو، ولم تطبّقه إسرائيل حتى التاسع منه؛ اكتفت القوات السورية خلال هذه الفترة بقصف المستعمرات

(248) مصطفى طلاس، مرآة حياتي، العقد الثاني 1958 - 1968، الطبعة السابعة، ص 755.

(249) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 215.

(250) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 216.

(251) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 294.

(252) فاروق الشرع، الرواية المفقودة، ص 38.

(253) أكرم الحوراني، مذكرات، ص 3519 - 2520.

(254) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 298.



الإسرائيلية[255]. ثم هاجمت القوات الإسرائيلية الجبهة السورية غير عابئة بقرار مجلس الأمن، ومطمئنة إلى أن السوفيات لن يتدخلوا في الحرب. قاتلت القوات السورية ببسالة[256]، وخلال ليلة 9 – 10 حزيران/ يونيو، أعلن أحمد المير، قائد الجبهة، أن ثمة خطرًا باحتمال تطويق الدفاعات السورية، فأصدر رئيس الأركان أحمد سويداني الأوامر بالتراجع إلى شمال مدينة القنيطرة، للدفاع عن العاصمة دمشق[257].

وبينما كانت عملية التراجع تجري بصورة مقبولة، أذاع راديو دمشق، في الساعة الثامنة والنصف من صباح 10 حزيران/ يونيو، بيانًا عن سقوط مدينة القنيطرة (البيان 66 سيئ الذكر). وكُلف اللواء 70/ دبابات بقيادة عزت جديد بالقيام بهجوم معاكس لتحرير القنيطرة. انتشر اللواء، ولكنه لم يقم بالهجوم، وبرر قائده ذلك بأنه خاف على الثورة، فعاد إلى دمشق لحماية النظام والثورة[258]. في هذه الأثناء، دبت الفوضى وهرب الجنود من غرب المدينة للنجاة بأنفسهم، ومنهم آمر الجبهة نفسه أحمد المير[259].

وفي الرواية التي نقلها حنا بطاطو عن إبراهيم ماخوس، الذي كان وزيرًا للخارجية وقتئذٍ، أن ثمة ضابطًا قد وصل صباح 10 حزيران/يونيو من الجبهة، وأخبر حافظ الأسد عن وجود عدة دبابات في خان أرنبة شمال القنيطرة على الطريق إلى دمشق[260]، وافترض الضابط بأن مدينة القنيطرة قد سقطت، فكيف لم يتم التأكد من معلومات الضابط؟ كانت القيادة العسكرية هي المخوّلة بإصدار البيانات بدون الرجوع للقيادة السياسية، واعتبر ماخوس أن ذلك كان خطة ماهرة لإنقاذ دمشق[261]. لكن هذه الخطة «الماهرة» تحولت إلى نصر كاسح للإسرائيليين!

ويروي محمد الزعبي وزير الإعلام آنذاك قصة البلاغ 66 بأنه حين وصل البيان إلى الإذاعة لإذاعته، قرر إرساله إلى القصر الجمهوري، حيث يجتمع كبار قياديي الحزب لبيان الرأي. وبعد أن قرؤوا البيان، اتصل به رئيس الوزراء يوسف زعين، وأبلغه بأن الرفيق حافظ قد أبلغهم بمضمون هذا البلاغ، وأن عليه أن يذيعه، وتمت إذاعته. وبعد نصف ساعة، اتصل الأسد بالزعبي، وطلب منه «ترقيع» البلاغ، والقول بأن إسرائيل احتلت القنيطرة بعد مقاومة عنيفة (البلاغ 67)[262].

أخيرًا، تم وقف إطلاق النار ظهر العاشر من

(255) مروان حبش، البعث وثورة آذار، ص 294.

(256) قاتل الجنود السوريون بدون غطاء جوي، وفقدت إسرائيل 160 دبابة، مقابل 86 دبابة سورية، وسقط 600 شهيد سوري، لكن إذاعة بيان سقوط القنيطرة الكاذب صبيحة العاشر من حزيران/يونيو وارتباك القيادات السورية قلبا الحسابات. انظر: كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 303.

(257) يمكن الاطلاع على بعض تفاصيل المعارك في الجولان في رواية مصطفى طلاس. انظر: مصطفى طلاس، مرآة حياتي، العقد الثاني 1958 - 1968، الطبعة السابعة، ص 798 – 808.

(258) وليد حمدون، ذكريات وآراء، ص 96.

(259) كانت الكارثة كبيرة، وقد غطت قوافل النازحين من المدنيين والهاربين من العسكريين كل الطرقات التي تعرضت للقصف مع الآليات السائرة فوقها، وطلب الإسرائيليون من الجنود الهاربين إلقاء سلاحهم من خلال مكبرات صوت طائرات الهليكوبتر التي كانت تحوم فوقهم، وكانت القوافل تتجه صوب مدينتي دمشق وإربد الأردنية. تحدث لي أحد الجنود كيف كانت تلاحقهم طائرات الميراج برشاشاتها في وادي الأردن، وكيف تاه أسبوعين حتى وصل إلى مدينة إربد، حيث تم تجميع الجنود بعد نحو شهر ونقلهم بحافلات إلى دمشق، وكيف وصل إلى أهله الذين لم يتعرفوا عليه من شدة اتساخه.

من أجل صورة أكثر واقعية وقتامة لفوضى الانسحاب والنزوح، انظر: خليل مصطفى، سقوط الجولان، (دار النصر للطباعة الإسلامية، القاهرة، 1980)، ص 102 - 104.

(260) وكانت هذه دبابات صديقة ضلت طريقها. انظر: مروان حبش، البعث وثورة آذار، ص 296.

(261) حنا بطاطو، فلاحو سورية، أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ص 376.

(262) شهادة وزير الإعلام السابق محمد الزعبي، مركز حرمون، أواخر نيسان/ أبريل 2018.

حزيران/ يونيو، بضغط سوفياتي – أميركي (توقف إطلاق النار في الساعة السادسة والنصف بحسب مروان حبش، ص 196)، وبعد أن قطع الاتحاد السوفياتي العلاقات مع إسرائيل[263]. لكن إسرائيل استغلت الانهيار السوري لتتابع تحقيق المكاسب، فكان أن استولت على إحدى قمم جبل الشيخ في 12 حزيران/ يونيو.

نزح نحو 80 ألف سوري من سكان الجولان فرارًا من الغزو الإسرائيلي[264]. وكانت نتائج الحرب صادمة ومأساوية[265]، واحتلت إسرائيل ما يعادل ثلاثة أضعاف مساحتها. وكانت مثل هذه النتائج متوقعة، إذا أخذنا الأمور بعقلانية، ولكن ربما ليس إلى هذه الدرجة.

يرجح باتريك سيل أن إذاعة بيان سقوط القنيطرة المبكر كان بسبب أجواء الذعر والفوضى التي وقع فيها المسؤولون السوريون، ويحمل الأسد جزء من المسؤولية. أما الاحتمال الآخر-برأيه- فهو أن ذلك تم من أجل حث مجلس الأمن على فرض وقف إطلاق نار مبكر، كون دمشق مهددة بالسقوط، وهو احتمال ضعيف[266]. من جهة ثانية، كان أثر البيان كبيرًا على مجرى الحرب ككل، وكان يمكن للهزيمة أن تكون أقل فداحةً بكثير، بعد صمود القوات السورية في اليوم الأول للهجوم باعتراف القادة الإسرائيليين حول حدوث «القتال الصعب وجهًا لوجه»، و«إنهاك القوات الإسرائيلية» بعد 6 أيام من الحرب على الجبهتين المصرية والأردنية.

كان رئيس الأركان الإسرائيلي إسحق رابين قد أوعز بوقف الهجوم وعدم احتلال القنيطرة، في حين حدد وزير الدفاع موشي دايان الساعة الثامنة مساء العاشر من حزيران/ يونيو لوقف الأعمال القتالية[267]. وإن ما تلا البيان من هروب أفراد الجيش ونزوح عشرات آلاف المدنيين كيفما كان، زاد من حجم الجرم الذي ارتكبه من كتب البيان 66 أو وافق عليه أو أمر به، فضلًا عن المسؤولية الأخلاقية التي يتحملها السياسيون الغارقون في خلافاتهم، والذين فضلوا الحفاظ على النظام، ولو مع التعرّض لهذه الهزيمة المنكرة.

ومع ذلك، يقول بطاطو بأن حافظ الأسد قد تعلَّم من هزيمته أكثر مما تعلم الإسرائيليون من نصرهم، في الإشارة إلى ما قاله موشي دايان، في كتابه قصة حياتي، بأنهم «أُخذوا على حين غرة في حرب 1973، وأن الأسد أجرى تعديلات جمة على وضع الجيش وتسليحه قبل هذه الحرب، مكنته من خوض معركة في وضع أفضل بكثير»[268].

في بداية الهجوم على الجبهة السورية، تم إطلاق سراح بعض السجناء باقتراح من عبد الكريم الجندي، مثل أمين الحافظ الذي رفض طلب البعض له بالقيام بانقلاب قائلًا في ما بعد: «لم أشأ أن يقول التاريخ عني بأني ساعدت إسرائيل على خلق الفوضى في بلادي». أما منصور الأطرش، فقال عند

(263) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 229 – 230.

(264) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، ص 416.

(265) قدر مجموع عدد القتلى في صفوف العرب 21000 قتيل، و45000 جريح، و6000 أسير بالإضافة إلى تدمير أكثر من 400 طائرة حربية. وكانت خسارة مصر هي الأكبر حيث فقدت نحو 80 بالمئة من معداتها العسكرية، وقتل أكثر من 10000 جندي، وأسر نحو 5000 جندي، منهم 500 ضابط. ولم يخسر الجيش الإسرائيلي على الجبهة السورية أكثر من 141 جنديًا، بينما فقد الجيش السوري نحو 2500 مقاتل و5000 جريح، وتم تدمير نصف المدرعات السورية المتمركزة في الجولان. انظر: بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، ص 416.

(266) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 231.

(267) حنا بطاطو، فلاحو سورية، أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ص 375. نقلًا عن مذكرات موشي دايان واسحق رابين:
.Moshe Dayan, Story of my life (Newyork, Morrow, 1976), pp 376 – 377
Yitzhak Rabin: Memories, (Paris, Buchet – Chastel, 1980), pp 96 – 97.

(268) حنا بطاطو، فلاحو سورية، أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، 378.



إطلاق سراحه: «لم يكن من المستساغ أن نعرف أننا كنا مدينين لحريتنا بالهزيمة». أما الإعلام السوري، فقال بأن إسرائيل لم تحقق أهدافها في الحرب، طالما لم تستطع إسقاط النظام السوري»[269]!

رفضت القيادة السورية القرار 242 (الأرض مقابل السلام)، الذي تحدث عن الانسحاب من أراضٍ محتلة وليس من كل الأراضي المحتلة، وتبادل أقطابها الاتهامات، وجرت محاولات لإزاحة الأسد من القيادة القطرية، وفشلت بفارق صوت واحد هو صوت عبد الكريم الجندي مدير الأمن القومي[270].

من جهة ثانية، تركز الخلاف بين الأسد وجديد، بعد صدمة الحرب، على موضوع الفلسطينيين، ورأى الأسد أن العمل الفدائي أعطى إسرائيل الذريعة لمهاجمة سورية، واختلف مع جديد حول فكرة الصراع الطبقي ضد البرجوازية في الداخل والأنظمة الرجعية العربية في الخارج، وأن الأمر بحاجة إلى رص الصفوف في الداخل ومع الدول العربية، في حين اعتبرت القيادة الحزبية (جديد وجماعته) أن الهزيمة هي هزيمة الأساليب الكلاسيكية في الحرب والقيادات العسكرية التي لم تلتزم بأوامر القيادة[271].

وحسب باتريك سيل، فإن الخلاف بدأ يتوضح بين الأسد وزملائه على الصعيد الداخلي، فكان الأسد يتطلع إلى استعادة الجولان، في حين كان جديد والأطباء الثلاثة يركزون على الثورة الداخلية[272]، وكان الأسد مع انفتاح الحزب واستقطاب حلفاء سياسيين جدد وإعطاء الشعب مؤسسات يمكن أن يلعب دوره من خلالها ويساعد في بناء اقتصاد حيوي[273].

وتفاقم الخلاف بين الأسد وجديد، بعد قيام الأسد بتعيين مصطفى طلاس نائبًا له (رئيس الأركان) مكان أحمد سويداني (شباط/ فبراير 1968)، الذي كان قد انتقد وزير الدفاع حافظ الأسد لأدائه في الحرب، ثم صار يتذمر من السيطرة العلوية، واتُّهم بتدبير انقلاب عام 1968، فهرب إلى العراق، ومن ثم تم اعتقاله حين حطت طائرة كان على متنها في مطار دمشق[274]. عمل طلاس، بدوره، على تنظيف الجيش من الموالين لجديد، وكانت الضربة الأكبر لجديد هي إزاحة عزت جديد[275] من قيادة اللواء السبعين. لكن جديد بقي يهيمن على الجهاز الحزبي

(269) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 237.

(270) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 239.

(271) محمد حيدر، البعث والبينونة الكبرى، ص 172 – 173.

(272) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 138 - 139.

(273) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 242. ما يعرضه سيل هنا من آراء لحافظ الأسد هي ما طبقه الأسد بعد وصوله إلى السلطة في عام 1970.

(274) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 244.

(275) يمكن الاطلاع في مذكرات مصطفى طلاس على طريقة التخلص من عزت جديد، كمثال لكيفية عمل حافظ الأسد ومصطفى طلاس للتخلص من أنصار صلاح جديد في الجيش (مصطفى طلاس، مرآة حياتي، العقد الثالث 1968 - 1978، الطبعة السابعة، ص 236 - 239). يقول طلاس بأن عزت جديد كان ينتمي في شبابه إلى «حركة الشباب العلوي» في الدريكيش، والحقيقة أن ما يقصده هو «حركة الإصلاح الريفي» التي كانت الغالبية العظمى من أعضائها من الدريكيش، وهم شباب متعلمون ألفوا ما يشبه منظمة مجتمع مدني لمساعدة الفلاحين ونقل مطالبهم إلى السلطات في دمشق بعد الاستقلال مباشرة واستمرت حتى منتصف الخمسينيات، ثم انفرط عقدها بانتساب بعض أعضائها إلى الأحزاب، الشيوعي والقومي السوري والبعث. لكن تهمة إنشاء منظمة طائفية جاءتهم كتهمة، وتعرض أعضاء الحركة لاتهامات ومحاكمات وتلقوا دعمًا من قائم مقام صافيتا مصطفى الحوراني، عم أكرم الحوراني، الذي أقنع القاضي ببراءتهم. زاد أعضاء هذه الحركة على المئتين، وكان عزت جديد، وهو من قرية كفرطلش قرب الدريكيش، واحدًا منهم. ومن أعضاء هذه الحركة، كما يتذكر أحد أهم أعضائها الأستاذ محمد سلوم: صلاح الأحمد ومحمد علي صالح وجودة قاسم من ريف اللاذقية وجبلة، ظاهر معلا ربيع ومحمد محمود معروف ومحمد سليمان خضر من ريف حماة، عبد اللطيف عبد الله من ريف طرطوس، محمد علي يونس من ريف صافيتا، علي غنام ونجم الدين صالح ومحمود بركات ومحمد سلوم وإبراهيم هوارة وصلاح أحمد وحبيب حسن ديب وأحمد علي ديب ويوسف دخيل وعزت جديد وعبد الهادي حسين ومحمد

المدني[276].

وفي المؤتمرين القطري الرابع[277] والقومي العاشر، اللذين عقدا في أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر سنة 1968، ظهر اتجاهان سياسيان متباينان: الأول يؤيد إعطاء الأولوية القصوى للتحول الاشتراكي للمجتمع السوري والتعاون مع الاتحاد السوفياتي والكتلة الشرقية ورفض التعامل مع الأنظمة اليمينية والرجعية (كالأردن ولبنان والعراق)، وهي وجهة نظر المدنيين، وعلى رأسهم صلاح جديد وعبد الكريم الجندي وإبراهيم ماخوس ويوسف زعين. والاتجاه الثاني، المؤيد للأسد، الذي أبدى ميولًا قومية عربية بهدف دعم الكفاح المسلح ضد إسرائيل، حتى ولو أدى ذلك إلى تباطؤ التحول الاشتراكي للمجتمع، وأيدت هذه المجموعة التعاون والتنسيق العسكري مع الأردن والعراق ومصر والسعودية، دون الاهتمام باتجاههم السياسي. في النهاية، انتصر تيار صلاح جديد بأغلبية ساحقة خلال المؤتمر، واعتمدت اتجاهاتهم كمقررات رسمية لسياسة الحزب. ولم يقبل الأسد نتائج مؤتمري الحزب، ورفض حضور اجتماعات أخرى، وقرر إحكام سيطرته على القوات المسلحة[278].

بقي عبد الكريم الجندي، المسيطر على الأمن القومي (المخابرات المدنية)، من أهم أنصار جديد، وجرت مناوشات بين دوريات رفعت الأسد والمخابرات العسكرية من جهة، ودورياته من جهة أخرى، واعتقد رفعت الأسد بأن الجندي يخطط لاغتيال شقيقه، بعد اعتقال شخص كان يتجول في محيط بيته. ثم قام رفعت الأسد لاحقًا بتضييق الخناق على الجندي في دمشق، واعتقال سائقيه عند ذهابهم للتزود بالوقود من وزارة الدفاع. وعندما جرى اعتقال سائقه الخاص، عرف الجندي أن دوره قد حان.

ففي أثناء مكالمة هاتفية ساخنة مع اللواء علي ظاظا رئيس المخابرات العسكرية (ليلة 1 – 2 آذار/ مارس 1969)، انتحر الجندي بإطلاق النار على

عمران وفضل الدين معلا ومحيي الدين ديب ونديم يوسف ومحيي الدين الصالح من دريكيش وريفها. انظر: عبد الله حنا، من الجبل العلوي إلى عاصمة بني أمية: دروب الكفاح للطلائع اليسارية ودور دانييل نعمة ورفاقه 1945 - 1970، (دار الفارابي، بيروت، لبنان، طبعة خاصة، 2014)، ص 74 - 79. ما سبق يجعلنا نشكك ببعض معلومات مصطفى طلاس، فضلًا عن انحيازه التام إلى حافظ الأسد.

(276) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 246.

(277) انتخب المؤتمر القطري الرابع (أيلول/ سبتمبر 1968) قيادة قطرية مؤلفة من 16 عضوًا، من المدنيين: نور الدين الأتاسي (أمينًا قطريًا) ويوسف زعين وإبراهيم ماخوس ومروان حبش وحبيب حداد ومحمد عيد عيشاوي ومحمد سعيد طالب وحديثي مراد وعبد الحميد مقداد وحمود قباني وعادل نعيسة، ومن العسكريين: صلاح جديد (أمينًا قطريًا مساعدًا) وحافظ الأسد وعبد الكريم الجندي ومصطفى طلاس ومحمد رباح الطويل. انظر: محمد حيدر، البعث والبينونة الكبرى، ص 174.

(278) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، ص 417 – 418.



نفسه[279]. كان الجندي فقيرًا وبدون موارد مالية[280]، وليس لديه رغبة في أن يبدأ حياة جديدة خارج سورية، وانتحرت زوجته بعد ذلك ببضعة أسابيع. وهكذا تقلّصت اللجنة العسكرية بنسختها الأصلية من 5 إلى 2، فعمران في المنفى بلبنان، والمير سفير في مدريد، والجندي مات، بينما يشتبك الأسد وجديد في حرب ضروس للوصول إلى قمة السلطة[281].

عُقد المؤتمر القطري الرابع الاستثنائي، من 21 إلى 31 آذار/ مارس 1969، من دون أن يتمكن من حل المشكلة بين جناحي حافظ الأسد وجديد، وكانت قراراته توفيقية، مع ترجيح كفة العسكريين. ويرى حيدر أن القيادة السياسية (جديد) كانت تدفع العسكريين (الأسد) إما للقيام بانقلاب فيفشلون وتنقضّ عليهم الجماهير وتُنهي تمردهم، وإما للاستسلام فتتدبر هي، القيادة السياسية، أمورهم[282].

وعلى الرغم من حالة التخبط والانقسام، فقد أصرت القيادة البعثية على أن ينصّ البند السابع في الدستور المؤقت الذي صدر في شهر أيار/ مايو 1969 على أن حزب البعث هو الحزب القائد للدولة والمجتمع، فكان ثمة تناقض واضح بين محاولة البعثيين فرض حكم الحزب الشمولي[283]، وبين حالة الانقسام التي لم يكن أحد منهم قادرًا على حسمها[284].

(279) جاء في رواية محمد حيدر لحادثة انتحار الجندي، أنه بينما كان مع عبد الحليم خدام في مكتب علي ظاظا رئيس شعبة المخابرات العسكرية، تلقى ظاظا اتصالًا من عبد الكريم الجندي شكا له فيه بأن دوريات المخابرات العسكرية تمنع دورياته من العمل وأنه يحاول الاتصال بوزير الدفاع حافظ الأسد فلا يجيب، وأنه سيترك البلد لحافظ الأسد ومخابراته (واضح هنا أن المخابرات العسكرية كانت إلى جانب الأسد في الصراع بينه وبين صلاح جديد، بخلاف مخابرات الأمن القومي التي يرأسها الجندي). أجاب الظاظا عبد الكريم الجندي بأنه غير مقصود، وأن الرفيق حافظ الأسد يحبه ويحترمه، ثم قال الظاظا لضيوفه، بعد أن تبدلت ملامحه، بأنه سمع طلقًا ناريًا وأن الجندي قد انتحر. وعندما ذهب حيدر وخدام إلى مكتب وزير الدفاع كان حافظ الأسد يلوم نفسه، لأنه بدل أرقام هواتفه قبل يوم ولم يخبره (في توضيح لعدم قدرة الجندي على الاتصال به). وحين وصلت برقية إلى حافظ الأسد اتهمت فيها القيادة القطرية المخابرات العسكرية بأنها اغتالت الجندي، غضب حافظ الأسد، وطلب من ضيوفه الذهاب إلى القيادة القطرية لشرح ما حدث، واتهم هذه القيادة بزرع الفتنة، فتم تعديل البرقية لاحقًا، بحيث نصت على أن الرفيق الجندي قد انتحر نتيجة لحصار المخابرات العسكرية لمقره. انظر: محمد حيدر، البعث والبينونة الكبرى، ص 179 – 181. كما تطابقت هذه الرواية جزئيًا مع أورده مصطفى طلاس. انظر: مصطفى طلاس، مرآة حياتي، العقد الثالث 1968 - 1978، الطبعة السابعة، ص 117 – 118.

(280) بالتأكيد، كان الجندي مؤمنًا بنضاله الحزبي وبما يقوم به للوقوف في وجه «العملاء» كمدير للأمن القومي، وقد تبرع بمنزله في دمشق وبرواتب عدة أشهر لدعم العمل الفدائي في احتفال أُقيم في دمشق أواخر عام 1968. انظر: مروان حبش، البعث وثورة آذار، ص 304، 314.

(281) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 259، 251.

(282) محمد حيدر، البعث والبينونة الكبرى، ص 181.

(283) سيتم بناء النظام الشمولي بعد حسم الصراع على السلطة لصالح الأسد بعد عام 1970، فيصبح ثمة قائد واحد وحزب قائد – الباحث.

(284) بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، ص 419. نقلًا عن:

Maoz, M. 'Alawi Military Officers in Syrian Politics 1966-1974', in Schiffrin H. edit, (1976) Military and State in Modern Asia. Jerusalem, 1976. pp. 277 – 297.

ملابسات التدخل السوري في الأردن 1969

في وقت كانت فيه إسرائيل ومصر تخوضان حرب استنزاف، وقد تحولت منظمة التحرير الفلسطينية إلى قوة فاعلة تحت قيادة ياسر عرفات الجديدة، اختلف الأسد وجديد حول القضيتين الفلسطينية والعربية. فقد رفض جديد وجماعته مشروع روجرز للسلام، تماشيًا مع الغالبية الساحقة من العرب والسوريين خاصة، بحجة أن السلام سيشرعن اغتصاب فلسطين، في حين رأى الأسد بأن التسوية يجب أن تكون غير منحازة ومشرفة.

وبالنسبة إلى موضوع الفدائيين، فقد كان جديد وأنصاره يرون فيهم أداة للثورة العربية، وليس محررين لفلسطين وحسب، بخلاف الأسد الذي رأى أنهم لا يؤثرون في ميزان القوى ضد إسرائيل، علاوة على التسبب بعدم الاستقرار في دول الطوق وإعطاء إسرائيل الحجة لضرب هذه الدول[285]، وإن عليهم (الفدائيين) أن يقفوا خلف الجيوش العربية، وهو لبّ الخلاف مع ياسر عرفات. وكان حزب البعث قد أنشأ عام 1966 منظمة الصاعقة، ووصل تعداد أفرادها إلى 5000 آلاف مقاتل، وبدأ جديد باستعمالها في الصراع مع الأسد، وقد باتت القوة العسكرية الوحيدة في إمرته.

في عام 1970، كانت الغيوم تتلبّد بين الفدائيين الفلسطينيين والسلطة الأردنية، ووصلت إلى ذروتها، حين اختطفت عناصر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين 3 طائرات تجارية، يومي 6 و9 أيلول/ سبتمبر، وعلى متنها ركاب أميركيون وإسرائيليون، ودُفعت (فتح) للمشاركة في التمرّد. ردّ الملك حسين بتشكيل حكومة عسكرية في 15 أيلول/ سبتمبر، وشن حربًا على المقاتلين الفلسطينيين، وهنا قرر السوريون التدخل.

كان الأسد يسيطر على الوضع العسكري في سورية، ولا يتلقى الأوامر فحسب، وقد أحكم سيطرته أيضًا على قوات الأمن القومي، التي كان يديرها الجندي، بالإضافة إلى قوة أخيه رفعت، إلا أن منظمة الصاعقة الفلسطينية لم تكن تحت سيطرته، فطوّق معسكراتها وأغلق مكاتبها. أدار الأسد عمليات القوات السورية المتدخلة في الأردن من نادي الضباط بدرعا، ولم يُرد الإطاحة بالحسين، بل حماية المقاومة من الذبح، على أمل أن يمكِّنهم من التفاوض مع الملك من المنطقة الشمالية[286].

رد الملك حسين بزج أفضل قواته في المعركة ضد السوريين، وهو اللواء 40 المدعوم جويًا في 22 أيلول/ سبتمبر، وأوقع خسائر فادحة في القوات السورية، فانسحبت مساء اليوم نفسه، ولم تتدخل القوى الجوية السورية. يعتقد باتريك سيل بأن الأسد لم يكن متحمسًا في الأساس، فجلب له التدخل عداء الفلسطينيين والملك معًا. ولم يتوقف الأمر على ذلك، فكان نيكسون ومستشاره للأمن القومي هنري كيسنجر يفكران بأن الاتحاد السوفياتي قد يقف وراء الأسد والفلسطينيين لإسقاط الملك حسين، وكان قد أدخل الخبراء والطائرات المقاتلة إلى مصر خلال حرب الاستنزاف 1969 - 1970[287].

اتصل الملك حسين بالولايات المتحدة، بعد

(285) كان الأسد قد تأثر في زيارة قام بها إلى الأردن عام 1969 بتجاوزات المقاومة الفلسطينية وإهانتها لجنود الجيش الأردني. انظر: باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 257.

(286) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 259.

(287) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 259 – 260.



احتلال مدينة إربد من قبل القوات السورية، وطلب المساعدة (20 أيلول/ سبتمبر)، وإلا فسيضطر إلى طلب مساعدة إسرائيل[288]. وفي اليوم التالي، اتفق الأميركان وإسرائيل على شن غارات جوية إسرائيلية على القوات السورية، وتم حشد الاسطول الأميركي شرق المتوسط، وهذا ما شجع حسين على مهاجمة السوريين في 22 أيلول/ سبتمبر، فأدرك الأسد حراجة الموقف. لم يكن تدخّل الأسد مدروسًا، وكانت تعوزه الحماسة، وهو تدخّل غير ناجح ولا يفيد سورية ولا الفلسطينيين. وكان من نتائج أحداث الأردن أنها دشنت علاقة استراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل[289].

ويشير عدم تدخل سلاح الجو السوري إلى عدم الاقتناع بالمعركة والاتفاق عليها، وانعكس ذلك على أداء القوات في المعركة والهزيمة التي منيت بها[290]، ولو أن قرارًا ما كان قد اتخذ بمشاركة جديد والأسد، ولا بد أن يكون ذلك قد حدث خلال اجتماع للقيادة القطرية وبموافقة الأغلبية أو الجميع، بما في ذلك وزير الدفاع حافظ الأسد. هذا الارتباك الذي اعترى قيادة الأسد للقوات السورية المتدخلة يمكن تفسيره بأنه كان مع ضبط المقاومة الفلسطينية في الأردن، لكن من دون تعريضها لمجزرة[291].

توفي عبد الناصر في 28 أيلول/ سبتمبر، ولم تجف الدماء التي سالت في الأردن من السوريين والأردنيين والفلسطينيين، وربما سرَّعت في رحيله. حدث ذلك بعد أسبوع واحد على مغادرة دبابات الأسد للأردن، وحضر الأسد جنازته في 1 تشرين الأول/ أكتوبر 1970. مهما يكن، فقد كان عبد الناصر بمثابة الأب بالنسبة إلى جيل من الزعماء العرب المتلهفين للحلول محلّه، ولكن كجيل مُستنسخ منه، وقد وصل بعضهم إلى السلطة أو كاد في أكثر من دولة عربية[292]، مستلهمين تجربته لبناء تجربتهم الخاصة، ولو أنها لن تبلغ ما بلغته تلك الحماسة العاطفية العارمة لزعامة ناصر، داخل مصر وفي محيطها العربي.

(288) ومع ذلك، لم يكن ثمة تطابق بين الرؤيتين الأميركية والإسرائيلية، حول نظام الملك حسين، ففي حين كان الأميركيون يخافون سقوطه على يد المقاومة الفلسطينية كحليف، اختلفت الآراء في إسرائيل، وكان ثمة رأي حول أن سقوط الملك قد يدفع بالفلسطينيين لإنشاء وطن بديل شرق الأردن. انظر: كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 384 – 385.

(289) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 261 – 264.

(290) لمعرفة بعض التفاصيل العسكرية، انظر: وليد حمدون، ذكريات وآراء، ص 115 – 118.

(291) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 387.

(292) حافظ الأسد في سورية، والقذافي في ليبيا، وعلي عبد الله صالح في اليمن، وصدام حسين في العراق، وجعفر النميري في السودان - الباحث.

نهاية الصراع بين الأسد وجديد

ما كان يحدث في سورية دائمًا بعد الانقلابات العسكرية أنّ الخلاف يدبّ فور تنفيذ المهمة وتحقيق الهدف – الانقلاب، وينشأ خلاف جديد لينمو حتى يصل إلى نقطة تأزم تتطلب بدورها الحل بالطريقة ذاتها. وكان الاختلاف في الجزئيات فقط، ومنها كمية الدم التي تُسال وطبيعة العداوات الجديدة الناشئة.

بدأ الصراع بين الأسد وجديد بعد انقلاب 23 شباط/ فبراير، وتفاقم بصورة خاصة بعد حرب حزيران/ يونيو. فالهزيمة كانت حدثًا لا يمكن الالتفاف عليه، وقد أثارت كثيرًا من الخلافات حول السياسات التي يجب اتباعها. هنا مثَّل كل من الأسد وجديد وجهتي نظر متعارضتين: فضل الأسد ومؤيدوه التركيز على السياسة القومية الخارجية كأولوية، ومنها التعاون مع دول الطوق وغيرها من الدول العربية دون النظر إلى لونها السياسي، وركّز جديد ومؤيدوه على السياسة الاشتراكية الداخلية والتقارب مع المعسكر الاشتراكي[293]. أما المؤسستان اللتان احتضنتا وجهتي النظر هاتين، فكانت مؤسسة الجيش بالنسبة لحافظ الأسد وجماعته، والقيادة القطرية بالنسبة لصلاح جديد وجماعته.

وكان التعامل مع المقاومة الفلسطينية الناشئة من أهمّ نقاط الخلاف جديد والأسد، فبينما كان جديد مع المقاومة الشعبية (حرب التحرير الشعبية) والحركة الفدائية، مدفوعًا بحماس شعبي عارم مؤيد للمقاومة بعد فشل الجيوش العربية في حرب 1967، كان الأسد مع ضبط عمل المقاومة وتقييد حركتها داخل سورية. فقد أصدر الأسد في شهر أيار/ مايو عام 1969 قرارًا يقضي بمنع حمل السلاح علنًا، وبمنع المظاهرات بدون ترخيص، والسماح لمنظمات محددة بالعمل فقط، ومنع إقامة معسكرات تدريب خارج المناطق التي تحددها السلطات السورية، وعدم شن هجمات على إسرائيل انطلاقًا من الأراضي السورية إلا بموافقة خطية من وزارة الدفاع[294].

كان حافظ الأسد قد تسلّم وزارة الدفاع بعد انقلاب 23 شباط/ فبراير 1966، ومكّنه ذلك من السيطرة على الجيش تدريجيًا، بمساعدة رئيس أركانه مصطفى طلاس، في حين استقال صلاح جديد من رئاسة الأركان منذ عام 1965، ليتفرغ لمنصبه الجديد في الحزب كأمين قطري مساعد، ما مكّنه من السيطرة على الجهاز المدني للحزب. ربما كان الخطأ الأكبر الذي ارتكبه جديد هو تركيزه على قوة المبادئ، فكانت تلك رؤية حالمة، لم تصمد أمام قوة الأسد العسكرية وبراغماتيته ومكيافيليته. في هذه الأثناء، دخل المعجم السياسي البعثي السلطوي مصطلح «العقلية المناورة»، في توصيف أنصار جديد من قبل جماعة الأسد، ومصطلح «اليمين المشبوه» لوصف أنصار الأسد من قبل جماعة جديد[295].

في هذا السياق، اتهم أنصار جديد الأسد بالسيطرة على القوى الجوية، وجعلها إقطاعية مغلقة لأنصاره منذ منتصف الستينيات، وأنه حمى أفرادًا من الجيش من المساءلة بعد حرب 1967. أما في خريف 1968، عند انعقاد المؤتمر القطري الرابع، فقد سيطر أنصار الأسد بالتحالف مع مؤيدي محمد عمران على المكتب العسكري للحزب، في حين كانت

(293) نيقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سورية، ص 102 – 103.
(294) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 381 – 382.
(295) عزمي بشارة، الجيش والسياسة، إشكاليات نظرية ونماذج عربية، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، 2017)، ص 119.



السيطرة تامة في القيادة القطرية لصلاح جديد، باستثناء حافظ الأسد وحليفه المخلص مصطفى طلاس. حينها أعلن الأسد بأنه لا يعترف بقرار القيادة القطرية، ورفض حضور اجتماعاتها أو الاجتماعات المشتركة بين القيادتين القطرية والقومية، ما يعني بدء مرحلة ازدواج السلطة[296].

كما عمل الأسد على فصل الجهاز العسكري للحزب عن قيادته المدنية، والحؤول دون التواصل بينهما، وتكفلت المخابرات العسكرية بذلك. لقد كانت الشراكة غير متوازنة بين التنظيمين العسكري والمدني، وسمحت للعسكريين بالتدخل بالتنظيم المدني، من دون أن تسمح بالعكس[297]. وعقب مؤتمري الحزب القطري الرابع والقومي العاشر في أيلول/ سبتمبر وتشرين الأول/ أكتوبر 1968، لم يستشر الأسد المكتب العسكري للقيادة القطرية، عند إجراء تنقلات في الجيش، كما هو متّبع. ووصل الأمر إلى درجة عزل عزت جديد، وهو من أهم أنصار صلاح جديد، من قيادة اللواء السبعين ذي الأهمية السياسية والاستراتيجية في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر 1970[298].

ولم تكن الطائفة العلوية، ولا عشائرها ومناطقها، بمعزل عن الصراع القائم بين الأسد وجديد على السلطة، وانعكس ذلك على فرع اللاذقية لحزب البعث في عام 1964 (الصراع بين محمد عمران من جهة وصلاح جديد وحافظ الأسد من جهة أخرى)، وعامي 1969 – 1970 أيضًا (الصراع بين جديد والأسد). ففي الفترة بين 25 و28 شباط/ فبراير 1969، فرض أنصار الأسد أنصارهما بالقوة العسكرية، وطُرد أبرز أنصار جديد عادل نعيسة[299]. وفي العاصمة دمشق، احتلت الدبابات النقاط المهمة، وطُرد رئيسا تحرير صحيفتي البعث والثورة الموالين لجديد، وحلّ محلهما رجال الأسد، وحدث مثل ذلك لموظفي تحرير إذاعتي دمشق وحلب[300].

كانت هذه الإجراءات بمثابة الانقلاب الممهد لانقلاب 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1970، ومنذئذٍ صار ازدواج السلطة واضحًا بين الأسد المسيطر على الجيش، وجديد المسيطر على الجهاز الحزبي، مع استثناءات لا يعتدُّ بها، مثل تبعية منظمة الصاعقة الفلسطينية لجديد وقيادته القطرية. وفي الجلسة الاستثنائية للمؤتمر القطري الرابع، أواخر آذار/ مارس 1969، آثر الأسد عدم المواجهة، وتم تشكيل مكتب سياسي من أنصاره وأنصار جديد لإدارة القطر بعقلية تسووية[301].

ثم لم يلبث أن وصل الصراع بين الأسد وجديد إلى نقطة اللاعودة، في مؤتمر استثنائي للقيادة القومية (المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي)، في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1970، وقد حاول جديد استخدام الجهاز الحزبي الذي يسيطر عليه ضد الأسد صاحب القوة المطلقة في الجيش، من خلال منعه من إجراء تنقلات في الجيش خلال انعقاد المؤتمر. ولكن الأسد رفض الانصياع، وسخر من آراء زملائه، وقال لهم بأن عبد الناصر مات ولم يعد من الممكن الاختباء وراءه وإطلاق تهديداتهم الجوفاء ضدّ إسرائيل، وبأن الجيش ليس جاهزًا لخوض المعركة. رد المؤتمر

(296) حنا بطاطو، فلاحو سورية، أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ص 332.
(297) منيف الرزاز، التجربة المرة، ص 93.
(298) نيقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سورية، ص 104.
(299) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 247 – 248.
(300) نيقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سورية، ص 105 - 107.
(301) حنا بطاطو، فلاحو سورية، أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ص 333.

بتجريد الأسد وطلاس من منصبيهما، ما عدا صوتين اثنين: مصطفى طلاس[302] ومحمد حيدر[303]. لكن الأسد كان قد نشر قواته بقيادة أخيه رفعت حول المؤتمر، وبقيت القرارات حبرًا على ورق، فشعر الموجودون بأنهم خسروا، وصاروا يخشون اعتقالهم في أية لحظة[304]. وانتهت مرحلة صلاح جديد عمليًا، عندما اختتم المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي أعماله في 12 تشرين الثاني/ نوفمبر 1970، وانتظر الجميع ما الذي سيفعله حافظ الأسد[305].

في اليوم التالي، اعتقل الأسد الحاضرين، واقترح على بعضهم استلام سفارات في الخارج. رفض جديد متحديًا وقال له: «إذا قيّض لي أن آخذ السلطة، فسيتم سحلك في الشوارع». فأرسله الأسد إلى سجن المزة مع نور الدين الأتاسي، وهرب إبراهيم ماخوس إلى الجزائر، ليعمل جراحًا في إحدى المستشفيات، وهرب زعين إلى بلدته البوكمال، حيث قبض عليه هناك وسُجن[306]. أما التجار، فقد كانت فرحتهم كمن تخلص من كابوس، فنظموا تظاهرات في المدن الكبرى، رفعوا فيها شعارهم الأثير: «طلبنا من الله المدد، فأرسل إلينا حافظ الأسد»، وهي عبارة بليغة كانت بمثابة عقد ربط بين تجار دمشق وسلطة الأسد. كما رُفع شعار آخر يعبر عن الاستعداد التام لموالاته: «منك العطاء ومنا الولاء»[307].

من أبرز المقربين من الأسد، الذين ساعدوه في معركته ضد جديد، أخوه رفعت الأسد، الذي صار مسؤولًا عن الأمن في العاصمة[308]، بينما راقب ناجي جميل قائد القوى الجوية ومصطفى طلاس رئيس الأركان احتمال حصول مقاومة في الجيش، وتكفّل محمد الخولي/ مدير مخابرات القوى الجوية، باعتقال أنصار جديد خلال ساعتين (أعطاه الأسد 8 ساعات) بدون إراقة دماء[309]. وأذيع خبر استلام الأسد السلطة مساء 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1970.

ومع ذلك، فقد خرجت تظاهرات ضد الانقلاب منذ اليوم الأول، وكان بعضها ضد حزب البعث، لاعتقاد المتظاهرين بأن الانقلاب كان ضد الحزب كما في محافظة الرقة، وحين تبين أن الانقلاب كان ضد القيادة القومية وصلاح جديد، خرجت تظاهرات ضد الانقلاب في مختلف المدن والمحافظات، وجرى قمع بعضها بالقوة مع الاعتقالات[310].

وكان القذافي قد وصل قبل صدور البيان ليطلع

(302) يصف مصطفى طلاس اللحظات الأخيرة في المؤتمر بأن حافظ الأسد قال له: «هيا بنا أبو فراس، لنذهب إلى القيادة العامة لنقوم بواجباتنا العسكرية أفضل من الاستماع إلى هذه الهراءات والتفاهات.. وإذا كانوا رجالًا فليلحقوا بنا إلى هناك». انظر: مصطفى طلاس، مرآة حياتي، العقد الثالث 1968 – 1978، ص 427.

(303) كانت ثمة ثغرة قانونية في هذا الإجراء، إذ لم يكن ذلك من صلاحيات المؤتمر القومي، إنما من صلاحيات القيادة القطرية. انظر: كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 370. ولكن البندقية أهم من قانونية القرار، فلو كانت البندقية مع جديد لكان القرار صحيحًا!

(304) حتى إن رئيس الوزراء يوسف زعين صارينام في بيت رئيس مكتبه الصحفي أسعد كامل إلياس. انظر: باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 266.

(305) محمد حيدر، البعث والبينونة الكبرى، ص 185.

(306) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 265 – 267. وبقي زعماء الحزب والدولة في السجون حتى وفاتهم (صلاح جديد 1993) أو إصابتهم بأمراض عضال لا براء منها.

(307) حنا بطاطو، فلاحو سورية، أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ص 335. نقلًا عن: حزب البعث الديمقراطي الاشتراكي العربي، نقد تجربة الحزب، ج 4، ص 38.

(308) لمعرفة جانب من طبيعة الدور الذي لعبه رفعت الأسد في مساعدة أخيه ضد صلاح جديد، انظر: وليد حمدون، ذكريات وآراء، ص 108 – 109.

(309) يورد وليد حمدون رواية مختلفة نوعًا ما عن اعتقال أعضاء القيادة القطرية، والدور المهم الذي لعبه علي المدني قائد الشرطة العسكرية، وليس محمد الخولي مدير المخابرات الجوية، كما ذكر باتريك سيل. انظر: وليد حمدون، ذكريات وآراء، ص 121 – 122.

(310) انظر: المظاهرات ضد انقلاب حافظ الأسد عام 1970، موقع التاريخ السوري المعاصر، https://tdy.lol/xIYNF.



على ما يحدث داخل سورية، ووصل بعده وزير الخارجية العراقي عبد الكريم الشيخلي للتهنئة. كان العراقيون يكرهون جديد، ولو أن عفلق وجماعته في العراق كانوا يتمنون غياب اللجنة العسكرية كلها[311].

وفي التاسع عشر من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، أعلنت القيادة القطرية الجديدة تعيين أحمد الخطيب رئيسًا للجمهورية، وحافظ الأسد رئيسًا للوزراء ووزيرًا للدفاع، في حكومة تتألف من 26 وزيرًا، نصفهم من البعث، ونصفهم الآخر من أحزاب اشتراكية وناصرية وبعض المستقلين والشيوعيين[312].

(311) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 268 – 269.

(312) بشيرزين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، ص 421.

خاتمة

يختلف انقلاب 8 آذار/ مارس 1963 عن غيره من الانقلابات العسكرية التي سبقته، بأنه أفضى إلى تغيير عميق في خارطة الصراع في سورية، فعلى الصعيد الاجتماعي تراجع دور الفئات التقليدية، التي استأثرت وحدها في الحكم منذ قيام سورية كدولة، لصالح فئات جديدة من خلفيات اجتماعية متواضعة. وبالمفاهيم الطبقية، حلّ الفلاحون والبرجوازية الصغيرة في السلطة مكان الطبقة الإقطاعية والبرجوازية المتحالفة معها. ومن الناحية الطائفية، تراجع دور الأكثرية السنّية والمسيحيين والأقليات الاثنية لصالح الأقليات الطائفية الإسلامية أو المحسوبة على الإسلام، والتي عانت التمييز في الماضي[313]. وعلى مستوى الريف والمدينة، تحقق تغيير كيفي تمثل بتحالف طيف ريفي واسع من كل الطوائف، مع فئة مدينية معتبرة من البرجوازية الصغيرة ضد وجهاء المدن التقليديين[314].

حدث ما سبق تحت يافطة انتماءات أيديولوجية، تمثلت بحزب البعث بقطاعيه العسكري والمدني، وبأحزاب ناصرية وشيوعية ودينية (الإخوان المسلمين)، تراجع دورها وتهمش على خلفية الإقصاء السياسي وزيادة دور الزعامات السياسية. وعلى طريق السلطة المحفوف بالمخاطر والمفاجآت، استخدمت كل الوسائل الممكنة، من أجل إزاحة المجموعات المنافسة بعضها لبعض، لكن اللجنة العسكرية كانت لديها خطة منظمة على ما يبدو جعلتها تحقق نجاحات أكبر في إقصاء الخصوم، قبل أن يتحول الصراع إلى داخلها، وينجح حافظ الأسد في الاستفراد بالسلطة بعد عام 1970، ويفرض رؤيته كأمر واقع، من خلال استخدام مختلف وسائل التهديد والترغيب، حتى زج المنافسين في السجون لسنوات طويلة.

وعلى صعيد التمثيل السياسي والعسكري للمكونات الدينية السورية لأعضاء الوزارات السورية، كانت فترة الوحدة قد شهدت أعلى نسبة تمثيل للسنة (94.7%)، وكانت أعلى من الفترة التي سبقتها والتي تلتها، ولم يتقلد أي مسيحي منصبًا وزاريًا في الإقليم الشمالي. بعد انقلاب 8 آذار/ مارس، من الناحية الإقليمية، كانت القيادات القطرية بين عامي 1966 و1970 بمعظمها من اللاذقية[315] (29.7)، وحوران (20.3)، ودير الزور – الجزيرة (15.6)، وهي المناطق التي احتفظ فيها حزب البعث بخلايا تنظيمية تشكّل منها جناح القطريين المؤيدين لصلاح جديد[316].

أما أعضاء القيادات البعثية من العسكريين، فقد بلغت نسبتهم بعد الانقلاب من محافظة اللاذقية 49%، ووصلت هذه النسبة إلى 63.2% في عهد صلاح جديد (1966 – 1970). ووصل تمثيل

(313) ورث المجتمع السوري ظاهرة الطائفية من أزمنة احتكار الشرعية الدينية من أيام الدولة العثمانية وما قبلها، واتهام الأقليات المذهبية في دينها، واضطرارها إلى إخفاء شعائرها الدينية وهويتها المذهبية، ما أورث بعض الطوائف روح المظلومية. انظر: عزمي بشارة، الجيش والسياسة، إشكاليات نظرية ونماذج عربية، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، 2017)، ص 107.

(314) يصف الدكتور سامي الجندي (وزير الثقافة والإرشاد القومي في حكومة البيطار الأولى، ووزير الإعلام والثقافة والإرشاد القومي في حكومة البيطار الثانية، 14 أيار/ مايو 1963، بعد انقلاب 1963، وعضو مؤسس في حزب البعث) هذا الواقع بالقول بأن مدى النجاح كان يُقاس بحجم التسريحات، وكان الحزبيون وأقرباؤهم الذين جاؤوا من القرى والجبال بانتظار أن يحلّوا مكان المسرحين كحقوق نضالية. انظر: سامي الجندي، البعث، ص 136 – 137.

(315) كانت محافظة اللاذقية تضم طرطوس وريفها أيضًا – الباحث.

(316) نيقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سورية، ص 124 - 125.



العلويين إلى 37.7%، والدروز 9.4%، والإسماعيليين 9.4%، والسنة 43%. وحتى نسبة السنيين المتواضعة هذه لا تعكس تأثيرهم الفعلي، لأنهم من مناطق مختلفة ولا يشكلون عصبية متماسكة. ولم يكن ثمة تمثيل للضباط المسيحيين في القيادات الحزبية، كما لم يشكلوا أي كتلة، واقتصر دورهم كأفراد عاملين في القوات المسلحة، وفي المجال التقني على نحوٍ خاص[317].

ونجم عن صراعات العسكريين البعثيين على السلطة منذ عام 1963 تصفية أبرز جماعات الضباط السنيين (1966) والدروز (1966) والحورانيين (1966 – 1968) والإسماعيليين (1968 – 1969)، ولم يبق غير الضباط العلويين والسنّة، مع تفوق واضح للعلويين في كتل الجيش القوية، برغم الزيادة العددية الطفيفة للضباط السنة[318].

وفي محاولة الإجابة عن سؤال: ما الذي جعل السيطرة الحاسمة للعسكريين العلويين على القوات المسلحة السورية ممكنة؟ يقول حنا بطاطو بأن العلويين على مستوى سلك الضباط لم يكونوا مهيمنين قبل عام 1963، عكس الانطباع الذي كان سائدًا، واستمدوا قوتهم من صفوف الجيش الدنيا، أي من الجنود وصف الضباط. وينقل بطاطو عن عبد الحميد السراج رئيس المخابرات العسكرية، بعد اغتيال المالكي عام 1955، قوله بأن نسبة صف الضباط العلويين في الجيش كانت 55%. إن الإجابة عن هذا السؤال نجدها في سياسة الانتداب بين عامي 1921 و1945، فضلًا عن الحالة الاقتصادية السيئة للعلويين وعدم قدرتهم على دفع البدل النقدي[319].

وعلى الرغم من قلتهم، مثَّل الضباط العلويون قوةً بسبب انتمائهم الريفي والمناطقي والبعثي المشترك، في حين كان الضباط السنة منقسمين سياسيًا وإقليميًا وطبقيًا، وبين ريفيين وحضريين، وما نتج عن ذلك من تصفيات مجموعة لمجموعة أخرى أو تبعية بعض المجموعات الريفية لضباط الأقليات. وبنتيجة ذلك، حافظ الضباط العلويون على مراكزهم القيادية في اللجنة العسكرية والحزب، وذلك على الرغم من الصراعات الحادة بينهم (خاصة بين عمران وجديد ثم بين جديد والأسد)، فكانوا يتصرفون كبعثيين لا كعلويين، ومن خلال ذلك استطاعوا تنظيم القطاع العسكري بما يلائم مصالحهم، مع التركيز على الوحدات الضاربة في الجيش[320].

ترافقت تلك الفترة (1963 – 1970) بهجرة واسعة من الريف إلى المدينة، وبخاصة إلى العاصمة دمشق، وذلك لتلبية احتياجات السلطات الجديدة من عناصر الأمن والجيش والجهاز البيروقراطي. على سبيل المثال، كان ثمة 12 دمشقيًا فقط من بين 600 عنصر من الحرس القومي البعثي في العاصمة، ومن بين 24 من العناصر التي وصلت إلى القيادية القطرية كان ثمة 8.4% من المدن الرئيسية، والبقية من الريف أو من بلدات صغيرة[321].

لقد لخص جلال السيد أهم ما كان يقال عن انقلاب الثامن من آذار/ مارس بين الناس، وهو ليس ببعيد عن الواقع، بما يلي: 1. إنها ثورة الأقليات الطائفية على الأكثرية، 2. وثورة الريف على المدن، 3. وثورة الفقراء على الطبقات الموسرة وحتى المتوسطة، 4. وثورة الجهل على العلم وتفضيل

(317) نيقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سورية، ص 12

(318) نيقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سورية، ص 127.

(319) حنا بطاطو، فلاحو سورية، أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ص 304 - 305.

(320) حنا بطاطو، فلاحو سورية، أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ص 305 - 308.

(321) حنا بطاطو، فلاحو سورية، أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ص 312 – 313.



الحزبيين: «الحزبية فوق الكفاءة»[322].

ومن غير المستغرب أن يسقط البناء الحزبي المدني الذي تزعّمه صلاح جديد، بسبب الأزمات المتلاحقة وإعراض الكثير من سكان المدن عنه والتخبط الاقتصادي والانشقاقات بين الزعامات الريفية لأسباب مختلفة ونتائج حرب 1967 المأسوية[323]. لقد كان صلاح جديد راديكاليًا، لكن راديكاليته بدت وسيلة سياسية أكثر منها عقيدة فكرية، ولم يسع لخلطها بالشيوعية أو الاقتراب من الملكية الخاصة، إلا ما يتعلق بكبار الملاك والتجار[324].

وكان هدف البعث من تشكيل العديد من المنظمات الشعبية في هذه المرحلة هو تحقيق انتماء مواطني يتجاوز العصبيات العائلية والعشائرية والطائفية والدينية، لكن ما حدث هو أن هذه القشرة التقدمية والعصرية لم تُعط صلاحيات حقيقية لتقوم بدورها، وكانت تحركها مجموعات بعثية داخلية تلعب على نفس العلاقات والعصبيات السابقة، لتبقى اليد العليا للنظام في هذه المنظمات[325].

لقد كانت المرحلة بين 23 شباط/ فبراير 1966 و16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1970 مرحلة طفولية يسارية، بشعارات وخطط مستوردة من المنظومة الاشتراكية وغير قابلة للتحقق بصورة عامة[326]، لكنها تحققت فقط في مجال القمع ومصادرة الرأي الأخر، ورفضت قبول الشيوعيين كأحزاب سياسية ومشاركتهم في الحكم. وتمثلت السياسات الانعزالية تجاه الدول العربية بالابتعاد عن مصر والعراق، واتهام الدول الأخرى بالرجعية والتآمر على «النظام التقدمي» في سورية.

وحدث تسييس الجيش السوري منذ بدء الانقلابات العسكرية، ودخل مرحلة التسييس العقائدي منذ 1963، وهو السبب الأساس لعدم تحوله إلى جيش محترف يمكنه الدفاع عن سورية، بخلاف الأسس الاحترافية التي قام عليها الجيش في أثناء فترة الانتداب. وإن انخراط الجيش في السياسة أفضى إلى صراعات وانقسامات إضافية بين صفوف ضباطه وحملات تصفية من وقت لآخر، ما حال دون تراكم الخبرات القتالية والاستفادة منها في الحروب مع إسرائيل. كما أن الامتيازات التي أعطيت للضباط العاملين في كل المجالات، وحتى الذين أُقصُوا عن الجيش جعلت منهم فئة ميسورة، وجعلت من مهنتهم وسيلة للارتقاء الاجتماعي[327]. ونشأت منذ الستينيات تركيبة طبقية جديدة ضمت ضباطًا وبعثيين وفئات من الطبقات الميسورة، وسيكون لهذه «الخلطة» دور مهم في تثبيت أركان النظام الجديد، بخاصة بعد عام 1970.

ومن الناحية الدستورية، خطا النظام الجديد في هذه المرحلة (1963 – 1970) خطوة نحو العلمنة، حين حذف دستور 1969 بندًا يتضمن دين رئيس الجمهورية، وأصبح القسم هو «أقسم بشرفي ومعتقدي»، عوضًا عن «أقسم بالله العظيم»، مع الإبقاء على بند أن الشريعة الإسلامية هي أحد مصادر التشريع. وسيتم التراجع عن هذه الخطوة في دستور عام 1973[328].

ملخصًا دور اللجنة العسكرية بين 1963 و1970، قال حافظ الأسد في خطاب أمام المؤتمر

(322) جلال السيد، حزب البعث العربي، ص 186 – 187.
(323) حنا بطاطو، فلاحو سورية، أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ص 327.
(324) حنا بطاطو، فلاحو سورية، أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ص 329.
(325) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 335.
(326) مثل: إزالة إسرائيل من الوجود، ورفض القرارات الدولية، خاصة قرار242، وبأن صراعنا مع العدو هو صراع وجود لا صراع حدود.. الخ.
(327) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 348.
(328) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 352.



القومي العاشر الاستثنائي خريف 1970 بأن اللجنة العسكرية في 8 آذار/ مارس 1963 كانت كل شيء، فهي التي كانت تعين الممثلين العسكريين إلى القيادات الحزبية، وهي التي كانت تعين أعضاء مجلس قيادة الثورة، وهي التي كانت تعين الوزراء، وهي كل شيء[329].

استنتاجات

في بلد موزع بين انتماءات عديدة، كما في سورية، من المفترض أن يكون الجيش قوة صاهرة للمجتمع ورمزًا للوحدة الوطنية[330]، وقد كان كذلك إلى حد معقول، وتعرف جنوده وضباطه من مختلف المناطق والبيئات الثقافية على بعضهم البعض في هذه المؤسسة[331]. وعلاوة على تأمينه وظائف محترمة لكثير من سكان الأرياف السوريين، فقد ساهم الجيش أيضًا في إدخال التقنية من خلال استيراد السلاح إلى بلد أدنى من ناحية التطور التقني، وهي وسيلة سريعة للتحديث مقارنة بتحديث باقي القطاعات الاقتصادية[332].

بيد أن تورط الجيش في الانقلابات العسكرية أفقده وحدته، ودفع ضباطه إلى تشكيل تحالفات على أسس مختلفة، ومنها استخدام الروابط القديمة التي يمكن استعمالها وقت الحاجة، كالروابط العائلية والعشائرية والطائفية والمهنية[333]، ولكن هذا لا يعني أن ضباط الجيش لا يمكن أن يلعبوا دورًا وطنيًا خارج تلك الانتماءات. إن مثل هذه التحالفات الانقلابية تُضعف من قدرة الجيش على التحرك كوحدة قتالية متراصة، وتشجع الآخرين على التحضير لانقلاب مضاد، وما يرتبط بذلك من تعيينات وتصفيات جديدة، علاوة على زرع بذور الشك عند ضباط آخرين يتخوفون من إجراءات قمعية تطال مستقبلهم العسكري[334]. وإن جيشًا يدخل الحرب في هذه الحالة، مع أسباب أخرى، من الصعب أن ينتصر في أي معركة، وهذا ما كانت عليه حال الجيش السوري قبيل حرب 1967.

ورغم كل الحديث عن التقدمية والعصرنة، فإن هذه الفترة لم تحدث فيها تحولات اجتماعية عميقة. ولو أخذنا موضوع المرأة كمثال، فسنجد أن نسبة المنتسبات إلى المدارس الابتدائية قد زادت فقط من 29% عام 1946 إلى 34% عام 1969، بينما زادت نسبة المنتسبات إلى المدارس المتوسطة والثانوية، من 23% إلى 24% لا غير في الفترة ذاتها. لا بل إن نسبة الجامعيات قد تراجعت من 21% إلى 19% بين عامي 1952 و1970. فمع أن البعث كان مقتنعًا بضرورة تفعيل دور المرأة في المجتمع، لم يجرؤ على التدخل في نسيج التقاليد المحافظة والعوائق الدينية، فلم يكن دوره ثوريًا كما ينبغي. ومع كل الجهود التي بذلها الاتحاد العام للمرأة السورية (تأسس عام 1967) في محو أمية النساء وتدريبهن المهني كنوع من تحسين الحياة التقليدية، لم يحدث أي تقدم يذكر على صعيد الأحوال المدنية والمساواة القانونية للمرأة مع الرجل[335].

وفي تفسيره لصعود العلويين إلى السلطة، يشير حنا بطاطو إلى أنهم لم يسعوا إلى السيطرة

(329) محمد حيدر، البعث والبينونة الكبرى، ص 197.

(330) فؤاد إسحق خوري، العسكر والحكم في البلدان العربية، (بيروت، دار الساقي، الطبعة الأولى، 1990)، ص 29.

(331) كان الناس في الأرياف حتى سبعينيات القرن الماضي ينتظرون إجازات أبنائهم ليرووا لهم قصصهم عن حياتهم العسكرية وعلاقاتهم بزملائهم من كافة المدن السورية، فكان عالم الجيش يساهم إلى حد ما في تعارف منتسبيه وعوائلهم بعضهم مع بعض – الباحث.

(332) فؤاد إسحق خوري، العسكر والحكم في البلدان العربية، (بيروت، دار الساقي، الطبعة الأولى، 1990)، ص 30 – 31.

(333) على سبيل المثال، كانت ثمة روابط مصاهرات ونسب ومصالح تجارية بين معظم الضباط الذين قاموا بالانفصال. انظر: فؤاد إسحق خوري، العسكر والحكم في البلدان العربية، (بيروت، دار الساقي، الطبعة الأولى، 1990)، ص 37.

(334) فؤاد إسحق خوري، العسكر والحكم في البلدان العربية، (بيروت، دار الساقي، الطبعة الأولى، 1990)، ص 79.

(335) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 335 – 338.

الطائفية، بل كانوا يتصرفون كما يتصرف أهل الريف، ويتعاونون مع بعضهم أكثر مما يفعل أبناء المدن، ويضاف إلى ذلك الخوف الطائفي كحافز للتعاون عند الريفيين العلويين مقارنة بأبناء الأرياف من السنّة[336]. كما لم يكن صعود العلويين السياسي نتيجة لحركة مقصودة وواضحة، بل نتيجة لسلسلة من الأحداث التي بدت عرضية، وربما لم يكن من الممكن تجنبها نتيجة العلاقات التاريخية بين الطوائف، خاصة في ما يتعلق بالشك وعدم الثقة المتبادل[337]. وفي مناخ الصراع مع الآخر، من الصعب تجنب التعاطف الطائفي، الذي يظهر بحكم طبيعة الأحداث وليس بإرادة الحكام، كما بالنسبة للتعاطف القبلي أو المناطقي، وقس على ذلك، ويجب ألا نبني على ذلك ما لا يستطيع الأساس حمله[338].

لكن صعود العلويين إلى الصف الأول في الحكم زاد اتساع الهوة بين النخبة الحاكمة والقاعدة المحكومة، فكان ذلك مصدر إزعاج للعسكر الذين عمدوا إلى المغالاة في تنفيذ خططهم بالقسر والقوة، وهذا هو أسلوبهم في الأساس كعسكريين، لا عن طريق الحوار المفتوح والحريات المدنية. وتم تغطية ذلك بالحديث عن الوحدة الوطنية وتوحيد المواقف ووحدة الصف... الخ[339].

ولم تنفع المصلحة المشتركة والتضامن بين أبناء الأقليات، إن وجدت، في تجنيبهم الصراعات البينية للوصول إلى السلطة، فقد عادوا وتقاتلوا بوحشية. وفعل ذلك العلويون أيضًا، عندما أصبحوا وحيدين في الساحة، ليثبت الجميع بأن ليس ثمة أخلاق في الطريق إلى السلطة.

وفي الصراع على السلطة بين عامي 1963 و1970، استُخدمت كل الوسائل الممكنة لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك مختلف الولاءات الحزبية والدينية والطائفية والعشائرية والإقليمية، وحتى العلاقات والمصالح الشخصية. وتداخلت هذه الوسائل لدرجة أن التركيز على أي منها يُفقد المشهد السياسي تعدد سماته وأبعاده. وشهدت هذه الفترة انقلابًا «تاريخيًا» لصالح الأقليات الدينية على حساب الأكثرية، مقابل تراجع دور حزب البعث بصيغته التوليفية التي نشأ عليها. ثم تمكنت الأقلية العلوية من «الفوز» في الصراع بين هذه الأقليات، بسبب غلبتها العددية ووجود ضباط منها في قمة السلطة، إلى أن تمكن أحدهم، الأسد، من تحييد رفاقه والاستفراد بالسلطة عام 1970، بعد أن أُنهك الجميع، فدخلت سورية مرحلة استقرار بالقوة.

وعلى الصعيد الوطني العام، عملت الإجراءات الاقتصادية الثورية على تجريد الفئات المدينية النافذة من قوتها الاقتصادية والسياسية لأول مرة، وساهم ذلك في إضعاف توجهاتها الليبرالية وزيادة اعتمادها على القوى التقليدية الدينية للوقوف في وجه القوى الجديدة التي أتى بها انقلاب 1963. فنشأ صراع جديد ظاهره ديني ومضمونه طبقي، تمثل بأحداث حماة 1964، وانفجر مرة ثانية بصورة أعنف أواخر سبعينيات وبداية ثمانينيات القرن الماضي، ومرة ثالثة ومدمرة في عام 2011، بعد أن تقلص حجم القوى الريفية المساندة للنظام، بسبب إفقارها من خلال سياسات «ليبرالية» غير مدروسة، وانتشار غير مسبوق للإسلام السياسي في الأوساط الشعبية. لكن الريف العلوي بقي على ولائه للسلطة على العموم؛ لفساد نخبه المستفيدة من نعم السلطة من جهة، وبسبب الخوف التاريخي لعامته من جهة ثانية.

(336) حنا بطاطو، حول الجذور الاجتماعية للفئة العسكرية الحاكمة وأسباب سيطرتها، Middle east journal, vol. 35, N. 3, 1981, p. 344.

(337) ليون ت. غولدن سميث، دائرة الخوف: العلويون السوريون في الحرب والسلم، ترجمة عامر شيخوني، مراجعة مركز التعريب والترجمة، (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط 1، 2016)، ص 170.

(338) جلال السيد، حزب البعث العربي، ص 254.

(339) فؤاد إسحق خوري، العسكر والحكم في البلدان العربية، (بيروت، دار الساقي، الطبعة الأولى، 1990)، ص 91.



وعلى مستوى الطائفة ككل، يمكن القول بأن هذه المرحلة شهدت بداية «الصعود العلوي» لطائفة أجبرت على العيش بعزلة عن العالم الخارجي طوال معظم تاريخها، وهذا ما ساعد النخب العلوية العسكرية على الصمود في وجه منافسيها. وبدا أن التنافس على السلطة بين هذه النخب لا يهم عموم الطائفة، فقد كانت بحاجة إلى زعيم واحد ليوحدها، وهذا ما نجح به الأسد في نهاية هذه المرحلة إلى حد بعيد.

في هذه المرحلة أيضًا، سطع نجم العسكريين على حساب النخب الثقافية العلوية التي برزت في الخمسينيات، وتصدر المسؤولون العلويون، ولا سيما العسكريين، المجتمع العلوي، ليصبحوا أبطال المرحلة، ولتكتمل اللوحة في حقبة الأسد الأب (1970 – 2000)، وهو ما سيأتي ذكره في الجزء الرابع من هذه الدراسة.

مراجع عربية

1. أبو فخر، صقر: سورية وحطام المراكب المبعثرة، حوار مع نبيل شويري، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2005).

2. حيدر، محمد: البعث والبينونة الكبرى، (الطبعة الأولى، 1998).

3. هواش، محمد: عن العلويين ودولتهم المستقلة، (الشركة الجديدة للمطابع المستقلة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1997).

4. عثمان، هاشم: تاريخ العلويين، وقائع وأحداث (منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، بلا تاريخ).

5. فان دام، نيقولاوس: الصراع على السلطة في سوريا، الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة 1961 – 1995، (مكتبة مدبولي، القاهرة، نسخة الكترونية، 2006).

6. بطاطو، حنا: فلاحو سورية، أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ترجمة عبد الله فاضل ورائد النقشبدي (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، تشرين الأول/ اكتوبر، 2014).

7. سيل، باتريك: الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، ط 10، 2007).

8. أبو ديب، كمال: تاريخ سورية المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011، (دار النهار للنشر، بيروت، ط 2، 2012).

9. زين العابدين، بشير: الجيش والسياسة في سورية (1918 – 2000) دراسة نقدية (دار الجابية، لندن، بريطانيا، ط 1، 2008).

10. الشهبندر، عبد الرحمن: مذكرات، (دار الإرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، بيروت، 1967).

11. أبو ديب، كمال: أمراء الحرب وتجار الهيكل، (دار النهار، بيروت، 2007).

12. الحوراني، أكرم: مذكرات (مكتبة مدبولي، القاهرة، الأجزاء 1، 2، 3، 4، 2000).

13. العظم، خالد: مذكرات، الأجزاء 1، 2، 3، (الدار المتحدة للنشر، طبعة 3، 1973).

14. الأطرش، فؤاد: الدروز، مؤامرات وتاريخ وحقائق (بيروت، 1975).

15. الجندي، سامي: البعث، (دار النهار للنشر، بيروت، لبنان، 1969).

16. حمدون، وليد: ذكريات وآراء، (الطبعة الأولى، 2007، دمشق).

17. الرزاز، منيف: التجربة المرة، (مؤسسة منيف الرزاز للدراسات القومية، الطبعة الأولى، 1986).

18. الأطرش، منصور: الجيل المدان، (بيروت، الطبعة الأولى، 2008).

19. الشرع، فاروق: الرواية المفقودة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، 2015).

20. السمان، مطيع: وطن وعسكر، قبل أن تدفن الحقيقة في التراب: مذكرات (28 أيلول/ سبتمبر 1961 – 8 آذار/ مارس 1963)، (دار بيسان، الطبعة الأولى، 1995).

21. هينبوش، رايموند: تشكيل الدولة الشمولية في سورية البعث، ترجمة د. حازم نهار، مراجعة وتقديم د. رضوان زيادة، (رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2014).

22. الكوراني، أسعد: ذكريات وخواطر مما رأيت وسمعت وفعلت، (رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2000).

23. بيرتس، فولكر: الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد، ترجمة عبد الكريم محفوض، مراجعة حازم نهار، (رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2012).

24. السيد، جلال: حزب البعث العربي، (دار النهار للنشر، بيروت، 1973).

25. العيسمي، شبلي: حزب البعث العربي الاشتراكي، الجزء الأول 1940 – 1949، (دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، الطبعة الأولى، 1986).

26. العيسمي، شبلي: حزب البعث العربي الاشتراكي، الجزء الثاني 1949 – 1958، (دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، الطبعة الثالثة، 1987).

27. خوري، فؤاد اسحق: العسكر والحكم في البلدان العربية، (بيروت، دار الساقي، الطبعة الأولى، 1990).

28. عمران، محمد: تجربتي في الثورة، (دار الجيل للطبع والنشر والتوزيع، 1970).

29. بشارة، عزمي: الجيش والسياسة، إشكاليات نظرية ونماذج عربية، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، 2017).

30. غولدن سميث، ليون ت.: دائرة الخوف: العلويون السوريون في الحرب والسلم، ترجمة عامر شيخوني، مراجعة مركز التعريب والترجمة، (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط 1، 2016).

31. مصطفى، خليل: سقوط الجولان، (دار النصر للطباعة الإسلامية، القاهرة، 1980).

32. طلاس، مصطفى: مرآة حياتي، (طلاس للدراسات والترجمة والنشر، العقد الثاني 1958 - 1968، الطبعة السابعة، دمشق، 2006).

33. طلاس، مصطفى: مرآة حياتي، (طلاس للدراسات والترجمة والنشر، العقد الثاني 1968 - 1978، الطبعة السابعة، دمشق، 2006).

34. حنا، عبد الله: من الجبل العلوي إلى عاصمة بني أمية: دروب الكفاح للطلائع اليسارية ودور دانييل نعمة ورفاقه 1945 - 1970، (دار الفارابي، بيروت، لبنان، طبعة خاصة، 2014).

35. حبش، مروان: البعث وثورة آذار، (الطبعة الأولى 2011، دمشق).

مراجع أجنبية

1. Pipes, D. 'the Alawi Capture of Power in Syria', Middle Eastern Studies, vol 25, (1989).
2. Seymour M. 'The Dynamics of Power in Syria since the Break with Egypt', in Middle Eastern Studies, vol. 6, no. 1 (January 1970).
3. Drysdale, A. 'Ethnicity in the Syrian Officer Corps: A Conceptualization', Civilisations, vol. 29, no. 3/4 (1979).
4. Be'eri, E. Army Officers in Arab Politics and Society. London and New York, 1970.
5. Maoz, M. 'Alawi Military Officers in Syrian Politics 1966-1974', in Schiffrin H. edit, Military and State in Modern Asia. Jerusalem, 1976.
6. Dayan, Moshe: Story of my life (Newyork, Morrow, 1976).
7. Rabin, Yitzhak: Memories, (Paris, Buchet – Chastel, 1980).
8. Kelidar. A. R., Religion and state in Syria, Asian Affaire, vol. 6, N 1, 1974.
9. Devlin, John: the Ba'th party: a history from its origin to 1966, Stanford, California, Hoover Institute press, 1976.
10. Colombe, Marcel: Remarque sur le Ba'th et les institutions politiques de la syrie d' aujourd' hui, Orient, Paris, Vol. 37, 1966.

أبحاث سياسية

أبحاث اجتماعية

أبحاث اقتصادية

أبحاث قانونية

ترجمات

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

Harmoon Center for Contemporary Studies

Harmoon ArŞtırmalar Merkezi

Doha, Qatar: Tel. (+974) 44 885 996

Istanbul, Turkey: Tel. +90 (212) 813 32 17 PO.Box: 34055
Tel. +90 (212) 542 04 05

www.harmoon.org